جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

السياسة الخارجية القانونية للقيادة الفلسطينية

إعداد

مرسي عبد الكريم محمود عبد الرازق

إشراف

جوني عاصي

قدمت هذه الأطروحة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، بكلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين.

2016

السياسة الخارجية القانونية للقيادة الفلسطينية

إعداد

مرسي عبد الكريم محمود عبد الرازق

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2016/6/26م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
- د. جوني عاصي/ مشرفاً ورئيساً	.....
- د. نبيل شعث / ممتحناً خارجياً	.....
- د. باسل منصور / ممتحناً داخلياً	.....

الاهداء

أقدم هذا الجهد المتواضع لوالدي مدّ الله بعمرهما

ووفاء بحق زوجتي نادرة الوجود

وإلى أبنائي تالا وماسه وعمر

وإلى أشقائي جميعا

سائلا المولى عز وجل أن يجللهم بالعافية في الدين والدنيا وأن يحصنهم بالامن واليقين

الشكر والتقدير

بكل حب ووفاء وبأرق كلمات الشكر والثناء أبرقها الى أساتذتي في كلية الحقوق وأخص بالذكر عميد الكلية د. أكرم داود ود.باسل منصور لما بذلوه من جهد علينا طيلة فترة الدراسة، كما وأتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى معالي الدكتور نبيل شعث،لمساعدته لي في إنجاز هذا البحث، والذي آثر على نفسه بالحضور وتحمل عناء السفر، كما وأتقدم بالشكر الى أستاذي والمشرف على رسالتي الدكتور جوني عاصي لما بذله من جهد من إخراج هذا البحث إلى حيز الوجود، وتذليل كافة العقبات، وإلى كل من ساعدني وساندني ويسر أمري مما إحتجته من مراجع ومعلومات ونصائح لإنجاز هذه الدراسة سواء من أعضاء القيادة الفلسطينية أو من مؤسسلت المجتمع المدني أو من الاكاديميين، شكرا لكم جميعا .

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

السياسة الخارجية القانونية للقيادة الفلسطينية

أقر بأن ما شملت عليه هذه الرسالة إنّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمّت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة ككل، أو أيّ جزء منها لم يقدّم من قبل لنيل أيّ درجة أو لقب علميّ لدى أيّ مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name: اسم الطالب: مرسي عبدالكريم محمود عبدالرازق

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: ٢٠١٦/١٦/٢٦

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الاقرار	هـ
الملخص	ز
المقدمة	1
الفصل الأول: عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي الفلسطيني	7
المبحث الأول: دور المؤسسات الرسميه في مجال السياسة الخارجية القانونية	14
المبحث الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني في السياسة الخارجية القانونية	38
الفصل الثاني: قراءات مختلفة للمصلحة القومية الفلسطينية	59
المبحث الأول: خطاب النخبة للقيادة الفلسطينية	60
المبحث الثاني: خطاب المجتمع المدني ومواقف أكاديمية	76
الفصل الثالث: التوجه الواقعي الفلسطيني في القانون الدولي	103
المبحث الاول: التوجه الواقعي للقانون الدولي	106
المبحث الثاني: خصائص التوجه الواقعي الفلسطيني	129
الخاتمة والنتائج	148
قائمة المصادر والمراجع	151
Abstract	b

السياسة الخارجية القانونية للقيادة الفلسطينية

إعداد

مرسي عبد الكريم محمود عبد الرازق

إشراف

جوني عاصي

الملخص

إهتمام الدولة الفلسطينية في موضوع القانون الدولي وإنضمامها إلى عدة معاهدات لا بد وأن يثير لدى أي مراقب تساؤل حول سياسة هذه الدولة تجاه القانون الدولي، وفي حالة الحديث عن سياسة تجاه القانون الدولي نصطدم بمفهوم سياسة خارجية قانونية، طوره المفكر الفرنسي غي دولاشارييز.

ويشير من خلاله الى استخدام النخبة الحاكمة للقانون الدولي وللمؤسسات الدولية من اجل تقديم المصلحة القومية، يستند هذا المفهوم على رؤية واقعية للقانون تأخذ بعين الاعتبار توازنات قوة، أو حدود القانون في علاقات القوة.

لتوضيح السياسة الخارجية القانونية للقيادة الفلسطينية قام الباحث برسم مقوماتها انطلاقا من المشاركين في عملية اتخاذ القرار الخارجي الفلسطيني، فالمقابلة شكلت المنهجية الاساسية لهذا البحث، كذلك ولإبراز خصوصية هذه السياسة الخارجية القانونية لا بد من تناول مواقف قانونية أخرى داخل المجتمع الفلسطيني وبالتحديد مجموعات المجتمع المدني وأصوات أكاديمية تحمل رؤية مختلفة للمصلحة القومية وللقانون الدولي، لذا سأقسم البحث الى ثلاثة محاور أساسية:

أولا: الفصل الاول تناولت تحديد من يشارك في عملية اتخاذ القرار الخارجي وكيف يصاغ، وماهي المقومات الاساسية في السياسة الخارجية الفلسطينية، ودور المؤسسات الرسمية في هذه السياسة، وهل يوجد رؤية موحده في هذه المؤسسات بخصوص فلسطين في العلاقات الدولية، وهل القرار المتخذ تشاوري بمعنى مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في اتخاذه أم أن هناك مركزية في القرار

ثانيا: الفصل الثاني تناولت الخطاب التي تتبناه النخبة الفلسطينية للقانون الدولي مقارنة بخطاب لمجموعات أخرى على الساحة الفلسطينية مثل الأكاديميين، والمجتمع المدني، وبالتحديد مجموعة BDS حركة المقاطعة الشعبية.

ثالثا: الفصل الثالث تناولت الممارسة الفلسطينية وخطابها ضمن التوجه الواقعي القانوني الفلسطيني للمعاهدات الدولية، ضمن أدبيات تخص تحليل سياسة خارجية والنظرية الواقعية في العلاقات الدولية

المقدمة:

يعود الاتجاه السياسي من قبل القيادة الفلسطينية إلى فترة السبعينيات، حين اعتبر الاتجاه السياسي يمثل آلية أخرى لحل القضية، ومنذ السبعينيات هناك جدل داخل منظمة التحرير حول الحل السياسي والكفاح المسلح، لكنَّ الاتجاه السياسي القانوني جديد نسبيا ويمكن ربطه بالتوجه الفلسطيني للمؤسسات الدولية، وللمعاهدات الدولية خارج المفاوضات لتحقيق العدالة وفقا للشرعية الدولية، منذ العام 2009 يعتبر الاتجاه السياسي القانوني: بأنه خارج المفاوضات الثنائية واللجوء إلى المؤسسات الدولية. هل هو حقا كذلك؟

أول من تحدث عن السياسة الخارجية القانونية المفكر الفرنسي Guy de Lacharrière عام 1979[1]، وأراد به إثارة رؤية واقعية للقانون الدولي، ورؤية تنطلق للمصلحة القومية.

من يقرر سياسة خارجية في بلد معين يحدد وفق دستور البلد، حيث أن هناك تقاسم في الصلاحيات في النظام البرلماني الرئاسي الذي يقترب منه النظام الفلسطيني، حيث أن السياسة الخارجية تقرر وفق توزيع معين بين رئاسة الدولة وبين رئاسة الحكومه، لكن هناك ثغرات مهمه في عملية إعتماد إتخاذ القرار الخارجي الفلسطيني، والتي سنحاول التطرق إليها وفهم مدى ملائمة النظام الفلسطيني لنظام برلماني رئاسي، شبيه بذلك الذي تعمل به فرنسا ضمن ما يسمى دستور الجمهورية الخامسة 1958، وما طرأ على هذا الدستور من تعديلات.

أما من ناحية إستراتيجية، فمقومات سياسة خارجية لدولة معينة، يتحدد بالإستناد على قوتها العسكرية والإقتصادية، بالإضافة إلى وضعها الجيوسياسي، فهذه العناصر تدخل ضمن ما يمكن أن يتوفر من أدوات في سياسة خارجية لدولة ما.

في الفترة الأخيرة، وبالتحديد منذ حكومة سلام فياض، التي اعتبرت أن سبب وجودها هو التحضير لدولة فلسطينية، الحديث عن دولة فلسطينية قد يعنى عدة أمور، فالطرف الإسرائيلي يعتبر الدولة

[1]. Guy de lacharriere- La pollitique juridique exterieure- Paris Economica - 1983

الفلسطينية ليست تكريسا لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بينما يعتبر الطرف الفلسطيني أن هذه الدولة امتداد الشرعية الدولية لحقوق الشعب الفلسطيني.

ضمن النقاش أو الجدل حول الدولة الفلسطينية، اتخذ الطرف الفلسطيني خطوات للتعزيز من موقفه في المفاوضات، أو لتدعيم رؤيته فيما يخص الحل النهائي للصراع. هل يمكن اعتبار السياسة القانونية الفلسطينية بأنها الخيار الملائم لحالات التنشيط والفشل لعملية المفاوضات؟ أم أنها بديل لاستراتيجية تفاوض ثنائية؟

قد يتم استخدام القانون الدولي وآلياته للدفاع عن المصالح فلسطينية، ويمكن أن نميز بين آليات معاهداتية مثل: انضمام فلسطين إلى المعاهدات؛ بهدف تنشيط آليات معينة لإزعاج إسرائيل، وتفعيل آليات مؤسساتية مثل: مجلس حقوق الإنسان أواليونسكو ... إلخ. بالإضافة إلى ذلك، تفعيل ما يسمى بدور الطرف الثالث، أي محاولة ممارسة ضغوطات على دولة الاحتلال من خلال دول الاتحاد الأوروبي أو دول العالم العربي.

تبنت القيادة الفلسطينية في السنوات الماضية الوسائل السياسية السلمية لتسوية النزاع عن طريق المفاوضات المباشرة، أوغير المباشرة، أو عن طريق الوساطة، والمساعي الحميدة من خلال راعي عملية السلام المجموعة الرباعية، وغيرها من الدول العربية،إلاأنها لغاية الآن لا تزال الدولة العبرية ترفض القبول بحل الدولتين على أساس قرارات الشرعية الدولية، وعلى حدود الرابع من حزيران لعام 1967،وما تزال القيادة الفلسطينية تتمسك بالحل السياسي،وأضافت إليه اللجوء إلى المحاكم الدولية من أجل الضغط على إسرائيل، وإحراجها، وإزعاجها.

عندما تتحدث عن سياسة قانونية فهي سياسية باتجاه القانون، وهي سياسية تجاه الشرعية الدولية، كيف أرغب بتقديم مصلحتي؟ كل دولة تبحث عن مصلحتها، والدولة الفلسطينية لديها مصلحة، وتحاول أن تستخدم ذلك بأدوات، ولكن نحن هنا نلقي الضوء على شيء مهم جدا، وهي كيف تنظر القيادة الفلسطينية لاستخدامها للقانون؟ وعندما أتحدث عن مصلحة فلسطينية يعني: أتحدث عن سياسة تجاه القانون في تقديم المصلحة الفلسطينية، وهذا الشيء ليس كما أتحدث من جانب المجتمع المدني، أو من جانب أكاديمي تجاه ما يسمى القانون الدولي.

أنا أحاول باستخدامي لهذا المصطلح، أن أثبت أن هناك رؤيةِ لدى المؤسسة الفلسطينية الرسمية لشيء اسمه قانون دولي، ولديها سياسة قانونية.

لذلك فإن اللجوء إلى الوسائل القانونية، وإلى القضاء الدولي، كان قرار حكيما، لكنه بحاجه إلى استراتيجيه من قبل القيادة الفلسطينية، حتى وإن كان هناك سيطرة للولايات المتحدة على الأمم المتحدة، لا يمكن تجاهل الجانب المعياري والقانوني لأهميته في العلاقات الدولية[1].

وحيث أن السياسية الفلسطينية كانت تعتمد على مهارات الأفراد، وعلى التجربة والخطأ قديما أكثر من اعتمادها على التخطيط الاستراتيجي والعمل الجماعي المهني للطواقم المتخصصة لذلك، فان هناك تجربة دبلوماسية فلسطينية عملية مع القانون الدولي، وعلاقة التأثر والتأثير المتبادلة.

لذلك، أدركت القيادة الفلسطينية بأن عليها إجادة فن السياسة والقانون ومهارتهما في ظل هذه الظروف الراهنة[2]

وقد اقتنعت القيادة الفلسطينية بعد التوقيع على اتفاق أوسلو، بأن السياسة فن يتقن، وقانون يلزم، مع تطور العلاقات الدولية، وقد اكتسبت ظاهرة السياسة أهمية بالغة،إذ تحتل الموقع البارز والأساسي في مسار العلاقات الدولية، وهي: المدخل الأساسي الذي يتم من خلاله تحقيق سياسة السلم والحرب، وتحقيق حماية مصالح الدول والأفراد ورعايتها، وهذا ما تبنته النخبة السياسية الفلسطينية، وأن السياسة سلاح، وقد يكون هذا السلاح في بعض الظروف والمعارك أمضى وأقوى من القوة العسكرية، فهناك شعوب حققت بواسطة السياسة الواعية انتصارات مميزة ضد الأعداء.[3]حيث حققت القيادة الفلسطينية بالحنكة والمراوغة و المهارات السياسية نجاحا،وتغلبت على إسرائيل في بعض المحافل الدولية .

---

[1]. د جوني، عاصي، **الأمم المتحدة الدبلوماسية المتعددة الاطراف**، سلسلة دراسات استراتيجية 11 معهد ابراهيم ابو الغد للدراسات الدولية، (2004)، ص 9.

[2]. رشاد، توام، **دبلوماسية التحرر الوطني التجربة الفلسطينية مقاربات في القانون الدولي والعلاقات الدولية**، معهد ابراهيم ابو الغد للدراسات الدولية، تقديم د. مروان البرغوثي، (2013)، ص 10وما بعدها

[3] . د. علي، حسين، الشامي، **الدبلوماسية شأنها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**، دار العلم للملاين، بيروت، الطبعة الاولى، (1990)، ص 14وما بعدها.

هناك أكثر من خطاب في القانون الدولي داخل الوطن الفلسطيني، هناك خطاب لمجموعات داخل المجتمع المدني ومؤسساته، مثل: الحق، والميزان، والحريات، والمؤسسات أخرى، وأهم مثال على استخدام القانون على يد هذه المؤسسات نجده في تجربة حركة المقاطعة (bds)، والتي انطلقت من قرار محكمة العدل الدولية بخصوص الجدار، وتسجل اليوم نجاحات في مقاطعة الدولة العبرية على الصعيد التجاري والاجتماعي مثل مقاطعة نقابة الطلبة في بريطانيا للجامعات الإسرائيلية.

أيضا يوجد خطاب آخر نجده لدى متخصصيي القانون الدولي، حيث يسود لديهم الاعتقاد بأن القانون، وكأنه يطبق في حالة الانضمام إلى معايره، ما نود التركيزعليه في رسالتنا: هو خطاب آخر للقانون الدولي، ينطلق من المصلحة القومية الفلسطينية، وإيمانه بالقانون الدولي مرتبط بمدى فعالية هذا القانون في تقديم المصلحة القومية الفلسطينية، هذا الخطاب ينطلق من الواقع الفلسطيني، ومن القيود المفروضة على القيادة الفلسطينية في خطابه حول القانون الدولي، انطلاقا من هذه المواقف المختلفة تجاه القانون الدولي، يفترض أن تتميز القيادة الفلسطينية بموقف واقعي، وهذا سيقودنا بالضرورة إلى توضيح ماذا يعني موقف واقعي فيما يخص القانون الدولي؟ ومن ثم التساؤل حول واقعية الموقف الرسمي الفلسطيني، قبل ذلك لابد من توضيح من هم المشاركون في القرار الخارجي الفلسطيني؟ هل موظفو وزارة الخارجية فقط؟ أمإن هناك هيئات ومؤسسات أخرى لها دور بارز أو ثانوي في وضع السياسة الخارجية الفلسطينية؟ ومن هذه الهيئات الدائرة السياسية لمنظمة التحرير، والدائرة السياسية للمجلس التشريعي، والمفوضية الخاصة في العلاقات مع العالم العربي، والصين الشعبية، دائرة المفاوضات، باختصار كيف يصاغ القرار الخارجي؟ وما هي عملية اتخاذه؟ هل يوجد رؤية موحدة في هذه المؤسسات بخصوص فلسطين في العلاقات الدولية؟ أمأن هناك مركزية في القرار؟ بمعنى أن هذا القرار هو قرار الرئاسة في نهاية المطاف.

مما ذكر أعلاه، سيقسم عملنا بين ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: –يهدف إلى تحديد من يشارك في عملية اتخاذ القرار الخارجي، وما هي المقومات الأساسية في السياسة الخارجية الفلسطينية؟ وما دور المؤسسات الرسمية من الرئاسة ووزارة

الخارجية، ودائرة شؤون المفاوضات، ومنظمة التحرير، والمجلس التشريعي الفلسطيني، في السياسة الخارجية الفلسطينية؟

المحور الثاني: ما هو الخطاب الذي تتبناه النخبة الفلسطينية للقانون الدولي، مقارنة بخطاب لمجموعات أخرى على الساحة الفلسطينية، مثل: الأكاديميين، والمجتمع المدني، وبالتحديد مجموعة (BDS) حركة المقاطعة الشعبية؟

المحور الثالث: هل يمكن وصف الخطاب والممارسة الفلسطينية، بأنها ضمن ما يمكن أن نسميه بالتوجه الواقعي القانوني؟ حيث سيتم تناول ما هو توجه واقعي للقانون والمعاهدات الدولية؟ وما هي خصائص التوجه الواقعي الفلسطيني؟

سأهتم بتوضيح معالم التوجه الواقعي الفلسطيني، وإذا كان بالإمكان تسميته، كذلك هل يوجد هناك توجه واقعي فلسطيني في هذا العمل؟ سأقف عند أدبيات تخص تحليل سياسة خارجية، لكن أيضا عند النظرية الواقعية في العلاقات الدولية والقانون الدولي.

سأوضح المنهجية التي سأتناول فيها هذه الأدبيات والممارسة الفلسطينية من خلال عدة مقابلات[1]مع شخصيات بارزة ومشاركين في صياغة القرار الخارجي القانوني وفي العمل السياسي الفلسطيني، وإلى أي مدى يمثل خطاب القانون الدولي إندماجا أو نقد للبنية الدولية الاجتماعية والاقتصادية، وما أهمية القانون الدولي للدول الضعيفة؟ ووفقا للموقف الواقعي فهي تتحمل ما تستطيع بينما الدول الكبرى تفعل ما تشاء.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل السياسة الخارجية القانونية الفلسطينية، وفعالية القانون الدولي، وتبيان المصلحة القومية الفلسطينية، وإلى تحديد النخبة المشاركة في عملية اتخاذ القرار الخارجي، وتوضيح معالم التوجه الواقعي الفلسطيني.

[1] أسلوب المقابلة، المقابلة شبة الجامدةٍ أي أن هناك أسئلة محددة مسبقا، لكن من الممكن أن توجه أسئلة أخرى ضمن دينامية المقابلة

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من توضيح موقف القيادة الفلسطينية من القانون الدولي، ودراسة عدة قرارات بانضمام فلسطين إلى اتفاقيات دولية، وتوضيح الآثار المترتبة على الانضمام. وإمكانية الاستفادة من هذه الدراسة من قبل مؤسسات المجتمع المدني والحكومي، وذلك بسبب قلة الدراسات – حسب علم الباحث – التي تناولت السياسة الخارجية القانونية للقيادة الفلسطينية.

الفصل الأول

عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي الفلسطيني

بقراءة الدكتور جمال أبو شنب لوفنتثتاين: يعتبر نواة النظام السياسي وجوهره يبني على المؤسسات والوسائل التي تتوصل الدولة عن طريقها إلى امتلاك قوة السيادة وممارستها، والحفاظ عليها حيث تنهض هذه المؤسسات السياسية دوما على أسس أيديولوجية تحمل الدوافع التي أدت إلى إنشائها والأهداف التي قامت من أجلها بل وفي تنفيذها لكل نشاط سياسي بحيث يصبح وجود هذه المؤسسات شرطا ضروريا لتحقيق أهداف أيديولوجية معينة. [1]

وأيضاً وفق قراءة ثامر الخزرجي لسنايدر: فإنه يعتبر بأن هناك افتراضات متكاملة في عملية اتخاذ القرار السياسي، وهي محصلة قرارات تتخذ من قبل القيادة، وهم الاشخاص الذين يتبوؤون مناصب رسمية رئيسية في الدولة، وتتأثر بكيفية إدراكهم للموقف فيما تعتبر عملية إتخاذ القرار أحد المتغيرات الأساسية لهم، القرار السياسي الناجمة عنها، وأن صانع القرار عندما تُتخذ قراراته داخل مجموعة اتخاذ القرار يتأثر بكيفية إدراكه، و بمتغيرات هي الاتصالات و الاختصاص والدافعية و المعلومات، بمعنى يتأثر من المجموعة التي تنجز القرار، وخصائصهم، وتفاعلهم داخل وحدة إتخاذ القرار ودوافعهم و أهدافهم .[2]

إنشاء المؤسسات الفلسطينية يرتبط برؤية معينة كما أن القرار داخل هذه المؤسسات يتأثر برؤية أصحاب القرار، في الحالة الفلسطينية هناك تداخل بين المؤسسات مؤسسات السلطة ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

هناك مواقف مختلفة فبعضهم يعتبرها بأنها من صلاحيات منظمة التحرير الفلسطينية، ويؤخذ بشكل تشاوري، والبعض الآخر يرى بأنه للرئاسة ولوزارة الخارجية، التي بدأت بسحب صلاحيات منظمة التحرير، وأنه يؤخذ بشكل مركزي.

---

[1] د. جمال محمد ابو شنب، النظم **والمؤسسات السياسيه**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص8 وما بعدها

[2] ثامر، الخزرجي، العلاقات **السياسية الدولية وإستراتيجية ادارة الازمات**، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن, 2005، ص95

حيث هناك من يرى بأن العلاقات الخارجية كانت تقرر بإطار جماعي، وبمشاركه عامة وواسعة عندما كان المجلس الوطني، والمجلس المركزي، والمجلس التشريعي يجتمعون، بالإضافه لإجتماعات الفصائل الأخرى، وحركة فتح، والمجلس الثوري، لكن تقلص الحياة الديمقراطية الفلسطينية، خصوصا بعد الانقسام، وزوال الوحدة الوطنية أدى إلى فكفكة هذه الأطر التي كانت تتخذ القرار الجماعي.[1]

وأن السياسة الخارجية من إختصاص منظمة التحرير، ولكنها حددت وإرتهنت باتفاقيات، ومرجعيات، وبحاضنة أمريكية، وعن طريق المفاوضات التي أثبتت فشلها على مدار السنوات العديدة الماضية، و لم تنجح بالرغم من الرعاية الأمريكية لها، وغيرها من اللجنة الرباعية، كونها كانت مشروطة بمفاوضات عقيمة، ونظرا لانحيازها للطرف الأقوى إسرائيل، وأن هناك التباسا حقيقيا بموضوع الممثليات والسفارات بخصوص مرجعيتها، و التي كانت من إختصاص منظمة التحرير، وأصبحت تبعيتها لوزارة الخارجية، ولها تنسيق مباشر مع الرئيس، و في أغلب الأوقات دون الرجوع لرئاسة الوزراء.[2]

وهناك ازدواجية في المهام ما بين السلطة والمنظمة، وهذا يسبب نوعاً من الإرباك في العمل، كون وزارة الخارجية حلت محل الدائرة السياسية التابعة لمنظمة التحرير، والأصل بأن السلطة بأكملها: هي إحدى إفرازات المنظمة، وليس العكس، تعزز هذا الأمر بعد إقرار قانون السلك الدبلوماسي عام 2005، والتي أصبحت السفارات والممثليات الخارجية تابعة لوزارة الخارجية، مما كان له الأثر السيء على بقية الدوائر الأخرى التابعة لمنظمة التحرير، وأصبح وزير الخارجية يوقع باسم منظمة التحرير، وهذا خلل قانوني وسياسي[3]. وإن دور منظمة التحرير تقلص بعد ولادة السلطة

---

[1] مقابلة شخصية، د.نبيل، شعث، **عضو اللجنة المركزية ومفوض العلاقات الدولية لحركة فتح**، رام الله، بتاريخ 2016/2/11.

[2] مقابلة شخصية مع د. ماجدة المصري، **وزيرة الشؤون الاجتماعية سابقا**، عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية بتاريخ 2015/9/2

[3] مقابلة شخصية مع د. احمد مجدلاني، **ألامين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني** , عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، بتاريخ 2015/9/12

وتكوينها، وخصوصا بعد انسداد المسار التفاوضي، وتجميد المجلس التشريعي، وعدم انعقاد المجلس الوطني، وأن عملية اتخاذ القرار أصبحت بيد السلطة التنفيذية[1].

لكن هناك من يرى: أن وزير الخارجية لا يصنع سياسة، وإنما ينفذ سياسة، وإن الأمور العامة تبدو متداخلة، ولكن فعليا هذ شأن منظمة التحرير ومؤسساتها، كون السلطة هي إحدى أذرع منظمة التحرير، وليس الذراع الوحيد، وبالتالي لا علاقة لوزارة الخارجية برسم السياسة الخارجية، وأن دورها تنفيذي[2].

ولابد من الذكر بأن السياسة الخارجية، واتخاذ القرارات مرهون في بعض الأحيان بالدول المانحة التي تمارس ضغوطا على القيادة من خلال حجب المال، كونه لا يخفي على أحد بأننا مازلنا تحت الاحتلال، ونتلقى مساعدات ومعونات خارجية، تؤثر بشكل أو بآخر على اتخاذ القرار [3]

لكن هناك من يرى بأن القرار السياسي يؤخذ بالإجماع، وبشكل تشاوري، وممثل بجميع الفصائل الفلسطينية في منظمة التحرير، باستثناء الحركات الإسلامية غير المنضمة لمنظمة التحرير، وأن السياسة القانونية أحد ركائز إنهاء الصراع وعوامله، بالإضافة لسياسات أخرى.[4]

ويكون بشكل تسلسلي في إطار اجتماعات موسعة قيادية، وبعد مشاورات مع المختصين والفنيين، ومؤسسات المجتمع المدني، وباطلاع اللجنة المركزية لحركة فتح، ومن ثم يؤخذ القرار بشكل علني في اجتماع اللجنة التنفيذية، وأكبر برهان على ذلك، عندما قام الرئيس بالتوقيع على الانضمام الى 15 معاهدة واتفاقية دولية أمام عدسات الكاميرات، أثناء اجتماع اللجنة التنفيذية التي أيدت القرار بالإجماع.[5]

---

[1] مقابلة شخصية د. مصطفى ألبرغوثي، أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية، رام الله، 2015/10/1.

[2] مقابلة شخصية مع د. محمد اشتيه، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، جامعة النجاح، نابلس، بتاريخ 2015/9/15

[3] مقابلة شخصية مع، تيسير خالد، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، نابلس، بتاريخ 2015/9/19.

[4] مقابلة شخصية مع د. واصل ابو يوسف، أمين عام جبهة التحرير العربية وعضو اللجنة التنفيذية، رام الله بتاريخ 2015/10/1.

[5]مقابلة شخصية مع د. حسين الأعرج، رئيس ديوان الرئاسة سابقا ووزير الحكم المحلي، ميثلون، 2015/8/28.

ولا تستطيع أية شخصية فلسطينية، ولا حتى رئيس المنظمة، ورئيس السلطة بالانفراد بإصدار القرارات السياسية السيادية، التي تخص الشعب الفلسطيني.

وأن هذه القرارات يجب أن تكون وليدة مؤسسات منظمة التحرير، وليس السلطة، كونها هي صاحبة الولاية والاختصاص، أما المجلس التشريعي فليس من صلاحياته التصديق على هذه المعاهدات، كون صلاحياته محدودة في إدارة شؤون البلاد، والمواطنين الداخلية. بينما يوجد تداخل في الصلاحيات ما بين المنظمة والسلطة، وليس تعارضا.

منذ البدايات كان هناك إنسجام وتقسيم للمسؤوليات ما بين الدائرة السياسية لمنظمة التحرير التي كان يترأسها أبو اللطف وما بين عضو اللجنة المركزية لحركة فتح د نبيل شعث، والذي يعتبر أول وزير خارجية لفلسطين والتي كانت تسمى وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وهو أول من أسسها وبناها، وقد جاء هذا التقسيم الجغرافي نظرا لأن هناك دول كانت غير مستعده لإستقبال أبو اللطف كأمريكا وروسيا وهناك دول مستعده لإستقباله لكن ليس بصفته وزيرا للخارجية، وأن إجتماعات دول البحر الأبيض المتوسط أمريكا وروسيا وأوروبا والصين كان يتولى مسؤولياتها وزير التخطيط، أما الدول العربية وأسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والأمم المتحده كانت ضمن مسؤوليات رئيس الدائره السياسية، لكن كان هناك تشاور توافقي مسبق ما بين الدائرتين لإتخاذ القرار السياسي الخارجي ومتابعة تنفيذه من قبل السفارات وممثليات منظمة التحرير، وأن تعينهم كان بيد لجنة يترأسها الرئيس أبو عمار وعضوية أبو اللطف ودنبيل شعث، أما تدريبهم فكان يتولاه د شعث، والذي كان يبعث من قبل الرئيس أبو عمار بعد مجيئ الإنتفاضة لحضور القمم العربية والإسلامية لطرح قرارات للدعم المادي بالإضافة للدعم السياسي،أما كرسي الأمم المتحده المخصص لفلسطين كان يجلس عليه فريق الأمم المتحده بالرغم من حضور وزير التخطيط، نظرا لإحترامه أن ذلك من إختصاص الدائرة السياسية وكذلك إجتماعات وزراء الخارجية، وحتى أن الجامعة العربية كانت تخصص كرسيين على الطاولة في الأمام لفلسطين، والذي كان يترأس الوفد رئيس الدائرة السياسية، ومنذ عام 2003 وحتى عام 2005 تولى د شعث وزارة الخارجية حيث كان هناك متابعه يومية وتقارير سياسية يومية وإسبوعية ودورية وبإطلاع وإتصال مباشر مع رئيس الدائره السياسية من قبل

وزير الخارجية، كذلك كان هناك مشاركة للمختصين عند توقيع الاتفاقيات التي تخصهم، كالسوق الحره كان يشرك وزير الاقتصاد، أو إجتماعات المانحين كان يشرك رئيس بكدار ووزير المالية وكذلك تم إنشاء ملحق إقتصادي بكل السفارات، وقد تم بناء وزارة الخارجية بإطارها الخارجي والدبلوماسي من الصفر، وأصبحت هي المسؤولة الرئيسية بالوطن بمشاركة وتنسيق مع رئيس الدائرة السياسية وبموافقة الرئيس أبو عمار، وإستمر ذلك لغاية عام 2005، ومنذ عام 2005 وحتى عام 2015 إنتهى دور الدائرة السياسية لمنظمة التحرير بالكامل وأصبحت وزارة الخارجية لها صلاحيات بالكامل، وزادت حصة الرئيس بإصدار القرار، لكنه كان يتاقش الخطة الاستراتيجية السياسية من خلال اللجنة اللجنة المركزية لحركة فتح واللجنة التنفيذية واللجنة السياسية، وكذلك أصبح الرئيس يشكل لجان فرعية ولجان خاصة، كلجنة 194 حتى تصبح فلسطين دولة تحمل هذا الرقم، وقد فُعلت مفوضية العلاقات الدولية ومفوضية العلاقات العربية لحركة فتح وأصبح لهما دور في العلاقات الغير رسمية بعلاقاتهما مع الاحزاب والمجتمع المدني ومنظمات الامم المتحدة،حيث أن مفوضية العلاقات العربية لعبت دور محدود لأن دور الرئيس له دور كبير، أما مفوضية العلاقات الدولية فكان لها دور رئيسي بالضغط على الاحزاب وبالتالي الاحزاب تضغط على البرلمان والبرلمان يضغط على الحكومات، وبالتالي وزارة الخارجية لعبت دور محدود في فكرة الاعتراف بالدولة الفلسطينية، أما دائرة شؤون المفاوضات والتي لها لجنة لدعم المفاوضات والتي يدعم ميزانيتها الدول المانحة بشكل كبير وقد وظفت خبراء سياسيين وقانونيين وأن رئيسها هو المفاوض الرئيسي وبالتالي علاقاتها التفاوضية مع إسرائيل وأمريكا بشكل مباشر، بالنالي أصبح يلعب دور كبير في السياسة الخارجية، وبالتالي تعددت الآن أشكال صنع القرار وتنفيذه، فمثلا عند إنتهاء حملة الإعتراف بالدولة 194 تكون وزارة الخارجية هي المسؤولة عن تنفيذ السياسة الخارجية، لكن عندما يكون القرار سيادي مثل الإنضمام لمحكمة الجنايات الدولية فالإطار الاعلى هنا يكون للرئيس وللجنه التنفيذية وللجنة المركزية لحركة فتح وللجنة السياسية ودائرة شؤون المفاوضات، وبالتالي صنع القرار تعددت مصادره، وأحيانا يتدخل رئيس الوزراء ووزير الخارجية حيث أنشأت لجان مشتركة رئيسية مع الدول يرأسها رئيس الوزراء وتتابع السفارات تنفيذها، أما عندما يتعلق الامر بالعلاقات القانونية وسياسة إستخدام القانون الدولي، كإطار رئيسي في السياسة الخارجية هنا

تتوسع دائرة المشاركة وتشمل مؤسسات المجتمع المدني، لكن هناك كثير من القرارات لم تكن مدروسة أو مشروحه بشكل صحيح وتكون فيها مبالغة في اهمية القرارات، وقد قاد د. صائب عريقات فريق الانضمام إلى إتفاقيات جنيف، وقد إنضممنا لها لكن هذا القرار لم يكن صائبا حيث أنه من غير المفيد أن تكون دولة سامية متعاقدة بقدر ما نكون دولة مضطهده وليس عضوا فيها، كون الإنضمام يحملك مسؤوليات أنت بغنى عنها، وكذلك الإنضمام للمنظمات دون إبداء تحفظات فما الفائدة المرجوه من ذلك، نحن ذهبنا لهذه المنظمات لدعم موقفنا القانوني وللضغط على إسرائيل للإعتراف بنا، لكن لكل خطوة لها تكلفة، فنحن لا نستطيع أن نحاكم نتنياهو نظرا للضغوطات التي تمارس على القيادة الفلسطينية وتمنعها من ذلك لذلك يجب أن نحسب الفائدة والتكلفة قبل الانضمام لأي منظمة دولية، المهم هو أن نستطيع الوصول إلى قرارات ضاغطة وليس شكلية، وأهم قرار هو المقاطعة كما حدث مع جنوب إفريقيا.[1]

لكنَّ الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية، كهيئة مقاومة الجدار والاستيطان، وهيئة شؤون الاسرى، وسلطة جودة البيئة هي من تعدّ التقارير والدراسات الخاصة بها، وهي من توصي بالانضمام للمعاهدات والمواثيق التي تخصها، لكنها ليست صاحبة القرار من عدمه، وإنما تساهم في صياغتة من خلال الملفات التي تعدّها. [2]

وهناك من يرى بضرورة منح المجلس التشريعي الحق في التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية كونها تتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني، وأن المجلس التشريعي منتخب من الشعب.[3]

---

[1] مقابلة شخصية، د.نبيل شعث، عضو اللجنة المركزية ومفوض العلاقات الدولية لحركة فتح، رام الله، تاريخ2016/2/11.

[2] مقابلة شخصية مع م. وليد عساف، رئيس هيئة مقاومة الجدار و الاستيطان رام الله بتاريخ 2015/9/17,ومع عيسى قراقع رئيس هيئة شؤون الاسرى والمحررين رام الله بتاريخ 2015/10/1, ومع عدالة الاتيره، رئيس سلطة جودة البيئة،ب رام الله، تاريخ 2015/10/1

[3] مقابلة شخصية مع د. هيثم ابو الفلايح، مدير الادارة العامة للتخطيط والسياسات في المجلس التشريعي، رام الله، بتارخ 2015/9/2.

إنَّ السيد الرئيس محمود عباس مازال يؤمن بالحل السياسي، ولجأ إلى المنظمات الدولية تباعا بعد انسداد أفق العملية السلمية، ووقف المفاوضات، حيث يبذل طاقاته كافة من أجل فضح الممارسات الاسرائيلية على الأرض، وانتهاكاتها للقانون الدولي، وحقوق الانسان[1].

ومن يوقع على الانضمام للمعاهدات والمواثيق الدولية، هو رئيس منظمة التحرير وباسمها، ولا علاقة للسلطة بذلك.

إذن، لابد من العمل مجدداً للعودة إلى مجلس الأمن الدولي، وأن تكون هذه استراتيجية للقيادة الفلسطينية في سياستها القانونية بشكل دائم، من أجل إنهاء الاحتلال، والانضمام إلى الأمم المتحدة عضوا كامل العضوية في مؤسساتها.[2]

إن نمط التكيف الذي يتبعه كيان سياسي ليست مسألة اختباريه بحته، بل هو نتاج دوافع ثقافية، وسوابق تاريخية، وظروف بنيوية، فهناك تكيف مقاوم، وتكيف إذعاني، وتكيف حر متوازن، وتكيف وقائي.[3] نستنتج من ذلك بأن القرار لم يصل لدرجة التشاورية الديمقراطية، وإنما يمكن وصفه بأنه مركزي بيد النخبة السياسية، كون الواقع السياسي الفلسطيني محاطا بظروف تجعل من اتخاذ القرار مركزيا نوعاً ما.

وسوف نتطرق إلى دور المؤسسات الرسمية في بلورة القرار السياسي الخارجي وصياغته، ومن هي الجهه المختصه بإصدار القرار؟ وهل هناك فعلا سحب صلاحيات وتغوّل من السلطه على المنظمه صاحبة الاختصاص الأصيل؟ وهل فعلا اتخاذ القرار بشكل تشاوري، أم يقتصر على النخبة السياسية بشكل مركزي؟ وهل يصعب تحديد عملية اتخاذ القرار بسبب التداخل في

---

[1] محمد عودة و د. عاطف ابو سيف، **اوراق سياسية /1**، معهد السياسات العامة ازمات المشهد السياسي الفلسطيني، فلسطين –رام الله، (2009)، صفحة 4

[2] د. صائب عريقات، تموز، دراسة رقم 7، عضوية دولة فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة الملف القانوني – السياسي – الإجرائي والإعلامي، رئيس الوفد الفلسطيني المفاوضات المرحلة النهائية، عضو اللجنة التنفيذية م.ت. ف 2011، ص5 وما بعدها منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رام الله.

[3] د. وليد عبد الحيى، **تحول المسلمات، في نظريات العلاقات الدولية**، مؤسسة الشرق للاعلام والنشر، الجزائر، 1994، ص61 وما بعدها

الصلاحيات؟ ومن ثم سوف ننتقل للمبحث الثاني لنتعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في صياغة القرار، ومدى تأثيرها على القياده أصحاب القرار.

المبحث الأول: دور المؤسسات الرسميه في مجال السياسة الخارجية القانونية.

بالنظر إلى النظام السياسي الفلسطيني الذي يعيشه من جرّاء حالة الانقسام، والأزمات الداخلية، فهو بحاجة إلى التغير من أجل تحقيق نضاله الوطني، وإنجاز غايته بإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة المستقلة، لكن التدخلات الخارجية في صنع القرار الفلسطيني، جعلهم يتحدثون بأصوات مختلفة، حيث النزاعات السياسية، والأيدلوجية، والفكرية أصبحت موضوع تدخل القوى الخارجية، حتى وصل الحد للقطيعة الداخلية، وأدى الانغماس في الخلافات الداخلية الأثر السلبي على القضية الفلسطينية.

لذلك نستطيع القول بأن الاستقلالية لبعض الفصائل تكاد تكون شبه معدومة، نظراً لحاجتها لمصادر التمويل، وبالتالي يكون صنع القرار أيضاً غير مستقل.

وأن اسرائيل هي الرابح الوحيد من هذا الانقسام[1]، الدور الأكبر في اتخاذ القرار للرئاسة، يضاف إليه وزارة الخارجية، التي أخذت من المنظمة لصالح السلطة، وقد تقلّص دورها كمؤسسة تمثل الشعب بأكمله في المجالات كافّة، وخصوصا في العلاقات الخارجية، هذا التقلص يجبرنا على الإصلاح بعودة الوحدة الوطنية، والحياة الديمقراطية، وضرورة إعادة الشرعية والفاعلية للمجلس الوطني، وللجنة التنفيذية،والكارثة الفلسطينية في اتخاذ القرارات ليس فقط في العلاقات الخارجية، وإنما في القرارات الأخرى وهي: الانفصال، والانقسام السياسي الفلسطيني، عمليا هو هدماً للإطار الديمقراطي الفلسطيني في اتخاذ القرارات.[2]

لقد قامت القيادة الفلسطينية بجولات عديدة من بداية منتصف عام 2011، في العديد من دول العالم، والاجتماع والتنسيق مع رؤساء الدول، وحكوماتهم، وحضور القمم العربية والدولية، وقد

[1] د. عاطف ابو سيف، **النظام السياسي الفلسطيني الحاجة للتغير**، سياسات 8، ربيع 2009، ص 9 وما بعدها

[2] د. نبيل شعث، **مرجع سابق**.

اعترفت بنا العديد من دول العالم، وبدأت القيادة بأخذ زمام المبادرة والعمل على كافة الاصعدة الدولية لإعادة فلسطين إلى الخارطة الدولية.[1]

وبإعتقادي عندما أخذ قرار الانضمام التوقيع على خمسة عشر ميثاقاً واتفاقية دولية، لم تكن هناك دراسة كافية من مختصين لإبداء رأيهم، نظرا لعدم إبداء أي تحفظ على أي مادة من مواد هذه الاتفاقيات، لكن هناك من يرى أن لها أولويات فورية بالتوقيع على خمسة عشر ميثاقاً واتفاقية وبرتوكول لحماية الشعب الفلسطيني، وذلك إن دل على شيء فانما يدل على التزام دولة فلسطين بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الانسان.[2] وهناك دول لم تؤيد أو تعارض بإبداع الصكوك للانضمام للمواثيق 15.[3]

فيما تعتمد القيادة الفلسطينية في سياستهاوقراراتها الخارجية على أسس قانونية يعترف بها المجتمع الدولي، كحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره،[4] لكن هناك من يرى بأن الانضمام للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، هو فقط جزء رمزي لشرعنة وجود الدولة الفلسطينية على حدود 1967، وهو أيضا سبب مطالبتنا لدول العالم بالاعتراف بنا، وسبب انضمامنا لمحكمة الجنايات الدولية، وسبب حراكنا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، هو توفيرضغط دولي لمساعدتنا في الضغط على إسرائيل لحماية مصالحنا، وإعطاء شرعية مسبقه لدولة ذات سيادة، وما زالت نفتقدها، وبالتالي هذا جزء من الحملة الدولية للضغط على إسرائيل باتجاه أهدافنا لكن هناك أجزاء أكثر فعالية من أجزاء أخرى، فالانضمام للاتفاقيات الدولية يشكل الحد الأدنى للفاعلية،ويلزمنا بمسؤوليات والتزامات أكثر مما

---

[1] د. صائب عريقات، **تقديم طلب العضوية ... البداية، الدراسة رقم (8)**، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رام الله، تشرين اول 2011، ص18

[2] د.صائب عريقات، **دراسة بعنوان الاجراءات القانونية واجبة الإتباع لحصول دولة فلسطين على العضوية في المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة والانضمام للاتفاقيات والبروتوكولات والمعاهدات والمواثيق الدولية، دائرة شؤون المفاوضات،** منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رام الله, 2013، ص3

[3] د. صائب عريقات، **دراسة بعنوان: ماذا بعد انضمام دولة فلسطين للمواثيق الدولية ال 15**، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رام الله، نيسان, 2014، ص25

[4] د.صائب عريقات، **دراسة بعنوان الاسس القانونية الداعمة للاعتراف بالدولة الفلسطينية**، منظمة التحرير الفلسطينية، مكتب المفاوضات، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رام الله، آب2011

يعطينا .[1] لذلك نقترح بضرورة أن نسير وفق معطيات واستراتيجيات وطنية، وتشكيل لجنة من ذوي الاختصاص بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، ودراسة كل اتفاقية ومعاهده على حدة، وبشكل دقيق، ومعرفة الالتزامات والواجبات الملقاة على عاتقنا، ومدى الاستفاده منها، وإن كانت تصب في مصلحتنا أم لا، وعلى ضوئها نقرر.

هناك تصور بأن الانضمام سيزيد من شرعيتنا الدولية كدولة مستقلة، وسيزيد من قبول الأسرة الدولية لنا عضوا فيها، ولكن عندما تعترف بك 138 دولة فماذا سوف تضيف لك أن تلتحق باتفاقيات دولية؟ الفاعليه الأكثر هي المقاطعة، وهي التي تكلف إسرئيل أكثر مائة مرة من الاتفاقيات الأخرى،كون القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ليس لهم إطار تنفيذي يجبر الدولة المعتدية على الإلتزام بالقانون، وأن الذهاب إلى محكمة العدل الدولية بدون موافقة إسرائيل والأمم المتحدة لا يجلب لنا إلا الرأي الإستشاري وسبق أن حصلنا عليه دون فائده وكذلك إتفاقيات جنيف الأربعه، وإجتماع الأطراف السامية المتعاقدة لا تستطيع أن تتخذ قرارات ملزمة، وبالتالي عندما تفشل بالوصول إلى عقوبات تنجح BDS بالضغط على المؤسسات الدولية لمقاطعة إسرائيل، لذلك يجب دعمها .[2]

فيما تسعى القيادة الفلسطينية بسياستها الخارجية لتغيير قواعد اللعبة، والتأكيد على أن السلطة الفلسطينية وظيفتها هي نقل الشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الاستقلال.[3]

لا بد من بقاء الاستراتيجية القانونية السياسية للقيادة الفلسطينية بالحفاظ على الهدف، على إقامة الدولة على حدود 67، ورفض الحلول الانتقالية في السعي للحصول على تسعة أصوات مطلوبة

---

[1] د.نبيل شعث، **مرجع سابق**.

[2] د.نيل شعث، **مرجع سابق**.

[3] د. صائب عريقات، **تحديد العلاقة مع اسرائيل – ما بعد تبادل الرسائل**، دائرة شؤون المفاوضات، الدراسة رقم (10)، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رام الله، حزيران 2012، ص9 وما بعدها.

لعرض القرار للتصويت على طلب العضوية الكاملة في مجلس الأمن، والطلب من الدول السامية، والمتعاقدة لإنفاذ ميثاق جنيف الرابع لعام 1949 على الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة.[1]

وترى القيادة الفلسطينية بانضمام دولة فلسطين إلى هذه المواثيق الدولية، للتأكيد على شرعية دولة فلسطين من خلال القانون الدولي، وليس من خلال المفاوضات مع إسرائيل.

نستخلص من ذلك أن إستخدام القانون الدولي في السياسة الخارجية ليس بحاجة إلى اتفاق، أو أنه إجراء أحادي الجانب من القيادة الفلسطينية، لكن على ما يبدو بأنه ردة فعل، وليس إستراتيجية، وأن هذه السياسة القانونية التي لجأت اليها القيادة الفلسطينية بالانضمام إلى هذه المواثيق، ليس إجراءا أحادي الجانب، بل يتوافق مع القانون الدولي، مع العلم بأن هذه المواثيق الدولية (15) كان قد وقع عليها السيد الرئيس محمود عباس بتاريخ 2014/4/1 بعد أن أغلقت إسرائيل المنافذ والمحاور كافّة لإنجاح عملية السلام، وبعد خروقها للاتفاقيات كافّة. [2]

لقد اعتمدت القيادة الفلسطينية في سياستها الخارجية القانونية على معايير للانضمام للمواثيق الدولية، بعد أن أصبحت فلسطين طرفا متعاقدا ساميا لمواثيق جنيف الأربعة لعام 1949 في 2 نيسان 2014، وبعد أن أصبحت عضوا في ميثاق لاهاي 1907 بتاريخ 1 حزيران 2014، بالإضافة إلى المواثيق الأخرى، ونجاح القيادة بالانضمام لها، بإعتقادي هناك من الاتفاقيات والمعاهدات هي أصلا موجودة لحماية الشعوب المحتلة،كإتفاقيات جنيف الأربع، فسواءً نحن وقعنا أم لم نوقع، فإنها تنطبق على الأراضي الفلسطينيه، لكن من سيجبر إسرائيل على إنفاذها؟ ومن ثم فقد قام السيد الرئيس بالتوقيع بتاريخ 2014/12/31 للانضمام إلى 18 ميثاقاً من أجل تعزيز مؤسسات الدولة وقدراتها، وتجسيدها إقليميا ودوليا، وكذلك لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، إننا نؤكد بأن مسألة الانضمام لميثاق روما كان عليه إجماع وطني من جميع الفصائل ومؤسسات المجتمع المدني، وسبقه مشاورات مع جميع شرائح الشعب، حتى مع الفصائل التي هي

---

[1] د. صائب عريقات، تحديد **العلاقة مع اسرائيل – ما بعد تبادل الرسائل**، دائرة شؤون المفاوضات، الدراسة رقم (10)، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رام الله، حزيران 2012، ص35.

[2] د. صائب عريقات، **اليوم التالي ماذا بعد، دائرة شؤون المفاوضات** ' منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رام الله، تشرين اول 2014، ص18 وما بعدها

خارج إطار منظمة التحرير، وتم أخذ القرار أمام وسائل الإعلام، وبالتصويت، وبموافقة جميع شرائح الشعب.

وقد إنضمت فلسطين إلى محكمة الجنايات الدولية، بمصادقتها على نظام روما الأساسي، بعد إعلان بان كي مون السكرتير العام للأمم المتحدة بتاريخ 2015/1/6، بأن دولة فلسطين لها الحق بالانضمام للمحكمة الجنائية الدولية، بعد أن صدر قرار الجمعية العامة رقم (19/67) لعام 2012، وأصبحت دولة غير عضو، وبتاريخ 2015/1/7 أصدر رئيس الدول الأطراف في نظام روما الأساسي بيانا أعلن فيه انضمام فلسطين إلى نظام روما، وهي بذلك تكون الدولة123[1]، وقدأنشأت وزارة الخارجية عام 2003، وتلاها إقرار قانون السلك الدبلوماسي من المجلس التشريعي عام 2005، وينص على عدم المساس بصلاحيات منظمة التحرير، أو الإنتقاص منها، وان ذلك التزام بما جاء في القانون الأساسي، وهذا يشكل مزيداً من التعقيد حول الصلاحيات باتخاذ القرار السياسي الخارجي.

ومع التواري التدريجي لسياسيات منظمة التحرير الفلسطينية بفعل سياساتها المتعمدة أكثر مما هي تطبيقات قانونية من الناحية السياسية لتفعيل دور وزارة الخارجية لتولي إدارة العلاقات الدولية، تنامى دور وزارة الخارجيه، لكن بعد تولي الدكتور سلام فياض وزيراً للمالية،واتخاذ القرار بإنشاء دائرة العلاقات الدولية في وزارة المالية عام 2003،والتي أصبحت تسحب الصلاحيات من يد الدائرة السياسية لمنظمة التحرير بخصوص القرار السياسي الخارجي،وأصبحت تتولى سياسيات السلطة الوطنيه الفلسطينيه السياسية والاقتصادية والمالية،ويعود تفاقم دور السلطة في السياسة الخارجية الفلسطينية الى حقبة سلام فياض.[2] لذلك نستخلص بأن دور وزارة الخارجية ليس تنفيذيا كما يبدو لبعضهم، وإنما دورها أساسي في إعداد القرارات والتوصيات، وهي تعمل بديلا لمؤسسات منظمة التحرير، وأن ما يرفع من وزارة الخارجية يتم تمريره عبر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وأكدت

---

[1] د. صائب عريقات، **تحديد العلاقات الفلسطينية – الاسرائيلية، تغير الاوضاع وليس تحسينها، دراسة رقم (17)**، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رام الله، تشرين اول 2014 حزيران 2015، ص11 وما بعدها

[2] د. وليد عبد الحي، **السياسة الخارجية الفلسطينيه**، مركز الزيتونه للدراسات والابحاث، بيروت، دون سنة نشر، ما بين عام 1993-2013، ص1.

المستشارة الدبلوماسية في وزارة الخارجية الفلسطينية السيدة غادة عرفات على دور وزارة الخارجيه في اتخاذ القرار السياسي الخارجي، بأنه تنفيذي، والذي يؤخذ القرار الخارجي الرئاسة، فالقرار يتم إصداره من الرئاسة وبتوصيات من الخارجية، ويوجد قطاع كامل يعني بالمنظمات الدولية، وأجرى بحثاً عن المعاهدات والمنظمات التي يمكن للفلسطينيين الانضمام إليها، وماهي متطلبات الانضمام، وماهي تبعاته والالتزامات المترتبة علينا، وبعد الدراسة من المختصين في الوزارة، يتم رفعها إلى وزير الخارجية، ومن ثم يتم مناقشتها، والقيادة من تقرر الانضمام أم لا.[1]

وأكد مدير إدارة المعاهدات الدولية في وزارة الخارجية السيد ماجد بامية على أن " هذه الفترة كان دور وزارة الخارجية وضع تصور وخيارات أمام القيادة".

وأنه يتم عمل دراسة وتوصيات، ومن ثم تنفيذ هذه السياسة من خلال الوزارة والسفارات المتواجدة في الدول.

ويتم وضع التصورات في البداية، وفي النهاية الجسم المنفذ وزارة الخارجية، وأنه يتم العمل كاللوبي مع الدول لضمان صوتها، وفي الأطر المتعددة يُعمل على الاستفادة القصوى من المنظمات التي ننضم اليها.[2]

ونحن نعتبر بأن الأهلية القانونية لمنظمة التحرير، وأن لفصائلها تحالفات مع أحزاب ودول تتبنى ذات الفكر السياسي والاقتصادي، وهذا ما أكدت عليه الدكتوره ماجدة المصري عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية: " بأن السياسة الخارجية من إختصاص منظمة التحرير، وللفصائل أيضا علاقات تحالفية كالجبهة الديمقراطية لديها علاقات مع أحزاب اشتراكية ويسارية وشيوعية مثل: دولة كوبا عندما نتحدث عن سياسة خارجية لمنظمة التحرير، نتحدث عن دورنا داخل منبر الأمم المتحدة بالشيء الذي له علاقات بالشرعية الدولية.

---

[1] مقابلةشخصية مع، غادة عرفات، **مستشارة دبلوماسية في وزارة الخارجية الفلسطينية** في مقر الوزارة رام الله، بتاريخ 2015/9/20.

[2] مقابلة شخصية، ماجد باميه **مدير ادارة المعاهدات الدولية في وزارة الخارجية الفلسطينية** في مقر الوزارة رام الله، بتاريخ 2015/9/20.

الأمم المتحدة دورها مرهون للقرار الأمريكي، والعملية التفاوضية بالمظلة الأمريكية، والمظلة الامريكية مفهوم أين انحيازها، بكل الإدارات الأمريكية المتعاقبة، تمارس الضغط علينا".[1]

من الناحية النظرية فإن وزير الخارجية ينفذ البرنامج السياسي للحكومة، أي أنه مسؤول أمام رئيس الوزراء، ولكن في الواقع مختلف تماماً حيث يقوم وزير الخارجية الفلسطيني بالعمل مباشرة مع الرئيس، وفي أحيان كثيرة يكون مندوباً للرئيس، وهذه حالة خاصة بمعنى أن النظام الفلسطيني نظام رئاسي في القرار الخارجي، ويمكن القول أن الخارجية الفلسطينية في السنوات القليلة الماضية حققت نجاحات واختراقات على المسرح الدولي، كما أصبح لدولة فلسطين حضور مميز في المؤسسات الدولية بفعل هذا النشاط، والتوجه الجدي على صعيد العلاقات الدولية .[2]بإعتقادي بأن القرار يتبلور ما بين الخارجيه والرئاسه بشكل مركزي لحين عرضه على اللجنة التنفيذية التي توصي بالإيجاب، أي أن القرار يبقى بيد النخبة.

ولقد حددت القيادة الفلسطينية فيما بعد بسياستها القانونية الخارجية أولويات ومعايير، من خلال الانضمام للمعاهدات والمواثيق الدولية، لتجسيد الدولة، ومواجهة الأبرتهايد الإسرائيلي.[3]

نستنتج من ذلك بأن القيادة الفلسطينية استخدمت حقها باستخدام قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، من أجل المساعدة بحل الصراع قانونيا، كما حصل مع جنوب أفريقيا، علما بأن هذا القرار جاء متأخرا نتيجة توقف المفاوضات وفشلها، وانشغال العرب وانغماسهم بمشاكلهم الداخلية، وانحياز الإدارة الأمريكية بشكل دائم لصالح إسرائيل، أدى ذلك إلى اللجوء إلى القانون الدولي، ومؤسسات الامم المتحدة ومنظماتها، والانضمام اليها إيمانا من القياده بالقانون الدولي، لكن هل حقا ممكن أن يوصلنا لحماية الشعب الفلسطيني للوصول إلى الهدف الأسمى وهو قيام الدولة.؟

---

[1] مقابلة مع د. ماجدة المصري، وزيرة الشؤون الاجتماعية سابقا، عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، نابلس، بتاريخ 2015/9/2.

[2] مقابلة شخصية، عمر رحال مدير، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" رام الله، 2015/9/2.

[3] د. صائب عريقات، **الاجراءات القانونية واجبة الإتباع لحصول دولة فلسطين على العضوية في المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة والانضمام للاتفاقيات والبروتوكولات والمعاهدات والمواثيق الدولية**، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رام الله،2013، ص3.

وخصوصاً بعد توقف المفاوضات، وتراجع الإدارة الأمريكية عن مواقفها المعلنة تجاه القضية الفلسطينية، ووقوفها كسد منيع ضد أي قرار يتخذ ضد اسرائيل، وإصرار حكومات إسرائيل المتعاقبة على عدم الموافقة على حل شامل وعادل، على أساس قرارات الشرعية الدولية وأمام عدم وجود سياسة خارجية واحدة معتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي، ومع سياسة التجاذب في الدول العربية والإقليمية، وخصوصا إيران و تركيا وانشغال الدول العربية في مشاكلها الداخلية، بالإضافة الى قطاع غزة، الذي مازال منفصلا عن الضفة، فذهبت القيادة الفلسطينية للحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني من خلال القانون الدولي، و الشرعية الدولية للضغط على الحكومة الاسرائيلية وفضح ممارساتها. [1]

لذلك نستخلص أن هنالك تغييرات سياسية على مستوى السياسة الخارجية، بشأن إتخاذ القرارات فيه توغل وتهميش من قبل السلطة على حساب المنظمة، وهذا ما أكد عليه أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية الدكتور مصطفى البرغوثي في مقابلة خاصة " بان هناك تطور ملحوظ بخصوص اتخاذ القرار الخارجي، وعلى الصعيد القانوني التقني في تقدم كبير من قبل القيادة، أما القرارات تؤخذ عادة بشكل مركزي ولا تسبقها مشاورات كافية.

ومن ناحية أخرى فالمنظمة همشت بعد تكوين السلطة حتى أن هناك بند للصرف مالياً من السلطة للمنظمة، وهذا غير طبيعي والمنظمة همشت تماما لصالح السلطة الفلسطينية، وأن اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير هي حكومة الشعب الفلسطيني المؤقت، وأن المجلس الوطني هو برلمان لدولة فلسطين، هو شكلي فقط وغير معمول به "[2].

بإعتقادي أن إحدى سمات تهميش المنظمة على يد السلطة الجانب المالي، وإن عملية إتخاذالقرار السياسي الخارجي، تهيمن عليه السلطة التنفيذية بشكل خاص، وبذلك هناك تهميش لدور منظمة التحرير الفلسطينية، ودور المجلس التشريعي الفلسطيني، و بذات الوقت إن هذا التهميش يضر بمصلحة الشعب في اتخاذ قراره السياسي، كون أن منظمة التحرير الفلسطينيه هي الممثل الشرعي

[1] د. صائب عريقات، **تقرير خاص، الموقف السياسي على ضوء التطورات مع الادارة الامريكية والحكومة الاسرائيلية واستمرار انقلاب حماس التوصيات والخيارات**، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رام الله،2008، ص3.

[2] مقابلة مع د. مصطفى ألبرغوثي، **امين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية**، رام الله، 2015/10/1.

والوحيد للشعب الفلسطيني وأن التشاور مع المجلس التشريعي امر في غاية الأهمية، كونه يوثر ايجابيا أو سلبيا على اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني الخارجي، بصفته هو صوت الشعب، وأنه لا يوجد تشاور أيضا مع المجلس الوطني، وأن المجلس التشريعي مغيب عن الساحة الوطنيه بشكل كامل، والمجلس الوطني أيضاً لم ينعقد منذ فترة زمنيه طويله، وهذا ما يجعل السلطة التنفيذية ممثلة بالرئاسه تهيمن على سلطة اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني الخارجي بصفة مستقلة، دون اجراء أي مشاورات مع السلطات الاخرى والمجلس الوطني .

فيما يرى البعض بأن: السياسات التي تتخذ للعمل على المستوى الخارجي من خلال المؤسسات الفلسطينية وخاصة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي سياق الرؤية تتابع وزارة الخارجية فيما يتعلق بهذا الأمر مع الدول المختلفة، وربما ليس مبنية فقط على سياسات قانونية، وإنما على سياسات اخرى فعلى سبيل المثال الاعتراف بالدولة الفلسطينية مبنية على علاقات ثنائية.

وكما أن الفصائل الفلسطينية لها علاقات مع أحزاب مع الدول العالم، وتساعد في بلورة نجاحات السياسة الخارجية، لكن المحصلة لمنظمة التحرير، والسياسة القانونية الخارجية، هي أحد عوامل انهاء الصراع "[1].

لذلك نعتبر أن العلاقات الثنائية مبنية أيضاً على سياسية قانونية، وليست سياسة مختلفة بحد ذاتها، وأن وزارة الخارجية عندما تتابع ما إنبثق عن قرارات المنظمة، فهي تتابع بصفة قانونية سياسية، لكن هل هي بديلة عن مؤسسات المنظمة؟ أم أنها شيئاً فشيئاً تسحب من صلاحياتها.

كما أنه يساعد في إنجاح التخطيط السياسي للقيادة، بحيث لا يمكن لها أن تنجح بأي خطة بعيدا عن اتجاهات الرأي العام، وأن الأحزاب والفصائل السياسية الفلسطينية أهمية كبرى في بلورة الرأي العام، حيث أنها مكون واقعي في التأثير والتوجيه على المحاور الأيدلوجية التي تمثلها، كونه لكل

[1] مقابلة مع د. واصل ابو يوسف، **امين عام جبهة التحرير العربية وعضو اللجنة التنفيذية**، بتاريخ 2015/10/1 رام الله.

حزب أو فصيل قواعد تعبر عن أرائه السياسية، وتصعد من وعيه السياسي لكي يتخذ الموقف السياسي المناسب له.[1]

فيما يرى رئيس ديوان الرئاسة سابقاً الدكتور حسين الاعرج: "بأنه يتبلور القرار السياسي الخارجي القانوني الفلسطيني عبر مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، من اللجنة التنفيذية ووزارة الخارجية ودائرة شؤون المفاوضات، حيث تدرس الأفكار بالتسلسل في إطار عمل موسع مع القيادة، ويتم إطلاع أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، و يتم التشاور مع فصائل العمل الوطني، ومساعدي الرئيس ذوي الاختصاص و مستشاريه، وبعد تدارس المسألة من قبل هذه القيادة يتم اتخاذ القرار المناسب، أو العدول عنه في اطار المصلحة القومية و الوطنية للدولة .

الأصل دور الحكومة هو تنفيذي، وإن كانت أحد مؤسساتها ذات الاختصاص توجه وترسم في السياسة العليا للدولة، خصوصا أن هناك تآلف وانسجام مابين الحكومة والرئاسة.

كون الحكومة، هي حكومة الرئيس، لكن من يرسم في النهاية هي منظمة التحرير، والمجلس الوطني، والمجلس المركزي، كونه صاحب الصلاحية والاختصاص بخصوص أعمال سيادية، أو الانضمام للمعاهدات والمنظمات الدولية."[2]

وهذا ما أكد عليه أيضاَ الدكتور واصل ابو يوسف، بأن عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، يؤخذ باجتماع القيادة الفلسطينيه، وبالتحديد اللجنه التنفيذية لمنظمة التحرير، وأنه لا يوجد قراراً مركزياً او فردياً باتخاذ القرار، وأن السلطه الفلسطينيه لا علاقة لها بالسياسة الخارجية، كون هذا الملف منوط بمنظمة التحرير الفلسطينية، ودائرة شؤون المفاوضات، حيث يتم تقديم المقترح أحياناً من دائرة شؤون المفاوضات، أو من الرئاسة، أو من أي فصيل من فصائل منظمة التحرير، ويتم مناقشته في اجتماع للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وبالتالي يتم التصويت عليه ويؤخذ بشكل

---

[1] د. ابو مطر، عاطف، **القوى السياسية الفلسطينية وتأثيرها على توجهات الرأي العام الفلسطيني، قضية المصالحة الوطنية الفاعلية والتأثير**، سياسات عدد 21 من عام 2012، ص11.

[2] مقابلة مع د. حسين الأعرج، **مرجع سابق**.

علني، وبالتالي يكون جميع الفصائل الفلسطينيه ممثلة بمنظمة التحرير مشاركة باتخاذ القرار الخارجي .

نستنتج مما ذكر أنه صحيح أن القرار الخارجي يتم مناقشته في اجتماع اللجنة التنفيذية بصورة نظرية، لكن من يعد السياسات الخارجية من ناحية واقعية،هي وزارة الخارجية، لديها قطاع وفرع خاص يسمى المعاهدات الدولية، وبالتالي أي إنضمام إلى أي معاهدة أو اتفاقية يتم دراستها في هذا القطاع التابع لوزارة الخارجية، مع العلم بأنه من المفروض أن يكون تابع لمنظمة التحرير كونها هي صاحبة الصلاحية والاختصاص، وما يحدث هو أن تحيل أي مشروع أو قرار للرئاسة، ثم يطرح على اللجنة التنفيذية للتصويت عليه، وفي غالب الأوقات يتم الموافقة عليه، وأنه لا توجد مشاورات حقيقية بشكل كافي مع مؤسسات المجتمع المدني بما يخص السياسة الخارجية القانونية، لكن تلجأ وزارة الخارجية إلى الوزارات أو المؤسسات الفلسطينية الرسمية كسلطتي البيئة والمياه، من أجل إبداء الرأي أو إعداد دراسة بالاتفاقيات ذات العلاقة التي تخصهم، والتي يمكن لدولة فلسطين الانضمام اليها، لكن هناك من لا يلتفت إلى هذا اللبس القانوني معللا ذلك بأن الحكومة هي حكومة السيد الرئيس،وهو بذاته رئيسا للمنظمة وللسلطة، ولكن باعتقادي الأهلية القانونية وصاحبة الولاية والاختصاص، بما يخص القرار الخارجي يجب أن يبقى للمنظمة لحين قيام الدولة.

لكن هناك من يرى بأن قيادة المنظمة معنية بتعزيز حكومات السلطة على أرض الواقع، وتكريس السيادة على الأرض، ونزع صلاحيات أكبر مما كان موقع عليه في الاتفاقيات، بهدف إقامة دولة ومؤسسات مستقلة ذات سيادة، لكن لا تستطيع السلطة أن تنزع التحرير، ولا تستطيع أن تأخذ قرار سيادي سياسي وطني، فالأمور هذه متروكة لمؤسسات منظمة التحرير، وحيث أنه يتم الدعوة إلى اجتماع اللجنة التنفيذية بدعوة من رئيسها، ويتم التباحث بكل القضايا المصيرية السيادية، وتؤخذ القرارات بالتصويت بما فيه مصلحة قومية.[1]

ولو أخذنا نموذج الانضمام لمحكمة الجنايات الدولية، كان اتخاذ القرار فيها بالاجماع من قبل الفصائل كافة، و بتأييد من مؤسسات المجتمع المدني، لما كان ينطوي عليها من محاذير قانونية

[1] محمد، ابو دقة، **التمثيل الفلسطيني بين المنظمة والسلطة. واقع وتحديات**، عدد 6 , 2008، صفحه 48.

مستقبلية، وكانت وليدة مؤسسات منظمة التحرير، وقد اتخذ القرار بالتصويت أمام وسائل الاعلام، وهذا ما أكد عليه الأمين العام للجبهة العربية الفلسطينية جميل شحاده في مقابلة خاصه معه:

"بخصوص اتخاذ القرار السياسي، يوجد هناك مؤسسات فلسطينية، كل مؤسسة لها دورها وصلاحيتها، حيث أن لمنظمة التحرير اختصاصات تمارس عبر اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني والمجلس المركزي، في أي قرار يجب أن يكون وليد أحد هذه المحطات، وأن القرارات السياسية تؤخذ عن طريق اللجنة التنفيذية، كونها هي صاحبة القرار لأي توجه سياسي.

أما بخصوص التوجه إلى محكمة الجنايات الدولية على سبيل المثال فقد أخذ من قبل اللجنة التنفيذية صاحبة الصلاحية والاختصاص، فمثلا عندما اتخذت المنظمة قرار بالتوقيع على اتفاق أوسلو، وقرار آخر بتكليف الرئيس أبو عمار رحمه الله برئاسة دولة فلسطين، ترتب عليه مجموعة من المتغيرات، من حيث القوانين ووملائمتها مع القانون الدولي.

أما بخصوص العمل المشترك، فهو الصبغة العامة للمنظمة، حيث أن هناك نظام أساسي تعمل وتتخذ القرارات تؤخذ بشكل ديمقراطي، وبمشاركة الجميع.[1]

لكن بإعتبار بأن وزارة الخارجية سحبت صلاحيات الدائرة السياسية لمنظمة التحرير ،وأخذت تمارس الدور الذي كانت تختص به الدائرة السياسية للمنظمة فقط، بالرغم من أنه يوجد اختلاف في الصلاحيات ما بين السلطة والمنظمة، وهذا ما جاء بحديث رئيس السلطة الوطنية الفلسطينيه سابقاً السيد روحي فتوح خلال المقابلة بأن " هناك فصل ما بين السلطة و المنظمة،وما بين الولاية و الصلاحيات، فالسلطة مهامها إدارة شؤون المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية و القدس الشرقية وقطاع غزة، أما الشأن السياسي و العمل الدولي من اختصاصات منظمة التحرير بصفتها الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده .

[1] مقابلة شخصية مع، جميل شحادة، **الأمين العام للجبهة العربية الفلسطينية عضو اللجنة التنفيذية، في مقر منظمة التحرير الفلسطينية**، رام الله، بتاريخ 2015/8/31.

بالرغم من وجود وزارة الخارجية، والتي أصبحت تقود مهام الخارجية كسلطة وطنية، وتقوم بدور الدائرة السياسية لمنظمة التحرير وتمارس صلاحياتهاأصبحنا دولة مراقب في الأمم المتحدة، وهذا مكننا من الدخول كعضو كامل العضوية في المنظمات الدولية.

وبحصولنا على دولة مراقب في الأمم المتحدة، أصبحت اسرائيل تحتل دولة أخرى، وحولنا الصراع من صراع على أراضي، لدولة محتلة من قبل الغير، هنا نستطيع القول: أن مركزنا القانوني الدولي أصبح هاما، أو إتباع الأساليب القانونية الاصلية، مستفيدين من القانون الدولي وحقوق الانسان، وميثاق الأمم المتحدة، التي جميعها تحرم إحتلال دولة لدولة أخرى أو إحلال سكان محل السكان الأصليين، كالمستوطنات، بالاضافة للاعتداءات المتكررة التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي.

أما بالنسبة للسياسة الخارجية، فهي التي تضعها منظمة التحرير، والتعليمات التي يصدرها الرئيس لوزير الخارجية، ولتميز المفاوضات والتحرك الدولي مناط باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ولا دور للخارجية بذلك، لأن الملف أصلا موجود في دائرة المفاوضات التي يرأسها د. صائب عريقات، عندما يكون حوار ومفاوضات مع الجانب الإسرائيلي والأمريكي، أو الرباعية الدولية، لا تشارك الخارجية ويوقع وزير الخارجية اتفاقيات باسم السلطة الوطنية متبعاً العلاقات ما بين السلطة والدول.[1]

لكننا نعتبر بأنه مازال هناك التباس وغموض وتشابك في الصلاحيات المنوطة، ما بين المنظمة والسلطة وأنه يجب إعادة النظر بشكلها القانوني حتى تبقى ضمن الدائرة القانونية الصحيحية، وأن يكون القرار الخارجي القانوني ضمن الأصول القانونية.

فيما يرى، مدير عام الشؤون القانونية لمنظمة التحرير الفلسطينية ربيع حسن بأنه:" لا يوجد تعارض بين أعمال المنظمة والسلطة، ولكن هناك تداخل في بعض المؤسسات، وحيث أن منظمة التحرير بدوائرها ومؤسساتها، وبتشكيلاتها أعلى من السلطة، كون من يقرر في المسائل السيادية

[1] مقابلة شخصية مع روحي فتوح، **رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية سابقا**، رام الله، بتاريخ 2015/9/17.

والسياسية الخارجية، هي مؤسسات المنظمة من لجنة تنفيذية، ومجلس وطني ومجلس مركزي، وبعد إقرار أي مشروع سياسي أو سيادي يحال الى الجهات المختصة. "[1]

من وجهة نظري بان القرارات التي اتخذت بخصوص الانضمام للمواثيق والمعاهدات الدولية، كانت في اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، لكن لم يسبقها تشاورات كافية، أو أنها كانت ضمن خطة استراتيجية قانونية مدروسة على أساس هنالك أولويات أفضل من الإنضمام لبعض الاتفاقيات الدولية التي من الممكن أن تثقل على كاهلنا التزامات أكثر من ايجابياتها، فيما يرى عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير، ورئيس اللجنة الرئاسية العليا لشؤون الكنائس حنا عميره: " القرارات الرئيسية و السياسية، يتم اتخاذها في اجتماعات اللجنة التنفيذية بعد ان تقدم بمبادرة من الرئيس، أو من أمين السر للجنة التنفيذية، ويتم التصويت عليها ولما تم الانضمام للمعاهدات والمنظمات والمحاكم الدولية كانت عن طريق اللجنة التنفيذية .

أما بخصوص القرارات التي تنظم شؤون البلاد اليومية، نكون من أعمال السلطة وحكومتها، فيما يتعلق بالصعيد الدولي ومن ضمن مسؤوليات الرئيس بشكل مباشر، وإذا ارتأى، يكلف وزير الخارجية."[2]

نستطيع القول بأن كل قرارات الانضمام للمواثيق والمنظمات الدوليه، قد تم الموافقه عليها ضمن اجتماعات اللجنه التنفيذيه، ولا يتعلق الأمر بالموافقه من عدمه، وإنما بمدى الفائده المرجوه من الانضمام، وأن عملية النضال السياسي تأخذ أشكالا متعددة، لكن استخدام الشرعية الدولية كسياسة خارجية قانونية، فهي جديدة نوعا ما وبحاجة إلى مؤسسة قانونية تختص بهذا الشأن، أما الأمين العام لجبهة النضال الشعبية الدكتور أحمد مجدلاني يرى بانه : " هناك سياسة وطنية عامة ترسم عبر الهيئات الوطنية لمنظمة التحرير الفلسطينية،وإن اتخاذ القرار السياسي يأخذ بالمحطات السياسية من قبل قيادة منظمة التحرير، و يعتبر استخدام الوسائل القانونية في مواجهة السياسة

[1] مقابلة مع المستشار ربيع حسن، **مدير عام الشؤون القانونية لمنظمة التحرير الفلسطينية في مقر المنظمة**، رام الله، بتاريخ 2015/8/31.

[2] مقابلة مع حنا عميرة، **عضو لجنة تنفيذية في منظمة التحرير ورئيس اللجنة الرئاسية العليا لشؤون الكنائس**، رام الله، بتاريخ 2015/8/13

شكلا من أشكال النضال، سواء كان ذلك بالتوقيع على اتفاقيات جنيف، أو بالتوقيع على ميثاق روما لمحاكمة الاحتلال على جرائمه ضد العدوان المستمر، أو جرائم الاستيطان المستمره من خلال محاكمة إسرائيل و قادتها بأثر رجعي .

أما دور الفصائل والأحزاب في رسم السياسة الخارجية للدولة ومشاركتها في صنع القرار، فإن لكل فصيل لجنة مركزية، ومكتب سياسي، ولديها رؤية وأهداف إستراتيجية، وعلاقات مع أحزاب وفصائل في جميع الدول، لكننا نجتمع كفصائل في مهام وطنية مباشرة في إطار منظمة التحرير ببرنامج إجماع وطني كحق تقرير المصير، وحق العودة، والقدس، والمستوطنات، وبالتالي: نتشارك في رسم السياسة الخارجية وفي صنع القرار، من خلال إجتماعات اللجنة التنفيذية، ومن خلال البرنامج الوطني.

أما فيما يتعلق بإزدواجية المهام ما بين السلطة والمنظمة فإن عمل السلطه يقتصر على تدبر مصالح أبناء شعبنا في الأراضي الفلسطينية، أما منظمة التحرير فإنها تدير مصالح أبناء شعبنا في كل مكان، من خلال دوائرها ومؤسساتها، إلا أن هناك كثير من الازدواجية في العمل، ونوع من الإرباك، فمثلا الدائرة السياسية في منظمة التحرير لها المرجعية والصلاحيات، وهي تدير العلاقات الخارجية.

تدريجيا حلت وزارة الخارجية محل الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، وأصبحت مرجعية السفارات لوزارة الخارجية، وتعزز هذا الأمر بصدور القانون الدبلوماسي عام 2005، ولم تعد تتبع لمنظمة التحرير، وهذا الأمر ينعكس أيضا على دوائر أخرى وأثر تأثيراً على دور المنظمة داخل الوطن وخارجه، من حيث مهامها ووظيفتها.

وأدى ذلك الى تراجع هيبتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وبالتالي خلق إشكالية ليست بسيطة.

لكن كل الإتفاقيات توقع باسم المنظمة، وعندما يوقع وزير الخارجية يوقع نيابة عن المنظمة، وهذا خلل سياسي وقانوني."[1]

ما يلفت الإنتباه بأن هناك تشابك قانوني بالمسميات والصلاحيات، فهناك عدة مسميات دوله– وسلطه–ومنظمه–، ولكن ما زالت الأهليه القانونيه هي للمنظمة، كوننا ما زلنا تحت الإحتلال، لذلك لا بد من إعادة الأمور إلى نصابها لحين اقامة الدوله.

فيما يرى عضو اللجنه المركزية لحركة فتح الدكتور محمد اشتيه: "بأن كل القضايا المتعلقة بالمفاوضات، والمتعلقة بالإنضمام للمعاهدات الدولية، والقضايا المتعلقة بالعلاقات الدولية، والقضايا المتعلقة بالأمم المتحدة، وجميع القرارات الاستراتيجية، أخذتها القيادة الفلسطينية مجتمعة.

عندما تجتمع اللجنة المركزية لحركة فتح، و اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والأمناء العامون للفصائل، هي هذه القيادة الفلسطينية، فعندما ذهبنا الى مجلس الأمن، القيادة الفلسطينية أخذت القرار، عندما ذهبنا الى الجمعية العامة القيادة الفلسطينية أخذت القرار، عندما ذهبنا إلى توقيع المعاهدات،وإلى محكمة الجنايات الدولية الرئيس أبو مازن وقع الانضمام في جلسة لإجتماع القيادة الفلسطينية، و بالتالي عملياً وزارة الخارجية تلعب دور، ولكن وزير الخارجية ينفذ القرار التي تتخذه القيادة الفلسطينية، هو لا يصنع سياسة وإنما ينفذ سياسة .

السلطة الوطنية هي ذراع تنفيذي للمنظمة، وهي أحد أذرع منظمة التحرير، وليس الذراع الوحيد لمنظمة التحرير."[2]

إن القيادة الفلسطينية لديها عدة عوامل داخلية وخارجية، تؤثر في صنع سياستها الخارجية وفي صنع القرار، فهناك داخليا موارد طبيعية مستحدثة للكيان السياسي، سواء أكانت مادية أو معنوية

[1] د أحمد مجدلاني، **مرجع سابق.**

[2] د. محمد اشتيه، **مرجع سابق.**

ناهيك عن الضغوط الداخلية من الأحزاب المعارضة، وكذلك ليس للقيادة مصادر تمويل ثانية، ومقدرات طبيعية واقتصاد وطني قوي منافس، وله طابع مستقر ودائم.[1]

ويرى الدكتور صائب عريقات رئيس دائرة شؤون المفاوضات: " بأن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير هي حكومة مؤقتة لدولة فلسطين، والرئيس هو رئيس دولة فلسطين، والمجلس الوطني هو برلمان دولة فلسطين، لذلك يجب أن ننتقل من مرحلة السلطة التي يديرها نتنياهو، الى مرحلة الدولة، وأن القرار السياسي السيادي الخارجي يتم إتخاذه عبر مؤسسات منظمة التحرير وبالتحديد في اجتماعات اللجنه التنفيذية لمنظمة التحرير، وبحضور القيادة الفلسطينية، وعلى رأسها السيد الرئيس محمود عباس، رئيس منظمة التحرير الفلسطينيةويوقع بإسمها"[2]

لكن من وجهة نظري بأن دور المؤسسات الرسمية من غير وزارة الخارجية تنحصر في إعداد الدراسات والتوصيات، وترفع للرئاسة وللخارجية من أجل الموافقة عليها وتمرر عبر الرئاسة الى اجتماعات اللجنة التنفيذية من أجل التصويت عليها.

ويرى عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تيسير خالد بأن: قرار الانضمام للمنظمات الدولية شأن منظمة التحرير، وليس شأن الحكومة، والقرار يؤخذ في اللجنة التنفيذية بعد دراسة الموضوع من مختلف جوانبه "[3]

ويرى البعض بأن القيادة الفلسطينية والسلطه الوطنيه الفلسطينية تعتمد على المعونات الخارجية، التي دائما كانت مصحوبة بمساومة على إتخاذ القرار من عدمه، ولتخفيض من مستوى إتخاذ أي

---

[1] رشاد، توام، **التحرير الوطني وحل الصراع بالطرق السلمية قراءة في التجربة الفلسطينية، سياسات** عدد 17-18 , 2011، ص47-55.

[2] مقابلة مع الدكتور/ صائب عريقات **امين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئيس دائرة المفاوضات**، أريحا، بتاريخ 2015/9/18.

[3] تيسير خالد، **مرجع سابق**.

قرار سياسي لا يعجبهم أو تمارس عليهم ضغوط، وحجب الدعم المالي، مما يجعل سياستهم مرهونة بيد المانحين.[1]

وايضاً هنالك دور للعديد من المؤسسات الفلسطينية في صياغة القرار الفلسطيني السياسي الخارجي، فمثلاً هنالك دور لهيئة مقاومة الجدار والإستيطان في إتخاذ القرارت السياسية الخارجية، بما يخص الاستيطان والجدار، وهذا ما أكده وليد عساف رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في مقابلة خاصه معه، بين فيها أنهم من قاموا بإعداد التقارير لتقديمها لهيئة الجنايات الدولية، فيما يخص جريمة الاستيطان في الأراضي الفلسطينيه.[2]

وهنالك دور بارز أيضاً لهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينيين في رسم السياسات الخارجية، بما يخص الأسرى، وهذا ما أكده عيسى قراقع في مقابلة خاصه معه والذي يرى :" بان هيئة شؤون الأسرى شاركت و ساهمت في رسم السياسة الخارجية، من خلال الإنضمام للمعاهدات و الاتفاقيات الدولية، وعلى رأسها اتفاقيات جنيف الرابعة، وأنهم أعضاء في اللجنة الوطنية التي شكلت بمرسوم من الرئيس أبو مازن لمتابعة المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك عملت هيئة شؤون الأسرى بإعداد مذكرة قانونية تتعلق بالمعتقلين وكان على رأسها أهمية إنضمام فلسطين إلى اتفاقيات جنيف، وإلى اتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الاتفاقيات، التي تتعلق بحقوق الانسان علماً أن هذه المؤسسات تابعة لمنظمة التحرير. "[3]

ونحن نعتقد بأنه من الضروري في أي دولة في العالم، أن تعرض الاتفاقيات الموقعة من الدولة على المجلس التشريعي للمصادقة عليها، من أجل مواءمة القوانين الداخلية مع الاتفاقيات الدولية، لكن لا يوجد قانون يلزم منظمة التحرير من أجل إحالة الاتفاقيات للتشريعي من أجل المصادقة عليها.

---

[1] رشاد، توام، التحرير **الوطني وحل الصراع بالطرق السلمية قراءة في التجربة الفلسطينية**، سياسات عدد 17-18 , 2011، ص47-55.

[2] وليد عساف، **مرجع سابق**.

[3] عيسى قراقع، **مرجع سابق**.

لكن الاشكالية الأساسية تتعلق في قناعة القيادة السياسية في عرض الاتفاقيات على المجلس التشريعي، في السابق لم تعرض بعض الاتفاقيات التي وقعتها السلطة مع بعض الاطراف الدولية، بحجة أن الذي وقع الاتفاق هي منظمة التحرير، وليس السلطة، وبالتالي حالياً لا دور بالمطلق للمجلس التشريعي فيما يخص السياسة الخارجية الفلسطينية.[1]

لذلك نقترح بضرورة إجراء تعديلات دستورية، تمكن من خلالها المجلس التشريعي من مراجعة كافة الاتفاقيات والمعاهدات التي توقعها المنظمة أو السلطة، ومنحها حق التصديق عليها وهذا ما أكده الدكتور هيثم ابو الفلايح مدير الإدارة العامة للتخطيط و السياسات في المجلس التشريعي، " بضرورة منح التشريعي حق التصديق عل كل المعاهدات و الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير، وانضمت اليها فلسطين كونها تتعلق بالمستقبل الفلسطيني، و كون المجلس التشريعي منتخب من الشعب،و بالتالي تأخذ هذه المعاهدات شرعية أخرى من ممثلي الشعب، و كذلك يجب أن تكون هناك رقابة برلمانية على كل الاتفاقيات التي تبرمها السلطة التنفيذية، لكن غياب التشريعي أثر على كل السياسات الخارجية بكافة جوانبها، وأدى إلى خلل في ادارة المؤسسة الرسمية فيما يخص العلاقات الخارجية."[2]

ومن الملاحظ بأن العلاقة ما بين المنظمة والتشريعي تكاد تكون معدومة، كون من يمثل المنظمة تشريعياً هو المجلس الوطني الفلسطيني، وبالتالي هو يمثل الفلسطينيين ككل، أما التشريعي فهو يمثل المواطنيين الفلسطينيين في الداخل الفلسطيني محصوراً بدوائره الانتخابية، وهذا ما أكد عليه مدير الدعم القانوني لديوان الشكاوي في المجلس التشريعي الفلسطيني عاصم منصور: "لا يوجد أي علاقة بين منظمة التحرير و المجلس التشريعي، فمنظمة التحرير تعقد اتفاقيات، وتنضم للمنظمات الدولية بقرار من مؤسساتها، وهي تمثل الواقع الفلسطيني بالخارج، وهي السلطة الأعلى للفلسطينين، أما السلطة التشريعية فيعتبر تمثيلها داخلي،

---

[1] مقابلة شخصية، عمر، رحال، **مدير مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية** "شمس، رام الله، 2015/9/2.

[2] د. هيثم ابو الفلايح، **مرجع سابق**.

لكن صاحبة الولاية والإختصاص بإصدار قرار بالانضمام من عدمه للمنظمات الدولية هي مؤسسات منظمة التحرير.[1] ولا يوجد نص في القانون الأساسي يدعو التشريعي الى المصادقة على المعاهدات، هناك نص فقط في المادة 92 منه، وهو يتيح المصادقة على القروض، فالمجلس مسؤول عن أداء الحكومة.[2]

والمجلس التشريعي أحد إفرازات السلطة، والسلطة أخذ افرازات المنظمة، ومهمة التشريعي محصورة في إدارة شؤون المواطنين الداخلية، وليس له أي علاقة في الخارج، فهذه من مهمات منظمة التحرير، حيث يقتصر دور التشريعي على اصدار القوانين.

وعندما تعطل التشريعي، أحيلت الصلاحيات إلى رئيس السلطة لإصدار قرارات بقوانين لحين إنعقاد التشريعي، والمصادقة عليها، بمعنى أنه لم يحصل أي خلاف في الفترة السابقة بين ممارسات التشريعي ومنظمة التحرير.[3]

فالمجلس التشريعي ماصدره، وما وضعه من تشريعات لإدارة المجتمع الفلسطيني لجميع قطاعاته، ومراكزه القانونية، بعيدة عن الشأن السياسي[4].

نستخلص مما ذكر بأن من يشارك في عملية اتخاذ القرار الخارجي بصفة أساسيه، الرئاسة عبر مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، أحياناً بصفه تشاورية مع النخبه السياسية،وأحياناً أخرى بصفة مركزية مع عدم وجود رؤية موحده في مؤسسات السلطه، والمنظمة، والفصائل والاحزاب الفلسطينية، وأ نه لا دور بارز للمجلس التشريعي بدائرته السياسية، ولا حتى للمجلس الوطني الفلسطيني، كون الأول معطل، والثاني لا ينعقد لعدم إكتمال نصابه، ولا حتى للدائرة السياسية لمنظمة التحرير، بإختصار الدور يندرج بشكل بارز لدائرة شؤون المفاوضات، ووزارة الخارجية، التي تمرر الإقتراحات والتوصيات للرئاسة، وتتخذ القرار في نهاية المطاف عبر اللجنه التنفيذيه .

---

[1] عاصم، منصور، **مرجع سابق.**

[2] د. جمال، الخطيب، **مرجع سابق.**

[3] مقابلة شخصية مع، جميل شحادة، **الأمين العام للجبهة العربية الفلسطينية عضو اللجنة التنفيذية في مقر منظمة التحرير الفلسطينية** رام الله 2015/8/31

[4] روحي فتوح، **مرجع سابق.**

ولو أننا أخذنا نموذجا كدور سلطة جودة البيئة في موضوع البيئة وحمايتها، وتأثيرهاعلى السياسة القانونية للقيادة الخارجية، من خلال السياسة القانونية الخارجية المتبنى في استراتيجية البيئة، والتي تتبنى مجموعة من التدخلات تتمثل في:

تعزيز دور فلسطين في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال البيئة، وتقييم المشاركة الفلسطينية في الاتفاقيات البيئية الدولية، ومواءمة التشريعات الوطنية مع متطلبات الاتفاقيات البيئية، وحشد الجهود والطاقات لتمثيل فلسطين في الاتفاقيات البيئية بصفة العضوية الكاملة، وتوثيق الإنتهاكات البيئية للاحتلال ومتابعتها في إطار القانون الدولي.

والتي ينعكس أثرها على مجمل السياسة القانونية الخارجية للقيادة، وهو الذي أدى بالنهاية إلى توجه القيادة الفلسطينية للانضمام إلى أربع اتفاقيات دولية بيئية، وهي إتفاقية بازل بشأن التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، وإتفاقية قانون البحار، وإتفاقية إستخدام المجاري المائية في الإستخدامات غير الملاحية، وأخيرا إتفاقية التنوع البيولوجي، وهذا الإنضمام يعزز قدرة القيادة على فتح قنوات متعددة في ترسيخ سياستها القانونية.[1]

فالقيادة لم تنضم إلى هذه الإتفاقيات إلا بناءاً على ما كانت تقدمه سلطة جودة البيئة من بيان حول مدى أهمية هذه الاتفاقيات على المستوى القانوني الدولي،وفائدتها في تعزيز السياسة القانونية الخارجية للقيادة، بالاضافة إلى الحاجة الفنية العلمية لفلسطين في الانضمام الى هذه الاتفاقيات، كل ذلك أدى الى تكوين رؤية واضحة لدى سلطة جودة البيئة والقيادة الفلسطينية، حول أهمية الاستفادة من آليات وأدوات والمبادئ القانونية والمؤسساتية الدولية البيئية، والذي أدى في نهاية المطاف الى ترشيح مجموعة من الاتفاقيات البيئية من أجل الانضمام إليها، اتفاقيات ذات اولوية تساهم في تعزيز التوجه السياسي والقانوني الفلسطيني العام على المستوى الدولي، وهذه الاتفاقيات هي اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية للتغير المناخي، اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لمكافحة التصحر، اتفاقية التنوع البيولوجي، اتفاقية بازل بشأن التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، واتفاقية استكهولم للملوثات العضوية، واتفاقية فينا لحماية طبقة الاوزون، واتفاقية

[1] عدالة الاتيرة، **مرجع سابق**.

برشلونة لحماية حوض البحر الابيض المتوسط. وحتى اللحظة الأخيرة قبل اعلان القيادة الفلسطينية ممثلة بالرئيس محمود عباس الى الاتفاقيات الدولية البيئية تواصلت المشاورات من خلال دائرة شؤون المفاوضات ووزارة الخارجية.[1] نستخلص بأن المختصين من المؤسسات الرسميه يعدون الدراسات بالتشاور مع وزارة الخارجية، دون أن يكونوا أصحاب قرار، ويقتصر دورهم على التوصية، خصوصاً بالانضمام للإتفاقيات الدوليه علما بأن هذه المؤسسات أصبحت حديثا تابعة لمؤسسات المنظمة كمؤسسة سلطة البيئة.

لذلك يجب أن يكون الحوار الوطني شاملاً لجميع الفصائل، وعدم اقتصاره على دائرة ثنائية، وأن تكون المصالحة حقيقية حتى يكون القرار المتخذ بالاجماع، وإلا لن يجدوا شيئا من أجل التفاوض عليه مع الطرف الآخر، كونهم منهمكين في الصراعات الداخلية، ورغبة الاسرائيلين بترسيخ هذه الأزمة، لذا يجب أن تكون هناك مصالحة وطنية بإنهاء الانقسام.[2]

فيما يرى البعض بأن:

القرارات المصيرية تخضع لمشاورات مسبقة داخل الأطر القيادية، غالبا قبل الأطر هناك مشاورات، وتجميع الاقتراحات والخيارات من قبل المختصين، وبعد ذلك تطرح على الأطر القيادية ممثلة باللجنة المركزية لحركة فتح، وعلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وخصوصا التوجه إلى المنظمات الدولية، وغالبا التحضيرات تكون غير معلنة بخصوص القرارات السياسية السياديه.

فإسرائيل سخرت القانون لمصلحتها الاستعمارية منذ البداية، ونحن من المفروض أن نشرعن حقنا وقضيتنا بالقانون الدولي، ولدينا قناعة تامة بالقانون الدولي وبالمنظمات الدولية، ولدينا قناعة بأنه ما لا يجدي اليوم سيجدي غدا، ونحن لانرغب بالمفاوضات من أجل المفاوضات، وكذلك ذهبنا الى المنابر الدولية وإلى القانون الدولي، وإلى استخدام حقنا بالدفاع الشرعي، وبمقاومتنا الشعبية

[1] مقابلة شخصية مع مراد المدني، **مستشار قانوني، ساطة جودة البيئة**، رام الله، بتاريخ 2015/10/1/.

[2] سامي، العجرمي، **كوميديا الازمات الفلسطينية**، سياسات 8، ربيع 2009، ص،10 وما بعدها

السلمية ولن نبقى حماة للاحتلال، ونحن لا ننادي بمقاطعة إسرائيل دائما، وإنما ننادي بمقاطعة سياسة اسرائيل.[1]

فالقرار الخارجي السياسي يتخذ من قِبل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير،وهي القيادة السياسية للشعب الفلسطيني، و تجمع فصائل العمل الوطني الفلسطيني و الشخصيات المستقلة، و لكن السيد الرئيس قد يلجأ إلى عقد اجتماعات موسعة تضم رؤساء كتل برلمانية، و شخصيات مستقلة للإستشهاد بوجهة نظرها بخصوص اتخاذ قرار خارجي سيادي قانوني، و تعتبر كلها وسائل مساعدة للقيادة للمزيد من إستيضاح الصورة، و كذلك يتم إستشارة الفصائل والقوى الإسلامية من خلال اتصالات مع قادتها، وإن التوقيع على الانضمام للمواثيق و المعاهدات الدولية يوقعها السيد الرئيس بإسم منظمة التحرير الفلسطينية، وبإسم دولة فلسطين وليس بإسم السلطة الوطنية،فهذه المؤسسات والمنظمات الدولية، والإنضمام اليها عامل مساعد في نضالنا ضد السياسة الاسرائيلية، لكن لا تضع حلول لإنهاء الاحتلال، و بالتالي المفاوضات لا بد منها.

فنحن عندما ذهبنا إلى محكمة الجنايات الدولية جاءت بعد دراسة معمقة ومطلوبة، وأحيانا كانت تنظيمات إسلامية مترددة بداية، ومن ثم تم التوافق من الجميع على التوقيع على ميثاق روما.

فالذهاب إلى المؤسسات الدولية ليس بإطار ردة فعل، وإنما في إطار مرحلة نضالية حيث أصبحنا أعضاء في الأمم المتحدة، أتاحت لنا الدخول الى المؤسسات الدولية.[2]

والمنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، لذلك صاحب القرار السياسي والمسؤولية عن الشعب ومصيره هي المنظمة بمكوناتها، أي المجلس الوطني، والمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية كأداة لتنفيذ قرارات المجلسين بالضرورة يكون صاحب القرار هو اللجنة التنفيذية.

أما السلطة الوطنية هي إحدى نتاج قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، وهو الذي أوجد السلطة بقراراته أي أداة تنفيذية، لكن هي جزء من التصرف السياسي بتنفيذ القرارات وتوجهات المنظمة في

[1] مقابلة شخصية مع محمد، المدني، **عضو اللجنة المركزية لحركة فتح** رام الله، بتاريخ 2015/12/2.

[2] مقابلة شخصية مع د. جمال، محيسن، **عضو اللجنة المركزية لحركة فتح مفوضية الأقاليم الخارجية**، رام الله، بتاريخ 2015/12/2.

القرارات السياسية، ومن هنا جاءت وزارة الخارجية فهي الشق التنفيذي لقرارات المجلس الوطني ومنظمة التحرير، والتي لها أذرع كثيرة في النشاط الدبلوماسي بالسفارات والممثليات.

وحيث أن هناك خلط في الاختصاصات ما بين المنظمة والسلطة، لذلك يجب إعادة تفعيل، واعادة هيكلية منظمة التحرير.[1]

فقرار القيادة الفلسطينية عادة يؤخذه الرئيس أبو مازن بعد أن يكون الأمر قد عرض على اللجنة المركزية لحركة فتح، و على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بعد ذلك يؤخذ القرار، ومن ثم نتابع اللجان المختصة التفاصيل، فيما يرى البعض في الفترة الاخيرة، بأنه رافق مسعانا للذهاب الى العديد من المنظمات الدولية، شيىء ما من التهديدات والضغوط الدولية، من أجل ذلك كنا حريصين على أخذ القرار بشكل جماعي ليتحمل الكل المسؤولية، ولا يتهرب أحد من مسؤولياته، من أجل ذلك تم التوقيع على إنضمام فلسطين للمنظمات الدولية بعد أن حصلنا على قرار دولة عضو مراقب في الامم المتحدة، بشكل جماعي حيث إجتمع الرئيس واللجنة التنفيذية واللجنة المركزية وأمناء العامون للفصائل، وأمام وسائل الاعلام طرح الموضوع، وصوت عليه أمام وسائل الاعلام من قبل القيادة الفلسطينية، حتى يتحمل الجميع المسؤولية في هذا الأمر.[2]

على ضوء ما تقدم نستنتج: بأنه لا توجد آلية محدده لاتخاذ القرار، وأن بنية المؤسسات التي تشارك في اتخاذ القرار تبقى من ضمن النخبة، وأن التشاور يكون فيما بينهما، وأنه لا نقاش أو جدل ظاهر للعيان، أو وجهات نظر لمؤسسات المجتمع المدني حتى تعكس نوع من الديمقراطيه التشاورية، وبالتالي التشاور غير كافٍ، وهناك سوء فهم للتشاورية بمعنى: أنها ليست محصورة على نخبة معينة، كما أن هناك تسلسل تختصر فيه المؤسسة اللاحقة المؤسسة السابقة : منظمة التحرير – السلطة– المجلس التشريعي – وزارة الخارجية – الرئيس، وهناك تداخل في الصلاحيات ما بين المنظمة والسلطة، وتشابك قانوني يجب إعادة النظر فيه وتصويبه، وكذلك الدور الأبرز للخارجيه التي تتمتع بعلاقه مباشره مع السيد الرئيس، وإن كان يتبع لرئاسة الحكومه، وكذلك هناك مواقف

[1] مقابلة شخصية مع المحامي غسان، الشكعة، **عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية** نابلس، بتاريخ 2015/12/1.

[2] مقابلة شخصية مع محمود، العالول، **عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية** رام الله بتاريخ 2015/12/2.

مختلفة تجاه عملية اتخاذ القرار من خلال المقابلات التي قمت بإجرائها وهناك من يعتقد بأن اجراء المشاورات ضمن اطار المنظمة أو السلطة هذا المفهوم لا يتفق معه الجميع لأن التشاوري له مفهوم أوسع يضم مؤسسات المجتمع المدني، لذلك خطاب المجتمع المدني مغاير للخطاب الرسمي، والذي سوف نرى ما مدى مساهمته في التأثير على اتخاذ القرار في المبحث القادم.

المبحث الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني في السياسة الخارجية القانونية.

بإعتبار بأنه لا توجد آليات رسمية بما يخص القرار الخارجي، وأنه لا تشاور مع مؤسسات المجتمع المدني بشكل محدد، بالرغم أنه يشكل أحد الأسس الأساسية في السياسة الخارجية، ومن المفروض أن تشكل عنصرا ضاغضا على المستوى الرسمي، في الفترة الأخيرة منذ سنوات التسعينيات برز دور المجتمع المدني في السياسة الخارجية وأصبح لاعب أساسي والمجتمع الفلسطيني تميز كمجتمع مدني تحت الاحتلال وبالأخص بالدفاع عن الحقوق الفلسطينية.

لكن هناك تحول مؤخرا بإشراك مؤسسات المجتمع المدني بشكل موسع في اللجان المنبثقة عن قرارات القيادة، وخصوصا بملف الانضمام لمحكمة الجنايات الدولية. وإن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دورا ضاغطا على النخب السياسية[1]، رغم أنه لا يسهم بشكل مباشر وإنما تأثيره على أعضاء القياده التي تتخذ القرار، وهناك مؤسسات تعقد ندوات تحرص القياده على حضورها، فالمجتمع المدني يفرض رؤيته من خلال أدوات الاتصال المختلفه، ومناخ التواصل الاجتماعي.[2]

وأنها تلعب دوراً في اتخاذ القرار من خلال مشاوراتهم كمختصين في الجانب القانوني والسياسي، ليبني عليه صياغة القرار واتخاذه[3].

---

[1] د. حسين الأعرج، **مرجع سابق.**

[2] مقابله شخصيه، د.نبيل شعث،

[3] مقابلة شخصية مع ربيع حسن **مدير عام الشؤون القانونية لمنظمة التحرير الفلسطينية في مقر المنظمة**، رام الله، بتاريخ 2015/8/31.

وأن القيادة الفلسطينية تتأثر بالرأي العام، وبمواقف مؤسسات المجتمع المدني، كأي قيادة في العالم، وبالتالي لمؤسسات المجتمع المدني دور في صناعة وصياغة القرار الفلسطيني الخارجي[1].

حيث تستطيع مؤسسات المجتمع المدني أن تؤثر في بلورة القرار السياسي من خلال إتخاذ قرارات قانونية وسياسية، من شأنها مساعدة القيادة السياسية في صنع القرار السياسي، كرفع دعاوي من قبل هذه المؤسسات على الإسرائيلين في المحاكم الاسرائيلية مثلا.[2]

وهناك من يرى بأن للمؤسسات وللمواطنين وللرأي العام تأثير واسع وفعال في صياغة القرار السياسي الخارجي، وكلما إرتفعت نسبة المشاركة فيه كانت مصداقيته أكثر،[3]

ويمكن إشراك مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني ضمن هيئة خاصة تعني بالشأن السياسي الخارجي القانوني الفلسطيني.[4]

وهناك من يرى: بأنه لا توجد مشاركة فعالة من قبل مؤسسات المجتمع المدني في صياغة وصنع القرار السياسي الخارجي، وأن السلطة التنفيذية واللجنة التنفيذية تنفرد به[5]، وأنه لا يوجد تأثير كبير من قبل مؤسسات المجتمع المدني في القرار الخارجي الفلسطيني.[6]

ونحن نقترح إشراك مؤسسات المجتمع المدني في إتخاذ القرار الخارجي القانوني، لما لديهم من خبرات وخطاب قانوني يعكس مبدأ التشاوريه الديمقراطية، بالإضافه للعلاقات التي تربطها بمؤسسات حقوقيه عالميه يجعلها تكسب مزيدا من التأييد العالمي للقضيه الفلسطينيه.

---

[1] مقابلة شخصية مع قدورة فارس، **رئيس نادي الاسير**، رام الله،13\9\2015.

[2] مقابلة شخصية مع الحج سامي صادق، **رئيس مجلس قروي العقبة**، بتاريخ 2015/9/7، العقبة، طوباس.

[3] د. احمد مجدلاني، **مرجع سابق**.

[4] مقابلة شخصية مع د. طالب عوض، **رئيس مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات** 2015/9/10 رام الله.

[5] مقابلة شخصية مع مراد جاد الله، **باحث قانوني، مؤسسة الضمير**، رام الله، بتاريخ 2015/9/13.

[6] مقابلة شخصية مع تيسير خالد، **مرجع سابق**.

فيما يعتبر تعزيز المجتمع المدني من الأساليب الناجعة للسعي من أجل الديمقراطية، مع تعزيز السلطات التشريعية والقضائية، ومع إجراء الترتيبات المؤسسية في كيان سياسي،

وقد ساد في فترة أوسلو إعتقاداً بأن المجتمع المدني هو السبيل الوحيد لعلاج كثيراً من الاخطاء، أو الهفوات السياسية لكنه لم يكن كذلك.

إن آليات التمويل تحد من السيادة، ومن مساحة الاستقلال في اتخاذ القرار من قبل الجهة المحلية، كون الجهات المانحة لديها تمويل مشروط، لذلك غالبا ما يكون ليعكس أجندات سياسية وإجتماعية مختلفة، تشغلها الجهات المانحة لصالحها أكثر من التضامن، أو سياسات تشجع التنمية المستدامة. [1]

نستخلص مما ذكر بأن مؤسسات المجتمع المدني وعلى الرغم من التأثير المذكور سابقاً، إلا أنها لا تؤثر في قرارت وصلاحيات من الدرجة التي تتعلق بالسياسة الخارجية أكثر من الداخلية، فمثلاً كتقرير غولدستون ومناقشته مع هيئات ومؤسسات حقوق الانسان، لا تأثير يذكر لمؤسسات المجتمع المدني عليه، كونه يدخل ضمن مراهنات سياسية واقتصادية عليا للقيادة، وبذلك تكون مؤسسات المجتمع المدني قد لعبت دوراً صورياً فقط دون تأثير فعلي.

وأنه أصبح للمواطنين تاثيراً بعد الربيع العربي، وأصبح يستطيع التأثير والتأثر بشكل سريع عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وإيصال رأيه للقياده التي تأخذه بشكل جدي، ويستطيع المواطن الفلسطيني سواء المستقل أو المؤطر بأحد الأحزاب و الفصائل، أن يلعب دوراً فاعلاً في رسم السياسة الخارجية من خلال تأيدها و دعمها، أو رفضها بشتى الوسائل، و بالتعبير عنها عبر المواقع الالكترونية، أو عبر مؤسسات المجتمع المدني، أو بالدعوى إلى المسيرات، ورفع الشعارات، أو بإيصالها عبر قادة الفصائل الذين يمثلونه، و بالتالي تشكل رأي عام لا تستطيع القيادة إلا أن تأخذه على محمل الجد .[2]

---

[1] د. بنواشالا، **المجتمع المدني والمانحون الأجانب في فلسطين، دراسة نقدية**، سياسات عدد5 , 2008، صفحة 22 وما بعدها ترجمة سياسات.

[2] د. عماد، البشتاوي، **الربيع العربي وفلسطين الرهان على مرحلة الشعوب**، سياسات، عدد19، 2012، ص 40.

ويتصف النشاط المؤسسي غير الحكومي بأنه إرادي واختياري لا يتلقى أية توجيهات من السلطات الحكومية المحلية أو الدولية، وكون النشاط غير الحكومي يتصف بالعفوية، أو أنه ينطوي على مبادرات خاصة، فإن هذا لا يلغي من أن يكون هناك ثمة تعاون بين هذه الأطراف التي تجد في ذلك النشاط ما يعين على تحقيق مصالح مشتركة، أوعندما تجد الأطراف الحكومية أنها غير قادرة وحدها على إشباع احتياجات رعاياها وتطلعاتها.[1]

من الطبيعي أن يبحث الشعب الفلسطيني عن خيارات أخرى بالاستناد إلى الإمكانات والطاقات القائمة والمحتملة، فلا معنى لحركة تحرر وطني لا تضع أهدافا لشعبها قابلة للتحقيق في مدى قريب، ومتوسط، وبعيد.[2]

إن التجمعات الفلسطينية في أوروبا من أقوى التجمعات في العالم نظرا لوجود أكثر من 150000 مهاجر، فهناك أعداد كبيرة على اختلاف أطيافها السياسية تشارك في المؤتمرات التي تنظمها الجالية الفلسطينية تمثل 23 دولة أوروبية، بالإضافة إلى التمثيل الرسمي والشعبي الأوروبي.

لذلك فقد تم عقد مؤتمر بلباو في الحادي والثلاثين من تشرين الاول لعام 2008، بعنوان دور المجتمع المدني في معركة العدالة من أجل فلسطين الذي جاء استكمالا للنداء الذي وجهته مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية.[3]

كما يجب أن تلعب الجاليات الفلسطينية في الخارج دوراً أكثر فاعلية لتعريف المجتمع المدني الأوروبي والأمريكي بالقضية الفلسطينية، من خلال عمل منظم عبر مؤسسات المجتمع المدني، وتنظيم حملات إعلامية ومسيرات شعبية، وحملات مقاطعة بضائع المستوطنات [4]

---

[1] د. عبد القادر، محمد فهمي، **النظام السياسي الدولي، دراسة في الاصول النظرية والخصائص المعاصرة**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن، 1997، ص45.

[2] مهند عبد الحميد، **خيارات مابعد إخفاق المفاوضات**، سياسات 27-2014، ص 79.

[3] دلال، باجس، **الدبلوماسية العامة الفلسطينية بين الواقع والواجب، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية**، رام الله , 2011، ص61.

[4] دلال، باجس، 2011، **مرجع سابق**، ص66.

وهنالك من يرى أنه لا توجد آلية محددة لاتخاذ القرارعندما يتعلق الأمر بالعلاقات الخارجية الفلسطينية، ومبدأ التشاور على المستوى الوطني، بما في ذلك مع المجتمع المدني، هوأيضاً ليس من أسس السياسة الخارجية الفلسطينية مع ذلك، فإن السياسة الخارجية الفلسطينية تقع ضمن دائرة اختصاص ثلاث مؤسسات رسمية، الرئاسة الفلسطينية، ووزارة الخارجية في الحكومة، ومنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. خلال العشرين سنة الماضية وتحديدا منذ انطلاق عملية السلام، كانت السياسة الخارجية من مسئولية الرئاسة الفلسطينية بالتنسيق مع وزارة الخارجية ومنظمة التحرير. لكن، يمكن القول مؤخرا أنه تم إشراك قاعدة أوسع من مكونات المجتمع الفلسطيني في التوجه الفلسطيني إلى محكمة الجنايات الدولية، كون هذا التوجه أحد أشكال السياسة الخارجية الفلسطينية.

بخصوص المصلحة الوطنية في هذا التوجه، وبمجرد التفكير الفلسطيني بالتوجه للشرعية الدولية، ومثال عليها محكمة الجنايات الدولية، هو نابع من تفكير بمصلحة وطنية بحتة، لكن هذا التوجه ليس تحولاً في الاستراتيجية الفلسطينية عندما يتعلق الأمر بسبل تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، إذ لا تزال الاستراتيجية الرئيسة هي المفاوضات المبنية على قرارات الشرعية الدولية، وليس الذهاب لانهاء الاحتلال من خلال المؤسسات الدولية، ومن خلال القانون الدولي.

يمكن الاستنباط بأن القرار الخارجي الفلسطيني تصوغه الرئاسة الفلسطينية بالاستناد إلى معطيات واردة من عدة جهات، وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية ووزارة الخارجية الفلسطينية. مرة أخرى لا يمكن القول قطعا بأن هناك آلية واضحة لاتخاذ القرار الخارجي الفلسطيني، ولا يمكن مقارنة الحالة الفلسطينية بدول أخرى لديها استراتيجية واضحة بهذا الشأن، لكن المفترض بهذا الخصوص أن تكون اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي يترأسها السيد الرئيس محمود عباس هي جهة الاختصاص، عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات تمس بعلاقاتنا بالمجتمع الدولي.

هناك توجه قوي لدى فلسطين، تحرص من خلاله على الحفاظ على أفضل مستوى من العلاقات مع المحيط الإقليمي والشركاء الدوليين، هذا جلي في سياسة فلسطين عندما يتعلق الأمر بأية

إجراءات تخص الاحتلال، حيث دائما ما يتم التشاور مع لجنة المتابعة في جامعة الدول العربية، ومفوضية العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، واللجنة الرباعية وغيرها من الآليات التي تهتم بقضية فلسطين[1].بإعتقادي بأن هناك نماذج مبادرات لمجتمع مدني كحالات إنتقائية كمؤسسة أمان باتفاقية مكافحة الفساد وموائمة القانون الداخلي وأن ضغوطات أمان مهم لتعزيز عملية دمقرطة القرار السياسي الفلسطيني ومؤسسة الحق بمحكمة الجنايات الدولية وهناك أيضا مبادرة فردية كالحج سامي صادق رئيس مجلس قروي العقبة بمحافظة طوباس كنموذج مميز نضالي سياسي قانوني الذي أرغم الجيش الاسرائيلي بإزالة معسكراَ له كان مقاما على أراضي قريته بقرار من المحكمة.

لذلك فأن دور المؤسسات غير الرسميه هو الضغط والمناصره كما نلاحظه بمؤسسة أمان حيث ولو أخذنا دور هذه المؤسسة نموذجا حيث لعبت مؤسسة أمان دوراً بارزا بواسطة الضغط والمناصرة من أجل التوقيع على اتفاقية مكافحة الفساد، وقد وقعها السيد الرئيس، ولكن هذا لا يكفي من أجل سريانها ودخولها حيز التنفيذ، لذلك يجب أن تنشر في الجريدة الرسمية للعلم فيها حتى تصبح نافذة وكذلك طالبنا بنشر التقييم الذاتي، حيث أن دولة سلطة عُمان و كندا عملت لنا استعراضا لفصلين بعنوان التجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي، وهناك نتائج للتقييم، حيث ضغطنا من أجل نشر التقييم الذاتي للقانون و قد تم نشره وقد قامت هيئة مكافحة الفساد بتحميله على صفحتها.

فيما يعتبر تفعيل الأدوات القانونية واستخدامها سياسة عامة للقيادة الفلسطينية، يجب أن توازيها موائمة قوانيننا الداخلية ونشرها في الجريدة الرسمية حتى تصبح نافذة.

نحن دعمنا الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ولاتفاقية الدول العربية، ودعمنا من أجل نشرها، وأن تكون قوانيننا الداخلية موائمة لهذه الاتفاقيات، وكذلك طالبنا بتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني من أجل المراقبة على عمل المؤسسات، وإعداد التقارير الخاصة، ورفعها للجهات المختصة.

[1] مقابله شخصيه، نضال فقها، **مرجع سابق**.

ونحن نعتبر المشاركة في صنع القرار الخارجي القانوني لمؤسسات المجتمع المدني، شكلية بحتة، وليست جوهرية.[1]

لذلك نستنتج بأنه لو أن دور المجتمع المدني تمحور في دور فعلي وجوهري، بالإضافة لدور المجتمع، لكان بالامكان بناء مؤسسات دولة قوية ومتينة ذات دور فعلي في السياسة الخارجية.

فيما يرى بعضهم أن مؤسسات المجتمع المدني حاضرة في اتخاذ وضع القرار أيضا من خلال ممثليها والمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني، والمسيرات الشعبية تدعم القرار من أجل إقراره أو عدمه، فهي حركات ضاغطة على صانعي القرار، وعلى النخبة السياسية.[2]

أما بعضهم الآخر فيرى بأن مؤسسات المجتمع المدني تشارك في عملية اتخاذ القرار من خلال مختصيين لديها، حيث يتم التعامل بشكل جدي مع مستشارين أجانب وفلسطينيين مختصين، وحيث أن هناك دورات مكثفة لرجال القانون والنيابة، للإلمام الكامل بالجوانب القانونية كافة لصياغة القرار الفلسطيني، من أجل الانضمام أو عدمه إلى المعاهدات والمواثيق الدولية .[3]يإعتقادي أن مساهمة المجتمع المدني في اتخاذ القرار،إن وجدت، تكون بصفة غير مباشرة، وأن المؤسسات الحقوقية والمدنية لا تعمل هي أيضا ضمن الفريق الواحد، ولديها أجندات مختلفة، على الرغم من أن التعاون واجب لبناء مؤسسات الدولة، وبذات الوقت فإن التعاون يجب أن يقترن بالنقد البنّاء بين مؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات السلطة.

وبرأي رئيس نادي الاسير الفلسطيني قدوره فارس بخصوص ملف الأسرى: " فان قيادة (م–ت–ف) مثل كل قيادة في العالم تتأثر بالرأي العام، ومواقف القوى والإعلام، وهذا الذي حاولنا أن نقوم في محاولة لدفع قضية الأسرى لتكون جزءا من القضايا التي ستتضمنها المذكرة الأولية التي قدمت

---

[1] مقابلة شخصية مع صمود ألبرغوثي، **وحدة البحث والمصادر، مؤسسة الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة امان** رام الله بتاريخ 2015/12/3.

[2] حسين الاعرج، **مرجع سابق.**

[3] ربيع حسن، **مرجع سابق.**

لمحكمة الجنايات، باختصار نحن نحاول صناعة رأي عام ضاغط، بحيث تكون قضية الأسرى حاضرة بقوة على طاولة السياسة والقانون، فهي قضية قوية ورابحة بكل المعاني."[1]

ونلاحظ أن الهيئة المستقلة لحقوق الانسان كجزء من مؤسسات المجنمع المدني قد رحبت بانضمام الرئيس للاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان،شأنها شأن مؤسسات المجتمع المدني الأخرى،سواء على صعيد الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان أو القانون الدولي الانساني، أو أية اتفاقيات دولية تساهم في نيل الشعب الفلسطيني لحق تقرير مصيره، وتخدم حقوقه المشروعة، وأي انضمام لأي من الاتفاقيات الدولية يعزز حقوق المواطن ويحميها، هو مهم ومصدر ترحيب من قبل الهيئة، ولا زال من المبكر الحديث عن تقييم الساسية الخارجية القانونية للقيادة الفلسطينية، لأن التجربة لا زالت في بدايتها فمن الصعب الحكم عليها في هذا الوقت المبكر، ولكن المضي قدما نحو القانون الدولي والأمم المتحدة لحل القضية بحد ذاته توجه ايجابي، وعليه يجب الاستمرار به والتركيز على أن الاحتلال يجب أن ينتهي وفق ما ينص عليه القانون الدولي، وطرق جميع مجالات القانون الدولي، والقانون الدولي الانساني، وليس التوقف عند أي مرحلة تذكر، "[2]من وجهة نظري نقترح تشكيل هيئه عليا تضم أكاديميين وخبراء ومؤسسات رسمية وغير رسمية، وصانعي القرار من أجل التدارس والتشاور في المقترحات كافة للجوء للقانون الدولي.

لذلك يجب على المؤسسة الرسمية عقد مؤتمر وطني يتم الدعوة فيه للخبراء القانونيين كافة، ومؤسسات المجتمع المدني وأصحاب القرار والنفوذ السياسي من أجل إشراك أصحاب الخبرة في صنع القرار السياسي القانوني، ودراسة أي مقترح يمكن تقديمه للجوء إلى القضاء الدولي.

وكذلك إستخدام منشورات، ورسائل، وتنظيم مسيرات، وتظاهرات، واعتصامات، ومقاطعات ثقافية واقتصادية، ورفع الأعلام، وإعلانات، وشعارات، وكاريكاتير، وغناء، وإصدار البيانات الاستنكار،

---

[1] قدورة، فارس، **مرجع سابق**.

[2] مقابله شخصية، ياسر علاونه، **الهيئة المستقلة لحقوق الانسان**، في رام الله، بتاريخ 2015/9/22.

واستخدام الوسائل التكنولوجية من أجل تعريف بالانتهاكات الاسرائيلية، وأبرز وسائل التأثير، هي تأليب الرأي العالمي الخارجي للوصول الى حملات مقاطعة دولية سياسية واقتصادية وثقافية.[1]

ولو أننا أخذنا نموذج فردي نضالي سياسي قانوني كرئيس مجلس قروي العقبة في محافظة طوباس الحاج سامي فنرى بأن هنالك ما يمكن للمؤسسات اللأهلية، ومؤسسات المجتمع المدني أن تبني قراراً سياسياً يؤثر تاثيراً ايجابياً في بلورة القرار السياسي للقيادة الفلسطينية، أمام المجتمع الدولي والمحافل الدولية ومحاكمة الجانب الإسرائيلي، ويمكن تحرير الأرض بعدة أساليب قانونية، وبمقاومة شعبية سلمية كما حصل معه، حيث استطاع طرد معسكر للجيش الاسرائيلي المقام على أراضي القرية بقرار من المحكمة العليا الاسرائيلية، حيث تحدث إلينا أنه عمل على ثلاثة محاور، وهي التوجه إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، وإلى وسائل الإعلام الدولية والمحلية، وإلى الدول المانحة بواسطة المتضامنين، وتم إزالة المعسكر بتاريخ 2003/6/12 عن طريق المحكمة العليا الإسرائيلية، وأنه قد وصل إلى القرية حوالي ربع مليون رسالة من كل شعوب العالم تضامنا معها، وقد استطاع بناء مؤسسات، ومدارس، وروضة، ومصانع، ومسجدا له مئذنه عليها إشارة السلام .

وروى الحاج سامي بأن القاضي جولدستون اختار مجلس قروي العقبة ليجتمع معه في عمان، وقد سافر إليه واجتمع معه لمدة ساعتين ليروي المعاناة التي تواجهها القرى الفلسطينية في الأغوار، وما يجري ويحصل في قرية العقبة المهددة بالإزالة."[2]

لذلك يمكن اللجوء إلى المحاكم الاسرائيلية عن طريق مؤسسات المجتمع المدني، من خلال الالتماسات التي تقدمها للمحكمة العليا الاسرائيلية بالرغم من عدم حيادية القضاء الإسرائيلي.[3]

---

[1] رشاد، توام، **دبلوماسية التظلم والتشهير القضاء الدولي في المقاومة السلمية: نحو نموذج فلسطيني**، سياسات، عدد20 2012، ص33 وما بعدها.

[2] مقابلة مع الحاج سامي صادق، **مرجع سابق**.

[3] رشاد، توام، **دبلوماسية التظلم والتشهير القضاء الدولي في المقاومة السلمية: نحو نموذج فلسطيني**، سياسات، عدد 20, 2012، ص49.

ونحن نعتبر أن هذا نموذج للتحدي والصمود، حيث استطاع الحاج سامي أن يظهر للعالم بشكل عام، وللمؤسسات المجتمعية داخل الاراضي الفلسطينيه بشكل خاص، أن هنالك أشكالاً شتى للمقاومة، وعلى الرغم من أنه مقعد، ولا يستطيع الحركة إلا بوسطة كرسي كهربائي، إلا أنه استطاع أن يوصل رسالته في مقاومة الاحتلال والاستيطان، وبناء قرار يساهم في تعزيز صمود أبناء قريته على الرغم من محاولات الاحتلال الدؤوبة في السيطرة على أراضي القرية، وطرد سكانها كما فعلوا في القرى المجاورة، وهذا يثبت بأن هنالك مؤسسات تستطيع فعلا مقاومة الاحتلال بشكل قانوني، على الرغم من أن الاحتلال يستخدم منحنى آخر، وهو الشكل العسكري والعنفواني في حالة فشله القانوني، لكن الحاج سامي استطاع أن يلفت أنظار العالم والمتضامنين ومؤسسات مجتمعية في شتى أنحاء العالم للوضع السياسي التي تعيشه قريته، وهذا ما يمنع الاحتلال من استخدام العنف ضد القرية خوفاً من الإعلام العالمي، والرأي العالمي .

كذلك نعتبر بأن للحركة الرياضية دورا بارزا ومهما في تحقيق إنجازات، وكسب التاييد الدولي من خلال فضح ممارسات الاحتلال عبر الاتحاد الدولي (الفيفا)، وأن الرياضه على الأقل وحدت شطري الوطن وأراضي48 وهذا ما أكده عضو الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم الدكتور جمال أبو بشارة : بأن الاتحاد الرياضي الفلسطيني حقق انجازات لسياسات خارجية فلسطينية، حيث استطعنا أن يكون لدينا ملعب بيتي، وانفتاح على العالم العربي والدولي، وأن بلتر رئيس الفيفا الدولي السابق قد زار فلسطين أكثر من زيارته لدول عريقة رياضياً , وأن هناك فرقا رياضية عالمية قد زارت أيضاً فلسطين، ولعبت على ملاعبها مثل: فريق برشلونه، وأن هذه الزيارات تكون محط أنظار لكل العالم، وهي مربوطه بقضيتنا، بأننا ما زلنا تحت الاحتلال وما يشاهدونه بأنفسهم من إعاقات وحواجز ومستوطنات وجدار، وينقلونه إلى أنصارهم ومشجعينهم، مما يؤثر تاثيراً ايجابياً في كسب مزيد من التأييد في الرأي العالمي، واستطعنا كاتحاد فلسطيني من خلال الاتحاد الدولي، كوننا أعضاء فيه وإسرائيل أيضا عضو فيه، بأن نقوم بمحاسبتها، وتم تشكيل لجنة تحقيق لإسرائيل في عدة قضايا منها: عدم حرية الحركة للرياضيين، وأن فلسطينيين داخل أراضي 1948 يحرمونهم من اللعب مع المنتخب الفلسطيني، وكذالك التنقل ما بين الضفة الغربية وغزة، وأن هنالك أندية رياضيه داخل المستوطنات لها امتداد لأندية رياضية إسرائيلية، وهذا مخالف للقواعد والأنظمة الرياضية

للاتحاد الدولي، وما استطعنا إنجازه أن الرياضيين الفلسطينيين داخل أراضي 48 وقطاع غزة أصبحوا يلعبون مع المنتخب الفلسطيني بحرية، وبقرار من الفيفا، وكذلك حرية الحركة الرياضية ما بين المدن الفلسطينيه، وخصوصاً ما بين الضفه الغربية وغزة، وعلى الأقل لا يوجد أي انقسام رياضي ما بين الضفه الغربية وغزة، وأن الاتحاد الفلسطيني أصبح له نشاط في الاتحاد الدولي وأننا نبهنا العالم بأن لدى اسرائيل عنصرية حتى في أبسط القواعد الرياضية."[1]

لذلك نستخلص بأن للرياضة دورا رياديا بارزا في التاثير على السياسة العامة، كون أن الرياضة جزء من السياسة الخارجية القانونية وفي صنع القرار السياسي الخارجي للقيادة الفلسطينيه فيما يخص الأنشطة الرياضية، ولها تأثيرإيجابي في كسب المزيد من التأييد العالمي للقضية الفلسطينية.

وعلينا أن نبذل الجهد من أجل التوجه إلى برلمانات الدول الاوروبية والعالمية، وإلى مؤسسات المجتمع المدني من أجل إيصال رسالة الحق والعدل، التي تحمل القضية الفلسطينية.[2]

فيما يعتبر المجتمع المدني الفلسطيني ومؤسساته، والمواطنون لهم دور فاعل وناشط، وله تأثير بالمجتمع، وينعكس على صياغة القرار الوطني بأبعاده المختلفة، وكلما ارتفعت نسبة المشاركة السياسية، رتفعت نسبة حضور الرأي العام الفلسطيني بالقضايا العامة ويكون هناك مصداقية أكثر في اتخاذ القرار السياسي."[3]

لذلك يمكن عمل هيئة خاصة تعني بالشؤون القانونية الخاصة بانضمام دولة فلسطين إلى المواثيق والمنظمات والهيئات الدولية، على غرار الاردن، التي شكلت هيئة خاصة للقانون الدولي الإنساني، والتي لها علاقة باتفاقيات جنيف.

ويمكن الاستعاضة عن تشكيل هيئة بعمل لجان متخصصة، كاللجنة العليا لمتابعة التوقيع على ميثاق روما، ولجنة صياغة الدستور، ويمكن أيضا عمل مؤتمر سنوي قانوني، ودعوة شرائح

---

[1] مقابلة شخصية، د. جمال أبو بشارة، **عضو الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم**، طوباس , 2015/10/8.

[2] حسين شبانه، **مرجع سابق**.

[3] د. المجدلاني، **مرجع سابق**.

المجتمع المدني ومؤسساته كافة، وخبراء دوليين، ومؤسسات أجنبية ذات علاقة، على غرار المؤتمر الدولي.[1]

فيما يعتبر الباحث القانوني مراد جاد الله: " أن التغير في منهاج القيادة الفلسطينية وأسلوبها خطوة بالاتجاه الصحيح، لكن لا توجد مشاركه فعالة من قبل مؤسسات المجتمع المدني في صنع القرار السياسي الخارجي وصياغته، والتي تنفرد به السلطة التنفيذية واللجنه التنفيذية لمنظمة التحرير "[2]

ويرى بعضهم: " أن تأثير مؤسسات المجتمع المدني، والرأي العام هذا في دولة ديمقراطية، أما نحن فتأثيرها محدود كوننا لسنا دولة ديمقراطية، كما أن تأثير المجتمع المدني والرأي العام الفلسطيني ليس بالتأثير الكبير للأسف.

أما حكومة اسرائيل عندما ترغب أن تقف أمام الضغط الدولي تستخدم الرأي العام للتهرب منه، ونحن لا نعتمد على الرأي العام في صد الضغوط الدولية، ولا نعتبر أن لدينا رأي عام.

فالقرار أحيانا يؤخذ جماعياً، لكن لا ينفذ، فقد أخذنا قرارات في المجلس المركزي بوقف التنسيق الأمني، ووقف العمل ضمن اتفاقيات اقتصادية، كاتفاقيات باريس، لكن هذه القرارات لم تنفذ.

أما من ناحية أخرى، فهناك من يعطل قرارات المجموعة، فهناك من يقف أمام قرار الإجماع، مثلا أكثر من مرة عادوا إلى المفاوضات بالرغم من أخذ القرار بعدم العودة إلا وفق الشروط بوقف الاستيطان، وكانوا يعودون دون أن يتوقف الاستيطان، وكان هناك تحايل على قرارات الإجماع، فيؤخذ القرار فرديا."[3]

والثورات العربية أيضاً لها انعكاسات على السياسة الخارجية للقيادة الفلسطينية، وعلى القضية الفلسطينية برمتها، بأعتبار أن الأنظمة غير مستقرة، وأنها بحاجة إلى فترة من الزمن لحسم

---

[1] د طالب عوض، **مرجع سابق.**

[2] مراد جاد الله، **مرجع سابق.**

[3] تيسير خالد، **مرجع سابق.**

صراعاتها الداخلية، واستقرارها، مما يؤثر ذلك سلبا على قوة سياسة القيادة الخارجية نظرا لتعثر المفاوضات مع اسرائيل وجمودها وإخفاقها، وكذلك الانقسام الداخلي.

بالرغم من أن هذه الثورات لم ترفع أي شعار ضد الدولة العبرية، أو أمريكا، لذلك سرعان ما كان هناك نوع من التقارب معها، حيث أن القيادة الفلسطينية حافظت على موقفها بعدم التدخل في شؤون البلدان العربية، وباتت شعارات الثورات أيضا بعيدة عن القضية الفلسطينية.

لذلك الشعوب أصبحت تقول كلمتها وتسقط أنظمة وحكومات، وتستطيع أن تفرض

متغيرات على أرض الواقع، كمصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا والبحرين، وتستطيع أن تبني الديمقراطية، وتنهض بها.

كذلك إن من مصلحة الفلسطينيين كون الثورات العربية تدافع عن مصالح بلدانها، وأن تكون لهم دولة مستقلة كمصلحة قومية، و بذلك بدأ الحراك الشعبي بالمطالبة بإنهاء الانقسام، والمطالبة بالوحدة الوطنية، والدعوة إلى التظاهرات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وأن هدف فلسطين هو التخلص من الاحتلال، وإذا نظرنا إلى رأس الهرم في السلطة، فإنه على الدوام يدعو إلى انتخابات رئاسية وتشريعية، وأنه لن يترشح لأي انتخابات قادمة، لكن ما يأمله المواطن الفلسطيني بأن هذه الثورات تؤدي إلى تأثيرات ايجابية على القضية الفلسطينية .[1]

أما بخصوص المواطن بإعتقادي أنه أصبح له تاثير نسبي في رسم السياسة الخارجية، بعد أحداث الثورات العربية والربيع العربي، حيث أصبح يشارك بشكل مباشر في صنع بعض القرارات، وأصبح عنصراً ضاغطاً على أي حكومة تتشكل، أو أي قرار خارجي يؤخذ من خلال صوته الإعلامي في المظاهرات التي تجوب الساحات والميادين العامة.

وأيضا أصبح لمؤسسات المجتمع المدني نوع من التأثير على القرار الخارجي، وكذلك لهم موقع في اللجان المنبثقة بعد اتخاذ القرار،لكن نستنتج مما ذكر بأنه لا يوجد استراتيجية لدى جميع

[1] د. عماد، البشتاوي، **الربيع العربي وفلسطين الرهان على مرحلة الشعوب**، سياسات، عدد 19 , 2012، ص30 وما بعدها

الأطراف، سواء أكانت رسمية أو مؤسسات مجتمع مدني، وأنه لا تنسيق بشكل متكامل بينهما فيما يخص الجانب الحقوقي الدولي، وهذا ما أكدته المؤسسات التي تعنى بهذا الشان، حيث أن المسؤولية القديمة الحديثة التي نعاني منها هي غياب إستراتيجية وطنية جامعة خاصة في القضايا المصيرية للشعب الفلسطيني، دائما تحركنا أشبه بردات الفعل في إطار تحديات كبيرة تواجهنا كشعب فلسطيني، ولم نكن في يوم من الأيام مبادرين بقدرما نحن نتلقى، ومن ثم نقوم بردات فعل، إلى الأن لا أرى بأن هناك رؤية فلسطينية واستراتيجية جامعة، وبالمناسبة هذه الرؤيا لا تخص فقط المستوى الرسمي الفلسطيني، وإنما من المفروض أن تكون قائمة على الشراكة بين الأطر الفلسطينية الرسمية وبين المؤسسات،وقادة الأحزاب وقوى وفصائل ... إلخ، وأن تكون مؤسسة على أسس متينة، نفترض فيها مصالحة بين الشعب الفلسطيني، لأننا نتحدث عن قرار موحد،ورؤية واستراتيجية موحدة و بالتالي هنا إشكالية كبيرة في صياغة مفهوم موحد ورؤية موحدة للجانب الفلسطيني، سواء في القضايا الخارجية أو الداخلية.

أما استخدام الأدوات القانونية في السياسة، وأدوات حقوق الانسان، هي ليست هامشية وإنما استراتيجية وطنية شاملة مبنية، على أساس الحقوق للدفاع عن الشعب الفلسطيني، هذه الاستراتيجية لها عدة أدوات، من ضمنها وبشكل رئيس، الأداة الحقوقية التي لها علاقة بالمسألة الدولية، ولها علاقة بما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية، ومساءلة الاسرائيليين عن الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني، طالما لديك نافذة جديدة للمساءلة، وهي المحكمة الجنائية الدولية، وعلى المستوى الواقعي هي الإدارة الوحيدة الموجودة للمساءلة خاصة إذا ما تحدثنا عن الولاية العالمية والقضاء الوطني الأوروبي، فيما يتعلق بالمساءلة حدث هناك كثير من الإشكاليات، وخاصة أن دول أوروبا اضطرت لتعديل قوانينها تحت عنوان سياسة معينة، فالنافذة التي قد تكون الوحيدة لمساءلة قادة ومسؤولي الاحتلال عن الجرائم التي ارتكبوها بحق الشعب الفلسطيني، ولكن يجب ألا تكون ردات فعل على انتهاكات إسرائيلية ترتكبها، وإلا هذه الأداة تفقد جوهرها، لأنه كلماحدث انتهاك من الجانب الاسرائيلي، تلاحظ أنه يحدث ردات فعل من الجانب الفلسطيني، بأننا ذاهبون إلى محكمة الجنايات الدولية، و يخيّل لي أحيانا بأننا ذاهبون إلى محكمة صلح،ليست هكذا الأمور, فالمحكمة الجنائية الدولية لها قواعد وإجراءات، ونظام للجرائم، فالمفروض أن تكون

لدينا رؤية شاملة لها علاقة بمساءلة الجانب الإسرائيلي عن الجرائم،ولها علاقة بتثبيت المصالحة الفلسطينية،ولها علاقة باستعادة وحدة المؤسسات،ولها علاقة بأطر منظمة التحرير وإعادة بنائها، أي أننا نعمل بخط شامل، فهنا أتحدث عن وحدة، وعن إطار، وظهيرشعب كامل يدعم هذه المسارات، ولكن تجزأ هذه المسارات، ونأخذ قطعة معينة منها كالجانب الحقوقي الذي قد يكون ضعيفا، إذا أخذناه بعيداً عن سياسة شاملة، فبالتأكيد يكون ضعيف كما يراه بعضهم، وخاصة أن العمل في مجال حقوق الانسان، والمساءلة الدولية هو ليس كما يعتقد بعضهم يعمل ردة فعل، وعمل أشبه بالارتجالي، وإنما هذا عمل ممنهج وعمل يومي في أجهزة الأمم المتحدة، وليس ردات فعل سنوية، كذلك الخلط بين الملف السياسي وما يتعلق بالمفاوضات، وما يتعلق بالملف الحقوقي، وهذه مشكلة كبيرة، وكأنه لا يزال فيه خلط واضح.

لذلك نوصي أن يكون هنالك فصل حقيقي بين النشاط السياسي بأطره كافة، وبين ما يتعلق بجوانب العدالة والحقوق، لانه من الطبيعي أن يكون هذا الفصل، ولا يمكن تحقيق السلام دون تحقيق العدالة.

لكن من المفروض أن يسيرا بخط متوازٍ فعندما أتحدث عن سياسة عدم الإفلات من العقاب، وسياسة المحاسبة عن انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، فأنا أحترم السلام، فلا أستطيع تحقيق السلام دون عدالة، ودون محاسبة، لذلك لا يجوز خلط الملفات، فالخطاب السياسي لدينا دائما إذا لم تقيم اسرائيل سوف نتوجه إلى هذه أو تلك، فهي مشروطة بالملف التفاوضي، بالعكس تعزيز المساءلة وعدم الإفلات من العقاب بجرائم الحرب، وجرائم ضد الإنسانية، هي داعمة أصلا لأي تسوية سياسية في المنطقة وليست على حسابها.

لذلك يجب أن يكون لدينا سياسة واضحة قائمة على تعدد الأدوات، من مشكلتنا كذلك أننا أمام احتلال يربح باحتلاله، وليس مجانيا، كل التزاماته المفروضة باتفاقيات جنيف، وخاصة الرابعة بمسؤولية الاحتلال عن التعليم واضحة، وكل مناحي الحياة، لذلك يجب تفعيل الملف الاقتصادي، ومساءلة الشركات التي تنتهك حقوق الانسان حتى على مستوى العلاقات الثقافية.

لذلك من المفروض أن يكون هناك خطة شاملة سياسية اقتصادية ثقافية وقانونية، وعلى أرضية الوحدة الوطنية، وأن أي اجتزاء لهذا الموضوع أو ذاك يبقى ضعيفا، لذلك كل الأدوات مهمة.

فمؤسسة الحق تقوم بدورها ضمن ائتلافات، كمجلس حقوق الانسان وغيره، وتعزيز رؤيتنا فيما يخص جانب المناصرة الدولية، ولدينا صفة استشارية في المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للامم المتحدة، فنحن لدينا تواجد كثيف على المستوى الدولي، ونحن مع مؤسسات حقوقية في قطاع غزة قدمنا بلاغاً شاملاً عن الانتهاكات التي قامت بها اسرائيل خلال الهجوم العسكري على قطاع غزة، وسلم باليد بشكل رسمي إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بانسودا، وهي جزء أساسي من التزاماتنا لدعم جانب المساءلة، وعدم الإفلات من العقاب، و لدينا تنسيق مع الجانب الرسمي فيما يتعلق بملفات حقوق الانسان، ونحن ضغطنا بشكل كبير بخصوص انضمام فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية، وضغطنا بإيداع إعلان اختصاص المحكمة بأثر رجعي،لأن المحكمة تختص بأثر مباشر، فكنا نضغط بإيداع إعلان يعترف بمسألة إختصاص المحكمة بأثر رجعي،وهناك تنسيق رسمي بشأن اتفاقيات حقوق الانسان، والتقارير الرسمية بخصوص مناهضة التعذيب،وحقوق الانسان واتفاقية سيداو، فنحن لنا دور في هذا الموضوع بحضور الاجتماعات الرسمية بصفة مراقب التي تتم على مسودات التقارير، وإبداء ملاحظاتنا وكتاباتنا، وكذلك التدريب، وبناء القدرات، والتثقيف من خلال الورش و الدورات في مركز الحق للتدريب، و فيما يتعلق بإعداد التقرير الموازي للاتفاقيات الدولية بنفس الوقت التي تقوم به الجهات الرسمية في جنيف .

لمناقشة موضوع التقرير، فالجانب الرسمي يقدم تقريره، ونحن بكل شفافية سنقدم تقريرنا حول حالة حقوق الانسان، لأننا نؤمن بتعزيز حالة حقوق الانسان، وهو أساس لأي تحرك فلسطيني.

فالخطاب الحقوقي الفلسطيني أيضا يحتاج إلى مراجعة لأنه متفاوت بين المؤسسات، لذلك يجب أن يكون هناك ائتلافات لتوحيد الرؤية والخطاب، حتى يكون مؤثرا والتي يفترض أن تحركها أجندة وطنية حقوقية، فصناعة ائتلافات حقوقية تكون أكثر تأثيراً فيما يتعلق بملف حقوق الانسان.

لذلك أعتقد بأنه يجب أن يكون لدى القيادة إيمان حقيقي بالقانون الدولي، وليس أن نتعامل معه كأداة تكتيكية مع وجود حراك واضح، فانسداد الأفق السياسي هو الذي دفع الحراك باتجاه الآليات

الدولية، وأنا قلق من موضوع أن يكون مرحليا، وليس مبنيا على تحريك شامل ومستمر، وتكامل، لذلك يجب أن تكون المسارات متوازية جميعها، وليس على حساب ضحايا انتهاكات حقوق الانسان، وضحايا الجرائم التي ارتكبت بحقهم، وكذلك رسالة للأمم المتحدة وللمحكمة الجنائية هي وضع حد للإفلات من العقاب، وتحقيق العدالة الدولية.

فهل نحن مستعدون للنهاية أم لا، لذلك يجب مراجعة سياسة السنوات الماضية، وتكثيف نشاطاتنا على الساحة الدولية، والعمل بمشروع كامل.

وإسرائيل تبدو غير مكترثة بالمحكمة الجنائية الدولية، فهذا ليس صحيحاً،لأن إسرائيل تعمل بشكل كثيف في هذا الموضوع بخطة واضحة من خلال الضغط على الدول المؤثرة، والتي تمول المحكمة بشكل واضح للوصول إلى وقف تمويل هذه المحكمة، وعلى الجانب الفلسطيني أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار، لذلك إسرائيل لا ترغب بالوصول إلى حكم من المحكمة، وإنما لا تريد أن تصدر المحكمة قرار توقيف لأحد عناصرها، وهذا يعتبر إدانة للاحتلال، فالمحكمة لغاية الآن أصدرت 40 مذكرة توقيف، و ثلاثة أحكام منذ نشأتها، كذلك حتى لو لم تنفذ مذكرة التوقيف إن صدرت بحق أحد الإسرائيلين، فيكفي أنه صدر بحقه مذكرة توقيف بتهمة أنه مرتكب جريمة حرب، وأية دولة سوف تحسب حساب إذا قام بزيارتها.

أما المقاومة فهي مكفولة بقرار الأمم المتحدة، وحق الدفاع عن النفس مكفول، لكن السؤال ما المغزى من عملية الانضمام للمواثيق والمعاهدات والمنظمات الدولية ودون تحفظ؟ فالانضمام دون تحفظات يعني: أن فلسطين قطعت على نفسها تعهدات، وأنها ملتزمة بالكامل بالحقوق المكفولة، والواردة في الاتفاقيات الدولية وبخاصة الاتفاقيات الأساسية الخاصة بحقوق الإنسان السبعة، التي انضممنا لها، وهي العهد السياسي والمدني والاقتصادي والاجتماعي، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية سيداو، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الإعاقة، والمطلوب لذلك أن تقدم تقارير رسمية حول مدى إنفاذ هذه الاتفاقيات، سواء على المدى التشريعي، أي يجب أن تتواءم تشريعاتنا بالكامل مع الاتفاقيات، وكذلك على المستوى

السياسي والحكومي وغيرها، أي يجب أن تكون الخطة متوائمة مع الاتفاقيات، وهل يوجد تعزيز لمبادئ حقوق الإنسان وكرامته لديك أم لا؟ .[1]

لذلك ما مدى جدية التفكير في موائمة القوانين الداخلية مع القوانين الدولية؟ فيما يعتبر مطلب الانضمام للمعاهدات والمواثيق الدولية مطلب قديم بالنسبة للهيئة المستقلة لحقوق الانسان، وأن على السلطة أن تنضم وتلتحق بالمواثيق الدولية لما يترتب عليه من آثار لحقوق الانسان، وبعد أن أصبحت السلطة دولة مراقب في الأمم المتحدة، اتخذت هذه الخطوة. فهذه فرصة يجب أن تركز عليها الهيئات الوطنية المستقلة لحقوق الانسان، لتحقيق أكبر مكسب في مجال حقوق الانسان، هناك جانب سياسي في هذا، وجانب قانوني، ولا يمكن فصل القانون عن المجال السياسي، لكن كمؤسسة وطنية لحقوق الانسان، والتي كانت تطالب منذ تأسيسها بالانضمام للمواثيق الدولية، والآن تسعى مع الجانب الرسمي من أجل موائمة التشريعات الداخلية مع الدولية،مع العلم بأن هناك كثيرا من العقبات، لكن الهيئة ستسعى وتستمر في مطالبة فلسطين في موائمة تشريعاتها،والدولة الفلسطينية من حقها أن تستغل المؤسسات الدولية بمكاسب سياسية،والجانب الحقوقي ضروري وله أثر ايجابي على الدولة الفلسطينية. [2]

ولدينا نموذج رقابي كمؤسسة أمان، إحدى مؤسسات المجتمع المدني، فهي تمارس دورها بالرقابة على مدى تنفيذ هذه الالتزامات والسياسات،لذلك أمان أصدرت عددا لا يأس به من التقارير الخاصة، وتصدر سنويا تقريرا وافياً شافياً عن التطورات خلال العام، فهي ترصد التطورات التي حصلت في مجال مكافحة الفساد والنزاهة خلال العام،ونحن أصبحنا بيت خبرة فلسطينية، ومنظمة الشفافية الدولية تعتبر مؤسسة أمان كمؤسسة مجتمع مدني وبلورة الخبرات التي تستخدمها لبناء القدرات في العالم العربي في مجال التدريب، و نقل الخبرة، لذلك تؤسس مرصدافلسطينياخاصا بالمعلومات المتعلقة بالنزاهة و مكافحة الفساد على الصعيد الفلسطيني، ونأمل ان يتحول هذا المرصد لكل فئات المجتمع للحصول على المعلومات.

---

[1] مقابلة شخصية مع د. عصام عابدين، **مستشار وباحث قانوني، مؤسسة الحق**، رام الله، بتاريخ 2015/12/3.

[2] مقابلة شخصية مع المحامي موسى أبو ادهيم، **مدير برنامج الضفة الغربية في الهيئة المستقلة لحقوق الانسان**، رام الله، بتاريخ 2015/12/7.

ومن حق مؤسسات المجتمع المدني أن تسأل عن مدى التزام السلطة بالاتفاقيات الدولية، كمؤسسة رقابية، وهي التي مارست الضغط المتواصل على السلطة الوطنية من أجل الإلتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وفعلا تم ذلك عبر الحكومات المتعاقبة، وتم إرسال رسالة إلى المؤسسة الدولية التابعة للأمم المتحدة، بما يخص اتفاقية مكافحة الفساد، وأننا على استعداد لتطبيقها، ومن ثم تم إنشاء هيئة مكافحة الفساد في فلسطين. أما فيما يخص المراجعة الخاصة بمدى الإلتزام بالاتفاقية الدولية، ففي هذا العام عقد مؤتمر في سان بطرس بورغ للدول الاطراف الموقعة على الاتفاقية، وحضرت فلسطين وحضرنا نحن كمؤسسة مجتمع مدني، وهذا المؤتمر مثل جزءا من الائتلاف الدولي للمؤسسات المجتمع المدني للاتفاقية، ونحن طرف في المنظمة الدولية كمؤسسة مجتمع مدني، وحضرت فلسطين كمؤسسة مدنية، وأعلن عن قبول فلسطين رسميا عضوا من دول الأطراف الموقعة على الاتفاقية، لكن نحن ضغطنا على هيئة مكافحة الفساد من أجل إجراء التقييمات الذاتية قبل تنفيذ الاتفاقية، ونحن ساهمنا في تدريب أطراف حكومية في قضية التقييم الذاتي، قبل أن يصبح التقييم الرسمي، ثم جاء التقييم الرسمي من مجموعة من الدول، حيث قامت هذه الدول بتقييم الفلسطينين، ورفعوا تقاريرهم للأمم المتحدة، ونحن ضغطنا بأن تنشر الهيئة نتائج التقرير، ولكن حتى الآن لم تنشره، ونحن حصلنا على نسخة منها بعلاقاتنا مع الأمم المتحدة.

فلسطين حتى اليوم في علاقتها الدولية لا تجرم أي شخص دولي نهب مالا عاما، وهذا الأمر معيب حيث أن فلسطين فيها عدد كبير من المؤسسات الدولية والمانحين، وبالاتفاقية نتحدث بأنه من الضروري بأن تسمح بمحاكمتهم ومحاسبتهم وملاحقتهم قانونياً، و يجب أن نعدل قانون مكافحة الفساد ليتلائم مع الاتفاقية، بحيث تعطي حقا للسيادة الفلسطينية لمساءلة الإسرائيلين الموجودين في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ومحاسبتهم، فهم الناهب الرئيسي، لذلك يجب إعداد ملفات لسوء استخدام السلطة العسكرية الإسرائيلية في المناطق المحتلة، التي يستولون فيها على موارد فلسطينية، ويستخدمونها لمصالحهم الخاصة، أو لمصالح سياسية عبر دعم المستوطنات والمستوطنين، بدلاً من أن يقوموا بإعطائها للمواطنين الفلسطينين تستخدم لتنمية المستوطنات، وكذلك لمحاسبة الأجانب المقيمين على أرضنا، وكذلك الفلسطينين الذين معهم جنسيات أجنبية وهربوا من فلسطين، لكن ننبه العلاقات الخارجية والتي تقوم فيها وزارة العدل التي تلاحق هذه

القضايا بأنه يلزمها تعديل فيما يخص الاتفاقيات الثنائية مع الدول،وفيما يخص ملاحقة الدول الموقعة على اتفاقية مكافحة الفساد.[1]

وإن انضمام دولة فلسطين لاتفاقيات حقوق الانسان وإلى المنظمات الدولية، والوكالات المتخصصة، يعزز من وجود الدولة وسيادتها، لأن بعض هذه الاتفاقيات لها أثر سيادي على أداء دولة فلسطين، ولها أثر على أنه أصبحت دولة فلسطين جزءا من الأسرة الدولية، والمجتمع الدولي، وهذه الخطة بعضهم يعتبرها سياسية، إلا أنها تحمل طابعين سياسي وقانوني، وهناك علاقة جدلية بين المسارين، وكلاهما يعزز، ويكمل الآخر.

نحن نقدم النصح والمشورة للجهات الرسمية بموجب مبادئ باريس التي تنظم دور الهيئات الوطنية في العالم.[2]

لذلك نستنتج أن هنالك اجماعا على أن يكون هنالك مواءمة بين القانون الدولي والقانون الداخلي، حيث أنه مطلب فلسطيني ليكون هنالك تشريعات داخلية تتضمن الإشراك في الرقابة وفقاً للمعايير الدولية.

مهم التحاق فلسطين بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالحقوق العملية، وبالانضمام إلى منظمة العمل الدولية، هذا في غاية الأهمية، من جهة إرساء قواعد العدالة الاجتماعية، وحماية حقوق الإنسان العاملين, فلسطين هي عضو في منظمة العمل العربية، و التي تشكل إطارا موازيا لمنظمة العمل الدولية، أعلنت فلسطين الالتزام من جانب واحد من خلال المصادقة عل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، هذا سيتبع بالضرورة انضمام السلطة الوطنية لمنظمة العمل الدولية، ولكل الاتفاقيات والمعاير الصادرة من منظمة العمل الدولية، وهذا يفتح فرصة كبيرة لفلسطين لملاحقة الانتهاكات التي تقدم عليها سلطات الاحتلال الصهيوني بحق

[1] مقابلة شخصية مع الدكتور عزمي الشعبي، **مفوض ائتلاف امان لمكافحة الفساد**، رام الله، بتاريخ 2015/12/8.

[2] مقابلة شخصية مع المحامي اسلام التميمي، **باحث قانوني الهيئة المستقلة لحقوق الانسان**، رام الله، بتاريخ 2015/12/8.

الشعب الفلسطيني، وبحق العمال الفلسطينين من جهة، ومن جهة ثانية يحصن حقوق العاملين في البلد هذا في غاية الضرورة.

وهذا مطلب دائم للحركة النقابية العمالية للسلطة وللقيادة الفلسطينية بالالتحاق بالمنظمة الدولية، بعد أن أصبحنا دولة، وهذا يمكننا من ملاحقة الاحتلال الاسرائيلي فيما يتعلق بالانتهاكات، والمستقطعات المتعلقة بحقوق العمال العاملين بالمشاريع الإسرائيلية، والمستوطنات، و مطلوب منا أن تتذكر ما هو دور الحركات العمالية ومنظمات العمل الدولية في الانتصار لقضية جنوب أفريقيا، حيث لعبت الحركة والمنظمة الدولية على نحو خاص دوراً في الخلاص من التمييز العنصري في جنوب إفريقيا في حينه، يوم التضامن العمالي الدولي هو من أبرز حركات التضامن في العالم فيما يتعلق بمقاطعة إسرائيل، و فرض العقوبات، وسحب الاستثمارات منها، لانتهاكها للقانون الدولي الإنساني، واستمرارها في استعمارها للأرض الفلسطينية.[1]

لذلك نستخلص أن الخطوة التي اتبعتها النقابات المهنية هي ناتجة عن إنجازات النقابات ذاتها، كونها مستقلة في عملها استقلالية تامة، وهذا ما يميزها عن مؤسسات المجتمع المدني.

لذلك هذه عدة تجارب لمؤسسات مجتمع مدني كأمان والحق ونقابات وتجربة فردية فهذه التجارب مهمه للقانوني وللسياسي ومهمه للتعبئة أيضا كونها قانونية وسياسية وإعلامية.

كذلك من خلال المقابلات التي أجريتها فهناك أطراف تعتبر بأنه يوجد تشابك والتباس في الصلاحيات ما بين السلطة والمنظمة وهناك تغول من قبل السلطة على المنظمه وهناك أطراف تعتبر أن السلطة لا علاقة لها بالقرارات السيادية السياسية وانما هي الجسم المنفذ لهذه القرارات، أما النخبة الحاكمة التي تم اجراء المقابلة معها فهي المجتمع السياسي بالمفهوم الواسع.

[1] مقابلة شخصية مع محمود زيادة، **الأمين العام للاتحاد العام للنقابات العمالية المستقلة في فلسطين**، رام الله، بتاريخ 2015/12/7.

الفصل الثاني

قراءات مختلفة للمصلحة القومية الفلسطينية

إن المصلحة الوطنية تعني مفاوضات ضمن المقاربة الامريكية أم تتطلب تطوير إستراتيجية أخرى لمواجهة الأبرتهايد الإسرائيلي، السلطة موقفها هو أن المفاوضات مهمة، وموقف السلطة متأرجح بين قبول المقاربة الامريكية وبين التوجه للمؤسسات الدولية بهدف تحقيق المصلحة الوطنية، لكن التوجه للمؤسسات الدولية يتطلب موقف فلسطيني قوي ويتطلب أيضا، حشد طاقات وطنية وعربية، من هنا أهمية المصالحة وأهمية العلاقات الفلسطينية العربية.

بقراءة ثامر الخزرجي يرى جوزيف نرانكل: بأن" السياسة الخارجية تتألف من قرارات وأفعال تتضمن علاقات بين دولة وغيرها من الدول لحد ما، أما رينو لدز فيراها:" الفعل أو مجموعة أفعال تتخذ بشأن حالات أو مؤسسات في البيئة الخارجية لصاحب الفعل، لذلك يقول بأن السياسة الخارجية:هي مدى الأفعال التي تتخذها مؤسسات الحكومة المختلفة في الدولة في علاقتها مع نظيرتها الفاعلة على المسرح الدولي، لذلك تؤمن القيادة الفلسطينية بأن السياسة الخارجية تعد الإدارة الأساسية للتفاعل مع المجتمع الدولي، وتقر القيادة والنخبة السياسية بأن لا علاقات دولية دون سياسة خارجية.[1]

فكانت هناك بداية موفقة، وهو الإصرار على تقرير المصير باعتراف العديد من الدول، وتغير قواعد اللعبة، وكشف ممارسات الاحتلال و فضحها، واتخاذ موقف عربي موحد، مع تأييد شعبي دولي للاستقلال، والتأكيد على المصالحة، ومن ثم بدأت القيادة العمل والسعي لعضوية دولة فلسطين على حدود 67، وعاصمتها القدس في الأمم المتحدة، حيث أصبحت لجنة متابعة مبادرة السلام العربية في الدوحة بتاريخ 2011/7/14، وبناء على طلب الرئيس عباس، خلصت اللجنة بأن يتم التوجه إلى الأمم المتحدة من أجل الاعتراف بالدولة الفلسطينية من الأمم المتحدة، وكذلك للحصول على العضوية الكاملة، وقد تم اجتماع خبراء قانونيين في لندن بتاريخ 2011/7/30

[1] د. ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية ادارة الازمات**، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2005، ص61 وما بعدها

برعاية و تمويل من قطر، لبحث مسألة كيفية الانضمام للأمم المتحدة وآثاره، ومن ثم تم وضع خطة عمل من اللجنة المصغرة للجنة لمتابعة مبادرة السلام العربية بتاريخ 2011/8/3 في الدوحة لمتابعة هذا الموضوع ووضع أهداف وخيارات، وتشكيل فرق عمل رفيعة المستوى لإجراء مشاورات واتصالات مع جميع دول العالم، و توفير الدعم المالي للسلطة، واتخاذ كافة الاجراءات المطلوبة من أجل إتمام إنضمام فلسطين للأمم المتحدة، والاعتراف بها،وقد تم إجراء اتصالات مع اللجنة الرباعية والإدارة الأمريكية وروسيا والأمم المتحدة، ومعظم دول العالم لحشد أكبر عدد من الأصوات .[1]

فيما احتلت السياسة الخارجية القانونية الفلسطينية مكانا بارزاً في العلاقات الدولية، عن طريق السفارات والبعثات الدائمة، حيث أصبحت أحد الملامح الأساسية لتصريف العلاقات بين الدول، باعتبارها من أهم وسائل تعريف السياسة الخارجية، وقد ساعدت البعثات الفلسطينية ورجال السياسة بفضح الممارسات الاسرائيلية الخارقة للقانون الدولي، والتزام الفلسطينيين بخيار الشرعية الدولية. [2]

سوف نلاحظ في هذا الفصل بأن هناك خطابين منفصلين تماما، فهناك قراءة للنخبة الفلسطينية الحاكمة الذي له علاقه بالصبغة القانونية البحتة، ويعتبر ذلك توجهاً سياسياً يعتمد على الصبغة القانونية في إطار العلاقات الدولية، وتوازن القوى، وهناك قراءة المجتمع المدني تتبناه حركة المقاطعةbds بتوجه شعبي بعيداً عن السلطات الرسمية، ويهتم توجهها بمسألة العدالة والحقوق، والتي حققت نجاحات واسعة على مستوى العالم، وأصبح مصدر قلق للدولة العبرية،وخطاب للأكاديميين الحقوقيين الذين يصفون الأمور بشكل قانوني بعيداً عن المجاملات السياسية.

المبحث الأول: خطاب النخبة للقيادة الفلسطينية.

المتفائلون بين الفلسطينين تشجعهم الكسرات والفتات التي تقدمها واشنطن ولندن فيما يتعلق بالحاجة لإحراز تسوية عادلة، تتوج بقيام دولة فلسطينية.

---

[1] الدكتور صائب عريقات، **تقديم طلب العضوية ... البداية**، الدراسة رقم 8، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رام الله. تشرين اول 2011.

[2] د.أحمد أبو الوفا، **قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية علما وعملا**، دار النهضة العربية القاهرة , 2003، ص 13.

ويجادل المتشائمون بأن هذه المسماة مبادرة التي هي ممارسة في السياسة الصورية ومصممة لتهدئة الرأي العام العربي[1].

فيما تعتبر نشاط النخبة السياسية الفلسطينية على الصعيد الخارجي، بهدف تثبيت موقف دولي أو لتغيره أو للتأثير على البيئة الخارجية، وذلك لكسب التأييد العالمي، فإنهم يقومون في ضوء الحدود المرسومة لهم من قبل صانعي القرار في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وتنفيذا وانسجاما لقرارتهم السيادية التي تتعلق بالمصلحة القومية الفلسطينية، لذلك تعتبر السياسة الخارجية بأنها السلوك السياسي الخارجي لصانعي القرار [2]

كذلك يعتبر سر قوتنا هو التمسك بالقانون الدولي، وبالشرعية الدولية لسياسة خارجية قانونية، وبإيمان القيادة السياسية بالقانون الدولي كأحد الأدوات لتحقيق حلم الدولة، ولإنهاء الصراع[3]

بإعتراف دول العالم بدولة فلسطين أصبح يشكل حالة من القلق للإسرائيليين، وخصوصاً أنه فتح المجال لدولة فلسطين في الحق بالانضمام للوكالات وللمنظمات وللمعاهدات الدولية، وأن خوض معركة سياسية قانونية ضد الاحتلال وخصوصا بعد الانضمام لميثاق روما، أصبحت تشكل حالة ردع للقادة الإسرائيلين.[4]

وإن القيادة السياسية ستستمر في هذا النهج السياسي والدبلوماسي والقانوني حتى تحقيق كافة عناصر قيام الدولة القانونية، وتحرير الأرض وفرض السيادة الفلسطينية عليها، وسوف نبني إنجازاَ فوق إنجاز، وبالوسائل القانونية والدبلوماسية حتى تحرير الأرض وقيام الدولة. فهذه السياسة هي نهج إستراتيجي نحو تكريس الدولة الفلسطينية، والتي أصبحت تأتي أكلها وتحقق النتائج المخطط

---

[1] فؤاد المغربي، **سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية**، تعقيب مجموعه من المختصين، سلسلة دراسات استراتيجية 2، معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدوليه، 2002، ص42.

[2] ا ثامر كامل الخزرجي، **مرجع سابق**، ص61.

[3] د. حسين الأعرج، **مرجع سابق**.

[4] مقابلة شخصية، جميل شحادة، **الأمين العام للجبهة العربية الفلسطينية عضو اللجنة التنفيذية في مقر منظمة التحرير الفلسطينية** رام الله 2015/8/31.

لها، وتأسس لأهم عناصر الدولة الحديثة، وهي الإعتراف الدولي القانوني، وكذلك تحقق أهداف أخرى مثل عزل سياسة دولة الإحتلال.[1]

لكن هناك من يرى بأن هذه القرارات بحاجة إلى قوة تنفيذية وليس حبرا على ورق[2]وقد تم استخدام استراتيجيات من القيادة الفلسطينية على مر الزمان، وهي الكفاح المسلح، والمفاوضات كمسار سياسي، وتدويل الصراع، لكن الجانب الاسرائيلي لا يبالي بأية قرارات عالمية، لكن لا بد من استخدام منصة قانونية لكي نبين مواقف شعبنا.[3]

فيما يعتبر مجلس الأمن أداة طيعة لخدمة مصالح الدول الكبرى، ولا يمكن أن يمر قرار ضد الدولة العبرية، لذا تتجه النخبة الفلسطينية للجمعية العامة لتمرير القرارات التي تصب في مصلحتهم الوطنية، كونه لا يوجد حق النقد الفيتو.[4]

فيما تستند النخبة الفلسطينية في سياستها القانونية ضد الاحتلال، بالتزام فلسطين بالقوانين والمواثيق الدولية، وبإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران من عام 1967، ضمن قرارات الشرعية الدولية، وبانضمام فلسطين إلى هذه المواثيق الدولية الحماية الشعب الفلسطيني من غطرسة الاحتلال، ومواجهة الإملاءات الإسرائيلية على الأرض.[5]

ويرى بعضهم: " أن سر قوتنا من خلال لجوئنا إلى القوانين والأنظمة الدولية، وسر وجودنا وثباتنا هو السير بالاتجاه القانوني، ولقد ذهبنا إلى محكمة الجنايات الدولية، وإلى اليونسكو، وقمنا بالانضمام إلى هذه المنظمات والهيئات الدولية.

---

[1] مقابلة شخصية، الطيب عبد الرحيم، أمين عام الرئاسة الفلسطينية، رام الله، بتاريخ 2016/4/10.

[2] مقابلة مع حنا عميرة، عضو لجنة تنفيذية في منظمة التحرير ورئيس اللجنة الرئاسية العليا لشؤون الكنائس، رام الله، بتاريخ 2015/8/13.

[3] مقابلة د.محمد اشتيه، **مرجع سابق**.

[4] رشاد، توام التحرير **الوطني وحل الصراع بالطرق السلمية قراءة في التجربة الفلسطينية** عدد 17-18 سياسات 2012، ص 63 وما بعدها.

[5] د. صائب عريقات، **الاعتراف بفلسطين استثمار في السلام , دائرة شؤون المفاوضات منظمة التحرير الفلسطينية** صفحة 23 منشورات دائرة شؤون المفاوضات،رام الله.

حيث أننا نطبق القوانين والأنظمة على أنفسنا بطلب تعديل بعض القوانين، لكي تتلائم مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وأننا أوفينا بكافة التزاماتنا القانونية، وتطبيق القوانين و الأنظمة الدولية داخل مؤسساتنا، ونحترم قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساسي، و حقوق الإنسان، حيث أن القيادة السياسية تؤمن بالقانون الدولي للحصول على حقوقنا من خلال هذه القوانين والأنظمة، ومن خلال المجتمع الدولي، وقد حصلنا على شهادة ميلاد الدولة من الجمعية العامة , وبدأت البرلمانات الأوروبية تعترف بدولة فلسطين، و تطالب حكوماتها بالاعتراف، ولقد حصلنا على اعتراف 138 دولة مقابل اعتراض عدة دول لا يتعدى عددها عشرا ."[1]

ومن وجهة نظرنا نقترح بأن الإنضمام للمواثيق والمعاهدات الدولية بحاجه الى موائمة القوانين الداخلية مع الدولية، وهذا الذي لم يحصل بعد وأن اللجوء الى القانون الدولي والى تدويل القضية الفلسطينية يجب أن يكون ضمن إستراتيجية قانونية مبنية على أسس حقيقية وجدية، وضمن المصلحة الوطنية من خلال القانون الدولي، لكن ما معنى المصلحة الوطنية من خلال القانون الدولي وفق النخبة الفلسطينية الحاكمة؟

يرى المستشار القانوني للرئيس حسن العوري في مقابلة شخصية: بأن المصلحة الوطنية هو تدويل القضية الفلسطينية، والذهاب الى المؤسسات الدولية لكي نحصل على حقنا القانوني، وبذات الوقت هي أيضا وسيلة دبلوماسية لكشف ألاعيب إسرائيل وأحقية الفلسطينيين بهذا الحق،فعندما تعطينا المؤسسات الدولية هذا الحق يضعف الطرف الآخر،والطرف الذي يسانده يبدأ روديا رويداًبالضعف والإنهيار بالنهاية، فحينما تقرر محكمة العدل الدولية بأن الجدار غير شرعي وغير قانوني،وحينما يصبح زعماء إسرائيل متهمين أمام محكمة الجنايات الدولية، هذا يضعف حلفاء إسرائيل، ويثبت للعالم أجمع بأن إسرائيل دولة خارجه عن القانون، ويضعها في الزاوية كدولة منبوذة في العالم، ويحرج الدول التي تحترم ذاتها وتدعي بأنها مع القانون الدولي ومع السلم الدولي، بأنها تدعم دولة مارقة وكل قوانينها عنصرية،وبالتالي حتى نضع إسرائيل في خانة المتهم ونعزلها تدريجيا عن العالم، وأكبر برهان هو حصولنا على صفة الدولة من مؤسسة تشريعية أممية، وهذا ما يؤهلنا بأن

[1] الاعرج، **مرجع سابق**

نصبح أعضاء في المؤسسات الدولية، ومن مصلحتنا أن نحصل على عضوية كاملة في الامم المتحدة كدولة تحت الاحتلال، وبالتالي كل العالم يقر بأن دولة فلسطين هي دولة تحت الاحتلال، وهذا له آثار بأن العالم كله سوف يساعد دولة فلسطين وشعبها على الإنتهاء من هذا الاحتلال وتقرير حق المصير على المدى الإستراتيجي .[1]

وقد بدأت إسرائيل تشعر بالقلق من خطوات القيادة وتوجهاتها، وذلك من خلال الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة،كذلك تبين وسائل من شأنها إزالة الشرعية الدولية عن الاحتلال، كونها تحتل أرض غيرها، وكذلك الذهاب إلى محكمة الجنايات لإدانتها وإحراجها وإزعاجها أمام العالم من أجل الرضوخ والقبول بالأمر الواقع، وفي نفس الوقت ما تتخذ القيادة موقفا بعدم استخدام العنف بسياستها المستقبلية، كانتفاضة ثالثة لأن هذا العمل يقوض ويضعف السلطة، و هذا ما ترغب به في الوقت الحاضر إسرائيل من أجل إعادة خلط الاوراق .[2]

وبإعتبار بأن نتيجة الممارسات الإسرائيلية وعدم الالتزام بالاتفاقيات، أصبح المجتمع الدولي يشكل عامل ضغط على إسرائيل، والأطراف المتحالفة معها أصبحت تشعر بمأزق،ففي كامب ديفيد لم تستطيع أمريكا إجبار إسرائيل بالالتزام بالاتفاقيات وخاصة أوسلو، في هذه الفترة كان الاعتراف بالدولة وحقوق الشعب الفلسطيني تنمو، وكان هناك من دول العالم استنكارات واضحة وعدم اعتراف بشرعية الاستيطان، وهناك توسع من دول العالم بشكل كبير من أجل الاعتراف بالدولة، فهو الأسهل والأسرع والأقرب لحصول الشعب على دولة مستقلة من خلال الحملات الشعبية، والمقاطعة، وفضح ممارسات الاحتلال عبر المجتمع الدولي .

إن موضوع الاعتراف بالدولة الفلسطينية من الأمم المتحدة وانضمامها للمنظمات الدولية، ولجوئها إلى القانون الدولي، أصبحت تدرس داخل المؤسسات الاسرائيلية، وتشكل حالة قلق، قد يكون هناك تحول على المستوى السياسي والاقتصادي في المرحلة القادمة، بالرغم من كل الإجراءات الإسرائيلية من: مصادرة الأراضي،والاستيطان، والاعتداءات المتكررة، والإجراءات، والضغوطات،

[1] مقابلة شخصية، حسن العوري، المستشار القانوني للرئيس، رام الله، بتاريخ 2016/4/10.

[2] د.أيمن، طلال يوسف، **بناء الدولة ومأسسة النظام السياسي في ظل الاحتلال: قراءة في المعيقات البنيوية**، سياسات، عدد 26، 2013، ص16.

والعدوان، والاعتداء على المقدسات، حيث خدمت هذه الحالة الفلسطينيين بفضح هذه الممارسات لمؤسسات أمريكية وأكاديميين أوروبيين، مما شكل حالة ضغط وإزعاج،و أصبح هناك استنكار للجدار والاستيطان ."[1]

ونستخلص من ذلك إذا ما تمت المقارنة بين جنوب إفريقيا وإسرائيل من حيث الضغط الدولي، نستطيع القول بأن المجتمع الدولي شارك في تحرير جنوب أفريقيا، ويعتبر انضمامنا لميثاق روما عاملا مهما من عوامل الضغط، لذلك لجوؤنا إلى حرب سياسية دبلوماسية لإرغام إسرائيل على الانصياع للقرارات الدولية، حيث أصبح المسؤول الاسرائيلي يضع في حسبانه أنه من الممكن أن يعتقل في أحد البلدان الأوروبية،لذلك تعتبرالقاعدة القانونية للسياسة الخارجية بالأساس، فقد استندت لقاعدة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة،وأصبح مايعرف بقرارات الشرعية الدولية هو الإطار الذي يحدد أساس منظمة التحرير، حيث كان هذا الأساس السياسي بحاجة إلى تقنين قانوني، وبعد قرار المحكمة الدولية في لاهاي بخصوص الجدار،اعتبر أول قرار واضح يؤكد على سيادة الشعب، ويطالب العالم بعدم تقديم أي نوع من أنواع الدعم للجدار.

فيما بعد كان هناك توجه بعد العدوان الأخير على غزة إلى محكمة الجنايات الدولية بثلاثة ملفات: الاستيطان والمعتقلين والعدوان على غزة، على أمل أن تصدر من هذه المحكمة قرارات مباشرة على مجرمي الحرب الإسرائيليين، وحتى أنه يمكن لمجلس الأمن أن يطلب من المدعي العام لمحكمة الجنايات أن يباشر في التحقيق في القضايا التي تمس السلم والأمن، ولكن تدخل المعارضة الأمريكية يحول دون ذلك، وكذلك هناك ضغوطات اقتصادية وسياسية تمارسها إسرائيل على السلطة للحد من اللجوء إلى المؤسسات، والمجتمع الدولي.[2]

إستنتاجا لذلك نلاحظ بأن كل القرارات سواء أكانت سياسية أو قانونية بحاجة إلى قوة تنفيذ لكي لا تبقى على الورق، مع العلم بأن بعض الدول الأوروبية عدلت من قوانينها كي لا تطال العقوبات

[1] جميل شحاده، **مرجع سابق**.

[2] حنا عميرة، **مرجع سابق**.

على القيادة الاسرائيلية، وإنني أرى بأن القرار دون قوة تنفيذية يبقى ضعيفا، فمثلا الرئيس البشير يوجد بحقه مذكرة جلب، ولا تطبيق لهذه المذكرة، كونه لا يوجد تنفيذ، فهنا تلعب السياسة بالقانون.

فيما يرى الدكتور أحمد المجدلاني بأن: " هذه الوسائل السياسية تترجم بالعلاقات الدبلوماسية التي تقيم دولة فلسطين علاقات معها، أو من خلال الانضمام للمواثيق الدولية التي تعزز مكانة فلسطين، وخصوصا بعد الاعتراف بالدولة بنوفمبر 2012 كعضو مراقب في الأمم المتحدة، وانضمامنا لمحكمة الجنايات الدولية ولاتفاقيات جنيف، وهذا أيضا يزيدنا مكانة أمام الشرعية الدولية."[1]

وبإعتبار أن استخدام الوسائل القانونية في مواجهة السياسة العامة الإسرائيلية تعتبر شكلاً من أشكال النضال السلمي، سواء كان ذلك بالتوقيع على اتفاقيات جنيف، أو بالتوقيع على ميثاق روما لمحاكمة الاحتلال على جرائمه ضد العدوان المستمر، أو جرائم الاستيطان المستمرة، من خلال محاكمة إسرائيل وقادتهاحسب رأي البعض.

وكذلك لحماية أبناء شعبنا لعلهم يرتدعوا في المستقبل من عدوان جديد، سواء عسكرياً أو بالاستمرار بمصادرة الأراضي، وتغير الطابع الديمغرافي خصوصاً في مدينة القدس، لكنه بحاجه إلى إستراتيجيه شاملة، وأنه لن يكون فعالاً على الأرض كما هو متوقع من النخبة السياسية.

لكننا نعمل بخطوات سياسية بأدوات قانونية لتحقيق هدف سياسي، نذهب إلى منصة قانونية، ونستخدم هذه المنصة لتحقيق هدف سياسي، ولا تطويع للقانون الدولي لخدمة السياسة، لأن القانون موجود لجميع الناس.

فيما تعتبر النخبة الفلسطينية بأننا عبرنا ثلاث استراتيجيات منذ مأساة فلسطين لليوم من سنة 1965– 1982، عبرنا استراتيجية الكفاح المسلح، نقلتنا من لاجئين إلى سياسيين، ومن ثم عبرنا استراتيجية أخرى، وهي استراتيجية المفاوضات والمسار السياسي، أنشأت بموجبها سلطة ووزارات ورئاسة، لا تلك حررت فلسطين، ولا هذه حررت فلسطين، والآن ننتقل إلى مربع جديد وهو تدويل

[1] احمد المجدلاني، **مرجع سابق**.

الصراع، وهذا لن يحرر فلسطين أيضاً ولكن يبقي القضية الفلسطينية حية بذهن العالم كون أوروبا مشغولة باللاجئين، والعرب مشغولون في بحر من الدم، لأن لديهم تبدل للفصول، وليس ربيعاً عربياً، وبكل هذه الحالة التي نعيشها الآن فإن الجانب الاسرائيلي لا يبالي بأية قرارات عالمية، وأميركا تقف إلى جانبها بهذه اللامبالاة بخصوص القضية الفلسطينية، وفي ظل كل هذا الحراك، يجب أن نجد منصة شعبيه لتبيان مواقفنا.[1]

يعتبر الفلسطينيون أو النخبة السياسة بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة ملاذاً آمنا لتمرير والتصويت على قرارات تصب في مصلحتهم، كونه لا يوجد حق النقض(الفيتو)، كون الولايات المتحدة تنحاز وبشكل علني لإسرائيل.

لذلك أيقن الفلسطينيون بأن مجلس الأمن الدولي يعتبر أداة طيعة لخدمة مصالح الدول الكبرى التي لها مصلحة مع إسرائيل، خاصة أمريكا كونه تم استخدام حق النقض (الفيتو) أكثر من مرة لخدمة أهداف إسرائيلية.[2]

فيما يشعر بعض من النخبة السياسية الفلسطينية بأن حل الدولتين قد لفظ أنفاسه الأخيرة عمليا، كون المستوطنات قد التهمت معظم أراضي الضفة الغربية، وأنه لا يوجد أي تواصل جغرافي بين المدن الفلسطينية لإقامة الدولة.

---

[1] محمد اشتيه، **مرجع سابق**.

[2] رشاد، توام، **التحرير الوطني وحل الصراع بالطرق السلمية قراءة في التجربة الفلسطينية**، عدد 17-18، سياسات 2012، ص 63 وما بعدها.

وبزعامة نتنياهو نجحت إسرائيل بعمل تغيير جوهري على جدول أعمال الإدارة الأمريكية، بصرف أنظارها عن حل الصراع باعتباره مصلحة عليا لاستقرار المنطقة.[1]

وبعد ولادة الدولة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يحمل الرقم 19/67، والذي تحقق بالرغم من أساليب القمع والمنع، إلا أنه بأساليب النخبة السياسية الفلسطينية الخارجية قد تحقق، وبالتالي أصبح بمقدور الفلسطينيين إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، والانضمام إلى كافة المواثيق والمعاهدات والوكالات التابعة للامم المتحدة، فالمطلوب وحدة وطنية وحكومة الدولة، والعمل على إنجاز وثيقة الدستور بما يتلاءم مع المعاهدات الدولية وإنشاء محكمة دستورية.[2]

إن رؤية القيادة السياسية بتحقيق حلمها بإقامة دولة ذات سيادة، وعاصمتها القدس في حدود عام 1967، وتستند إلى مبادئ العدل والتسامح والمساواة وسيادة القانون، والفصل بين السلطات الثلاث، مع رعاية عائلات الأسرى والشهداء، وتقديم خدمات اجتماعية وصحية للمواطنين، حيث مازالت سياسة القيادة الخارجية تعمل من أجل إنجاز هذا الحلم الذي طال انتظاره بالأساليب السياسية والقانونية كافة.

يرى بعضهم: أن القيادة السياسية تسير بخطى ثابتة، فهي تبني مؤسسات الدولة من جهة، وتصارع الاحتلال من جهة أخرى بإقناع العالم بأن الفلسطينيين يستحقون دولة وفق قرارات الشرعية الدولية، وأن الاحتلال هو العائق الوحيد، لذلك ترى القيادة والنخبة السياسية الفلسطينية بأنه: آن الأوان بأن يحصل الفلسطينيون على حريتهم وحقوقهم التي كفلها القانون الدولي.

حيث كانت البداية من خطة الدكتور سلام فياض بإنهاء الاحتلال، وبناء مؤسسات الدولة، والتي كانت محط اعتراض الإسرائيلين، لانها شملت الأغوار، ومناطق ج التي تعتبرها إسرائيل منطقة حيوية لأمنها.

---

[1] انطون، شلحت، حكومة نتنياهو: **الاستيطان بدلا من الفاوضات**، سياسات، عدد 20 , 2012، ص95.

[2] نبيل، الرملاوي، **استحقاقات ما بعد قرار** الجمعية العامة رقم 19/67، سياسات، عدد 22 , 2012، ص22.

اذاً يجب أن يتوافر برنامج لأي حكومة تشجع على المقاومة الشعبية، وتكريس لنهج جماعي شعبي قابل للاستدامة بشرط أن يكون مقبولاً دولياً، ليكون هناك تفاعل ايجابي عالمي مع الشعب بأشكال متعددة.[1]

تحاول النخبة السياسية في فرض إسرائيل يهودية، بذات الوقت يسلك الفلسطينيون دروبا مختلفة للاستقلال، ولحماية البقاء في ظل تحالفات إسرائيل مع قوى فاعلة في المجتمع الدولي، فيما ترفض القيادة الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل.[2]

لكن هناك من يرى بأن هذه السياسة القانونية تؤكد على تصميم القيادة على نقل ملف القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، وأن هذا حق للشعب الفلسطيني بأن يقرر مصيره، وهذا مكفول في القانون الدولي، وأن الفيتو الأمريكي سوف يدعو القيادة الفلسطينية إلى دعوة الاحتلال إلى تحمل مسؤولياته كسلطة احتلال، ناهيك أن هذه السياسة تعزز الوحدة الوطنية الفلسطينية.

لكن لا بد من تشكيل غرفة عمليات من أصحاب الاختصاص من القيادة الفلسطينية، ولذلك لا بد من إعادة اللحمة والوئام إلى شطري الوطن، وإقامة انتخابات رئاسية وتشريعية، حتى تعزز من موقفنا أمام المجتمع الدولي، لذلك لابد من العمل بشكل جماعي، والتركيز على تعزيز الرأي العام العالمي لصالح القضية الفلسطينية.[3]

نلاحظ أن السياسة الخارجية حظيت بإنجازات هامة بتكريس الاعتراف بالدولة بهيئة الأمم، وكذلك تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة برفع علم فلسطين على أبنية الامم المتحدة، فهذا أيضا إنجاز بالرغم من رمزيته، لكن له دلالات كبيرة لكنه لن يغير حقيقة الشيئ على أرض الواقع.

وحيث أن القيادة تعمل بأقصى طاقة لديها من أجل حماية أبناء شعبنا، لكن إذا لم يكن هناك إرادة دولية تحول القرارات الشرعية الدولية إلى قرارات ملزمة، تبقى هذه القرارات ذات طابع أخلاقي،

---

[1] محمد، ابو دقة، **قرار الجمعية العامة بشأن مركز فلسطين في الامم المتحدة**، سياسات، عدد 10 , 2009، ص74.

[2] د. سعيد يقين، **عضوية دولة فلسطين في الامم المتحدة**، ابعاد سياسية، سياسات عدد 32 , 29 2015.

[3] د. صائب عريقات، عضوية **دولة فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة الملف القانوني – السياسي – الإجرائي والإعلامي** الدراسة، رقم (7)، تمنشورات دائرة شؤون المفاوضات، رام الله، تموز 2011، ص26.

والذي يمثل الإرادة الدولية هي أمريكا الذي مازالت توفر الحماية والغطاء لإسرائيل لكن هذه السياسة لن تستمر إلى الأبد.

لقد حددت القيادة الفلسطينية بسياستها القانونية الخارجية أولويات ومعاييرمن خلال الانضمام للمعاهدات والمواثيق الدولية لتجسيد الدولة، فكان لها أولويات فورية بالتوقيع على 15 ميثاقا واتفاقية وبرتوكولا لحماية الشعب الفلسطيني، وأن ذلك إن دل على شيء فإنه يدل على التزام دولة فلسطين بالقانون الدولي الإنساني،وكان لدى القيادة سياستها القانونية أولوياتها خلال فترة الانضمام للمزيد من الاتفاقيات، ولكن كان هناك أولويات مصيرية، كالانضمام لميثاق روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية (1998)،وقبول فلسطين اختصاص محكمة الجنايات الدولية بموجب المادة 12 .

وكذلك الانضمام لمحكمة العدل الدولية لكن بحاجة إلى توصية من مجلس الأمن بموجب المادة 93(2) من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تكون العضوية فيه من خلال شروط تضعها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاعتماد على توصية مجلس الامن.[1]

لكن ما الذي تريده القيادة الفلسطينية بسياستها الخارجية من الحكومة الإسرائيلية؟ تقوم إسرائيل بالإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى التي كان المتفق عليها، وخلق أجواء مناسبة للمفاوضات، ووقف شامل للأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية والضفة كافة، وعودة مبعدي كنيسة المهد والإفراج عن الأسرى بما فيهم أحمد سعدات ومروان البرغوثي والشوبكي وأعضاء التشريعي والنساء والأطفال،وفتح المؤسسات المغلقة والمكاتب في القدس الشرقية، وإعادة الأوضاع إلى ماكانت عليه في 28 سنتمبر من عام 2000، و الموافقة رسميا على استمرار المفاوضات ضمن

[1] د. صائب عريقات، **الاجراءات القانونية واجبة الإتباع لحصول دولة فلسطين على العضوية في المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة والانضمام للاتفاقيات والبروتوكولات والمعاهدات والمواثيق الدولية، دراسة، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينيه**، رام الله، 2013، ص3.

سقف زمني محدد على أساس مبدأ حل الدولتين على حدود 67، وحل مواضيع قضايا الوضع النهائي كافة.[1]

لكن مع توقف المفاوضات وتراجع الإدارة الامريكية عن مواقفها المعلنة تجاه القضية الفلسطينية، ووقوفها كسد منيع ضد أي قرار يتخذ ضد إسرائيل، وإصرار حكومات إسرائيل المتعاقبة على عدم الموافقة على حل شامل وعادل على أساس قرارات الشرعية الدولية، وأمام عدم وجود سياسة خارجية واحدة معتمدة من الاتحاد الأوروبي،ومع سياسة التجاذب في الدول العربية والإقليمية وخصوصا إيران وتركيا، وانشغال الدول العربية في مشاكلها الداخلية، بالإضافة إلى قطاع غزة الذي مازال منفصلا عن الضفة، فذهبت القيادة الفلسطينية للحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني من خلال القانون الدولي والشرعية الدولية للضغط على الحكومة الاسرائيلية، وفضح ممارساتها،أما الإشكاليات التي تواجه القيادة الفلسطينية للعودة إلى طاولة المفاوضات، فهي مواقف الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو التي تعتبر أن القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، والاستمرار ببناء المستوطنات مع سيطرة إسرائيل على المعابر والحدود كافة، وكذلك الاعتراف بدولة اسرائيل دولة يهودية .

ويرى بعضهم أن ممارسات إسرائيل الاستيطانية، وتهويد القدس، وفرض الحقائق على الأرض، وجدار الفصل العنصري، لن تنشئ التزاماً ولن تخلق حقا، لكن لا بد من تكثيف الجهود مع المجتمع الدولي، ولا بد من الذهاب إلى سويسرا كونها الدولة الحاضنة لميثاق جنيف الرابع لعام 1949، ودعوة الدول المتعاقدة لتطبيق مبدأ حماية المدنين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وهذا يعتبر جزءا من السياسة القانونية للقيادة.

ويجب على القيادة الفلسطينية أْن تبقى على تواصل مع دول الاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة، والصين، واليابان، واللجنة الرباعية، وباقي المجموعات الدولية من أجل إقناعها بضرورة استصدار قرار من مجلس الأمن لترسيم الحدود على الرابع من حزيران، وإنهاء الإحتلال للعيش

[1] د.صائب عريقات، **ماذا بعد انضمام دولة فلسطين للمواثيق الدولية** ال 15، في 2014/4/1، نيسان 2014، ص 27 وما بعدها.

بسلام وأمان جنبا إلى جنب مع إسرائيل، مع رفع مكانة فلسطين إلى دولة كامل العضوية، وأن تبقى القيادة متمسكة في خطواتها المستقبلية بالقانون الدولي وقواعده.[1]

ترى القيادة الفلسطينية باستخدام سياسة قانونية خارجية من خلال تحديد الأولويات والمواثيق الدولية للانضمام لها، وذلك من أجل توفير الحماية للشعب الفلسطيني، و تعزيز مؤسسات وقدرات الدولة دوليا وإقليميا ومواجهة الإملاءات والمستوطنات، وفرض الحصار والإعلان ومواجهة الجرائم المرتكبة من المستوطنين بحماية الجيش الإسرائيلي، وكذلك توفير الحصانة للدبلوماسيين الفلسطينين،هذا يؤكد بالتزام فلسطين بالقوانين والمواثيق الدولية، وأن خيار القيادة الفلسطينية هو إقامة الدولة الفلسطينية ذات سيادة على أراضي 67 ضمن عملية السلام سياسية محددة بسقف زمني، وبرعاية دولية، وضمن قرارات الشرعية الدولية .[2]

وتستند القيادة والنخبة السياسية بسياستها ضد الإستيطان، باعتبارها مخالفة لقواعد القانون الدولي والقانون الانساني الدولي، ومخالفة لكل الأعراف والمواثيق الدولية، وقد تضمنه عدة قرارات لمجلس الأمن بهذا الخصوص، و كذلك تشكل انتهاكا لإتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، و التي نصت في مادتها 49 : بأنه لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل جزءا من سكانها المدنيين أو تنقلهم إلى الأراضي التي تحتلها، و كذلك في 8 تموز 2004 قررت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري بأن الجدار وما يصاحبه من استيطان وبنيه تحتية وطرقات لاستعمال الإسرائيلين فقط يشكل إنتهاكا للقانون الدولي، ولالتزامات إسرائيل بوصفها قوة احتلال، إذن، تعتمد القيادة على مجابهة الاحتلال بسياسة قانونية ترتكز فيها على قرارات الأمم المتحدة وأحكام المحاكم الدولية وهذا ما يحصنها، و يجعلها تكسب الرأي العالمي.[3]

---

[1] د. صائب عريقات، **الموقف السياسي على ضوء التطورات مع الادارة الامريكية، والحكومة الاسرائيلية واستمرار، انقلاب حماس، التوصيات والخيارات**، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رام الله، 2008، ص3 وما بعدها

[2] د. صائب عريقات، **ماذا بعد آذار**، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رام الله، تشرين اول 2014، ص 1

[3] د. صائب عريقات، **الاعتراف بفلسطين استثمار في السلام، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية**، دون سنة نشر، ص23.

فيما اقتنعت القيادة الفلسطينية بعد التوقيع على اتفاق أوسلو بأن الدبلوماسية فن ينص، وقانون يلزم، مع تطور العلاقات الدولية، وقد اكتسبت ظاهرة الدبلوماسية أهمية بالغة، إذ تحتل الموقع البارز والأساسي في مسار العلاقات الدولية، وهي المدخل الأساسي الذي من خلاله تتحقق سياسة السلم والحرب، وتحقيق حماية مصالح الدول والأفراد ورعايتها،وهذا ما تبنته النخبة السياسية الفلسطينية، وأن الدبلوماسية سلاح، وقد يكون هذا السلاح منجياً في بعض الظروف والمعارك،وأمضي وأقوى من القوة العسكرية، فهناك شعوب حققت بواسطة الدبلوماسية الواعية إنتصارات مميزة ضد الأعداء، وحيث حققت القيادة الفلسطينية بالحنكة والمراوغة والمهارات الدبلوماسية نجاحا، و تغلبت على إسرائيل في بعض المحافل الدولية .[1]

لقد اعتمدت القيادة الفلسطينية في سياستها الخارجية القانونية على معايير اعتمدت للانضمام للمواثيق الدولية، بعد أن أصبحت فلسطين طرفا متعاقدا ساميا لمواثيق جنيف الأربعة لعام 1949 في 2 نيسان 2014، وبعد أن أصبحت عضوا في ميثاق لاهاي 1907 بتاريخ 1 حزيران 2014، بالإضافة إلى المواثيق الأخرى ونجاح القيادة بالانضمام لها.

من واقع الشعب الفلسطيني فإنه في حالة الدفاع عن النفس يواجهون الآلة العسكرية المجنونة بأجسادهم العارية، فإسرائيل تمارس إرهاب الدولة من إعدامات واعتقالات واغتيالات وعقوبات جماعية، وهدف إسرائيل محدد هو تدمير خيار الدولتين، واستبداله كما يريد نتنياهو بدولة بنظامين، أي دولة أبرتاهيد فلا توجد دولة تمارس حربا دون هدف سياسي، حيث تهدف هذه الحرب إلى تدمير القانون الدولي، وتدمير خيار الدولتين، ويعتقد نتنياهو بأن أمامه فرصة الآن على ضوء ما يحدث من تحالفات وإختلافات روسي وأمريكي وتخبط عربي.

فالقيادة الفلسطينية تحاول توفير الحماية لأبناء شعبنا، وتوفير كل ما يلزم بإمكانياتنا الضئيلة، فيما يتعلق بالعرب فهم يدعموننا في كل الإجراءات القانونية التي نقوم بها سواء في ملف محكمة الجنايات أو بالانضمام للمواثيق والمعاهدات الدولية، فالذي يريد أن يحارب الإرهاب ويريد السلام

---

[1] د. علي حسين الشامي، تقديم د. سليم الحص – مقدمه بقلم د. محمد المجدوب، **الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**، دار العلم للملاين – بيروت الطبعة الاولى،1990، ص 14 وما بعدها.

والاستقرار في المنطقة، لا يمكن أن يتم له ذلك دون تجفيف مستنقع الاحتلال الإسرائيلي، هذا ما نحاول أن نقوم به أمام العالم لأن الإرهاب أعمى.

ما يقوم به الفلسطينيون هو دفاع عن النفس، وعن حريتهم، أما ما تقوم به إسرائيل فهو دفاع عن الاحتلال، وعن الاستيطان، وعن الإرهاب المنظم، ولكن في نهاية المطاف الدول عبيد لمصالحها، فلو شعرت الولايات المتحدة أن مثل هذه المواقف ستؤثر على مصالحها في المنطقة، وعلى قواعدها الكثيرة، وعلى علاقتها التجارية والصناعية في هذه المنطقة، باعتقادي لكان الوضع مختلفا، لكن آن الأوان للتحدث مع أصحاب القرار من الولايات المتحدة وأروبا بلغة المصالح التي لا تفهم غيرها.

المطلوب من القيادة الفلسطينية والفلسطينيين إنهاء الانقسام، وتحقيق الوحدة الوطنية، لذا لا يوجد ما نختلف أو نقتتل حوله، فالضفة وغزة والقدس مناطق محتلة ونحن نبذل، وسنبذل كل جهد لانهاء هذا المشروع السياسي الإسرائيلي،ولن نسمح باستمرار الوضع كما هو عليه، فنحن شعب نسعى للسلام، و لكن لن يكون دون ثمن، و الثمن هو استقلال فلسطين على حدود 1967، وحل جميع القضايا والوضع النهائي للاجئيين، والأسرى استنادا لقرارات الشرعية الدولية، أما فيما يتعلق بالسلطة الوطنية الفلسطينية، فهي ثمرة الكفاح للشعب الفلسطيني، الهدف من السلطة هو بناء مؤسسات الدولة للمضي قدما من الاحتلال إلى الاستقلال، نتنياهو يحاول عبر استراتيجية الجديدة أن يجعل من السلطة سلطة دون سلطة، وأن يجعل احتلاله دون كلفة،وأن يبقي قطاع غزة خارج القضاء الفلسطيني إدراكا منه بأن لا دولة فلسطينية دون قطاع غزة، ولا دولة فلسطينية في قطاع غزة، وبالتالي الهدف السياسي الإسرائيلي واضح، وهو تدمير المشروع الوطني،وتدمير خيار الدولة الفلسطينية المستقلة، فنحن لا نملك دبابات، ولا آليات عسكرية، ولا يوجد جيوش عربية واقفة على الحدود لتحرير فلسطين، ونحن نمنعها، لكن المشروع الإسرائيلي بإيجاد دولة بنظامين هذا سيهزم،.لكن لدينا الإرادة والتصميم، والشعب الفلسطيني لن يقبل بإبقاء الوضع على ما هو عليه، فالاحتلال إلى زوال، والاستيطان لن يخلق حقا، و لن يُنشئ التزاما، والحقيقة الباقية هي عروبة

هذه الأرض، فليدرك العالم كله بأن مفتاح السلام في المنطقة والعالم هو حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية، وأروبا تدرك ذلك حيث بدأت بوسم بضائع المستوطنات.

الرؤية هي أن الاحتلال إلى زوال، والشعب الفلسطيني لديه التصميم لإدراك الحرية والاستقلال، وما تقوم به إسرائيل من إملاءات واعتقالات واغتيالات وحصار، هي تصرفات جيوش مهزومة، ونحن في طريقنا لإعادة فلسطين إلى خارطة الجغرافيا.

استراتيجيتنا في الأساس ترتكز على قيام دولة فلسطينية على حدود 1967، وخياراتنا مفتوحة بالانضمام إلى المواثيق والمنظمات والمحاكم الدولية كافة، نخوض سياسية قانونية، والعيب ليس سعينا للسلام، ولكن العيب في الاستيطان والإملاءات حيث أن للشعب الفلسطيني 37 كيلومترا على البحر الميت، وحقوقا مائية في نهر الأردن، والقدس الشرقية عاصمة لفلسطين، وممراً بين الضفة وغزة، نحو سياستنا وأصواتنا في الأمم المتحدة واضحة ومحدودة، ومدعومين من العالم أجمع، هذا جاء نتيجة سياستنا مع العالم.[1]

ونحن نعتبر بأن الخطاب القانوني لدعم موقف خارج المقاربة الامريكية يتطلب حشد طاقات فلسطينية عربية .وترى النخبة الفلسطينية من ناحية واقعية أيضا بخصوص الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال المادة 42 من أحكام لاهاي لعام1907، والتي تعتبر منطقة محتلة عند خضوعها لسلطة جيش عدو، وهذا ما ينطبق على القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، وقد حددت الدول المتعاقدة في ميثاق جنيف الرابع لعام 1949، و محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري لعام 2004، و كذلك الهيئة الدولية للصليب الأحمر، والأمم المتحدة، بأن الأراضي الفلسطينية لعام 1967 بما فيها القدس الشرقية أرض محتلة.

وإن ما قامت به إسرائيل من إعادة انتشار في قطاع غزة لم يغيرمن وضع قطاع غزة، على اعتبار أنه جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث مازالت إسرائيل تحاصره بحرا وبراً وجواً، وتتحكم في المعابر وبحركة البضائع والأفراد، كما ترى النخبة الفلسطينية أن هناك مسؤوليات مترتبة على

[1] . مقابلة شخصية، مع د. صائب عريقات، **امين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئيس دائرة المفاوضات** بتاريخ 2015/9/18 اريحا.

سلطات الاحتلال، بالحفاظ على القانون والنظام العام وحماية المدنيين، ومسؤوليتها عن السكان المدنيين بما يشمل أيضا الصحة، وعن الأوضاع الإنسانية والتعليم،والجريمة والعقاب، وعدم نقل السكان في أي اتجاه، وعدم مصادرة الأراضي أو مصادرة الممتلكات الخاصة، وهدم البيوت، و كما حرمت العقوبات الجماعية بأي شكل من الأشكال، وأن هذا ما حددته المواد في أحكام لاهاي لعام 1907 بموجب نص المواد 53,55,56, 33,34,42,43،وكذلك ما حددته المواد عن ميثاق جنيف الرابع لعام 1949 وهي 2,43,47,49,50,51,55,73,74,75,76,78 .

وكما ترى النخبة الفلسطينية بأن سلطة الاحتلال تقوم بانتهاك أبسط حقوق الإنسان الفلسطيني، ومخالفات فاضحة لميثاق جنيف الرابع لعام 1949، ولأحكام لاهاي لعام 1907، حيث تحاصر اكثر 1,5 مليون في قطاع غزة بشكل غير إنساني، وأقامت جدار فصل عنصري في الضفة الغربية، وهو أشد وأخطر من نظام الأبرتايد الذي كان قائما في جنوب أفريقيا، ناهيك عن ضم القدس الشرقية، وإغلاق المؤسسات التابعة للمنظمة بشكل غير شرعي، بالإضافة إلى بناء المستوطنات وهدم البيوت، وتهجير السكان، في حين لا تتحمل أيا من مسؤولياتها تجاه المدنيين في الصحة والتعليم والمياه والبيئة والزراعة وغيرها من المجالات، لذلك تقوم النخبة الفلسطينية بالمطالبة بتطبيق إتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949 على الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967 بما فيها القدس الشرقية.[1] بإعتقادي بأنه لا يوجد إختلاف بما ذكر لكن السؤال المطروح كيف يمكن معالجة هذه الانتهاكات بالمقدرات الفلسطينية؟

المبحث الثاني: خطاب المجتمع المدني ومواقف أكاديمية

نعتبر بأن هناك موقفا آخر من أنصار حركة BDS، ويحاول أن يأخذ نهج جنوب أفريقيا ولديها رؤية مختلفة للقانون الدولي من ناحية سياسية خارجية،فهي تختلف عن نهج النخبة الحاكمة الذي يعتمد على النهج التقليدي التفاوضي،أما نهج bds الذي يدعو إلى سياسة أخرى، وهو عزل الاحتلال والاستعمار الإسرائيلي في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية والأكاديمية كافة،

[1] د.صائب عريقات، تموز، دراسة **رقم 4 بعنوان انسداد المحادثات المباشرة والخيارات، رئيس دائرة شؤون المفاوضات،** منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رام الله، تشرين ثاني 2010 ص 42 وما بعدها

حتى ترضخ وتنصاع للقانون الدولي بإنهاء الاحتلال للأراضي التي احتلتها عام 1967،.وقد باشرت الحملة الفلسطينية للمقاطعة الثقافية والأكاديمية للإسرائيلين عام 2014، و أيضا تم تأسيس حملة وطنية فلسطينية لقيادة حركة BDS، لنتمكن من التنسيق مع حركة المقاطعة من أجل عمل حملات مقاطعة وسحب استثمارات[1] ونلاحظ بأن هذه الحركه لا تتلقى دعما على المستوى الرسمي كما يجب، مع العلم بأنها حققت نجاحات على المستوى العالمي، وكذلك لا نجاحات على مستوى المحلي بالمقاطعة فهناك إغراق شبه كامل بالبضائع الإسرائيلية، ولا عزوف عنها شعبيا، وهذا يرجع باعتقادي لسببين: لعدم الوعي، ولجودة المنتج الاسرائيلي، ولرداءة المنتج الفلسطيني، وغلاء ثمنه.

كما دعت هذه الحركة بالضغط على الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها في اسرائيل، وفرض عقوبات عليها، و كان النشاط الأكبر في أوروبا بمقاطعة بضائع المستوطنات، مما ألحق خسائر كبرى بانسحاب شركات من عطاءات ومشاريع من إسرائيل، وبعض صناديق الضمان الاجتماعي الأوروبية بسحب أرصدتها من البنوك الإسرائيلية، و كذلك على المستوى الأكاديمي بعدم التعامل مع جامعات إسرائيلية لها فروع في المستوطنات، كالجامعة المقامة في مستوطنة أرئيل، وقد أدى ذلك إلى نجاح الحملة عندما أخذ الاتحاد الأوروبي قراراً بوسم بضائع المستوطنات[2].

هناك توجهات لدى الاتحاد الاوروبي لوضع علامات منشأ على منتجات المستوطنات المقامة على الاراضي المحتلة عام 1967 كافة، و عدم التعامل بشكل مباشر أو غير مباشر معها، بالإضافة إلى عدة مجالات، كذلك منها الرياضية والبنكية والصحية والمالية و القروض سواء أكانت مؤسسات أو اشخاصا أو شركات عامة أو خاصة أو منظمات حكومية، وبالتالي هذه التوجهات هزت حكومة إسرائيل، وقد بُعثت رسالة موقعة من 13 من وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي بتاريخ 12 نيسان 2013 إلى البارونة كاثرين أشتون المفوضة السامية للعلاقات الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، وقد عبروا فيها عن تأييدهم ومساندتهم بإنجاز وضع الإشارة على بضائع

---

[1] مقابلة مع عمر ألبرغوثي، **ناشط حقوق إنسان وعضو مؤسس في حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها** (BDS)، بتاريخ 14 /2015/9

[2] مقابلة شخصية، خالد صبح، 2015/9/7 **عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني**، مخيم الفارعة، طوباس.

المستوطنات، وأن هذا العمل ضروري للبائع والمستهلك في أوروبا، لتحديد خياره ولعدم خداعهم بمعلومات غير صحيحة، ولحماية المستهلك الأوروبي والقوانين المتعلقة لعلاقات الإنتاج.

وقد وصفت الحكومة الاسرائيلية توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن المستوطنات بالهزة الارضية.[1]هناك من يرى بأن حركة BDS أكثر فعالية حصلنا عليها في العالم في استراتيجيتنا والضغط على إسرائيل من خلالها، وهذا الذي يكلف إسرائيل وهو الذي يهددها حقيقة، وهي تستقطب كل نشاط شعبي في كل مكان، ولا يخشى أحد الانضمام إليها كونها شعبية وليست رسمية، وأنه لا دور للسلطة بها كون عليها التزامات موقعة مع إسرائيل.[2] لذلك نقترح بأن الأولى بنا إذا لم نستطع على المستوى الرسمي الدعوة لمقاطعة البضائع كونه لديهم التزامات موقعة، أن يكون هناك وسم على المنتجات الإسرائيلية كافة، ووسم على المنتجات الوطنية كافة مع دعمه لتحسين جودته، ولتقليل ثمنه، ومن ثم توعية المواطنين، ويكون القرار شعبيا تلقائيا.

وتعتبر حركة BDS ونهجها جنوب أفريقي ضد الأبرتهايد،وتعتبرعنصرا رئيسا في نضالنا الوطني البديل، واستراتيجية وطنية بديلة عن المفاوضات تعتمد على كفاح على هذه الأرض ضد سياسات الاستيطان، بمعنى المقاومة الشعبية، و تدويل النضال من خلال ملفين: ملف المقاطعة و حركة BDS في العالم والتي تضغط على إسرائيل، وتعزلها كما حدث في جنوب أفريقيا، ومن خلال نقل ملفنا إلى الأمم المتحدة وجميع المؤسسات التي لها علاقة بالقانون الدولي .[3]ونستخلص بشكل عملي بأن بعض الفصائل تدعم حركة المقاطعة إعلاميا دون إتخاذ إجراءات على الأرض بشكل منظم واستراتيجي.

ويعتبر تعاون الشركات مع إسرائيل كشركة GUS الأمنية البريطانية التي تقوم بتركيب الكاميرات داخل السجون الإسرائيلية والمعسكرات والشركات التي تقوم بتنفيذ مشاريع البنية التحتية في القدس

---

[1] الدكتور صائب عريقات، **لماذا الموافقة على استئناف مفاوضات الوضع النهائي؟، الدراسة رقم(14)**، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رام الله، ايلول 2013، ص22 وما بعدها.

[2] مقابله شخصيه، د.نبيل شعث، **مرجع سابق.**

[3] مقابلة شخصية، مع د. ماجدة المصري، **وزيرة الشؤون الاجتماعية سابقا، عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية**، نابلس بتاريخ 2015/9/2.

الشرقية مع شركات إسرائيلية كالقطار الخفيف يشكل ذلك انتهاكا واضحا للقانون الدولي.[1]وهناك من يرى أن القطاع الخاص الفلسطيني لم يقدم واجبه بالشكل الصحيح تجاه المقاطعة سواء في الجودة أو السعر بالمقارنة مع أسواق إسرائيلية قريبة من مدن فلسطينية التي تبيع بنصف السعر كشركة رامي ليفي مما ألحق ضربة للمقاطعة بتوجه بعض الفلسطينيين لهذه الأسواق، لذلك نحن بحاجة إلى تغيير السلوك، والوعي والقيام بحملات تثقيفية وبحاجة إلى دعم حكومي [2]علما بأن دور الحكومة الفلسطينية يقتصرعلى سياسة مقاطعة بضائع المستوطنات، و التي أصبحت قانونا دون أن يكون لها أي دور رسمي في حركة المقاطعة BDS

لذلك يجب أن يتم وضع لاصق مرئي على البضائع الإسرائيلية في الأسواق، للفت النظر لمراجعة الشخص نفسه لشراء البديل، وأن هناك تفاوتا كبيرا من ائتلافات وأطر المجتمع المدني تجاه المقاطعة، في تفعيل هذه الأطر لحملات مقاطعة عينية ومؤثرة في قطاعها،[3] نلاحظ بأن القطاع الخاص يجب أن يتحمل جزءا من المسؤولية الوطنية للمشاركة ولإنجاح حركة المقاطعة ودعم المستوى الرسمي له من خلال تخفيض الضرائب، وهكذا يكون هناك تشاركية في دعم المقاطعة. لكن لا بد من استنفاد السبل المتاحة كافة باستخدام أدوات قانونية وسياسية لتذكيرالعالم بأن إسرائيل دولة خارقة للمواثيق والمعاهدات الدولية كافة.[4] كذلك نعتبر أن هناك خطابا أكاديميامختلفا عن الخطاب الرسمي، يرون بأن التوجه للمنظمات الدولية نتيجة ردة فعل، وليس استراتيجية، وأن هذه الخطوة رمزية في نظر بعضهم، مع العلم بأن هناك من يرى بأن حل الصراع لا يقتصر على الانضمام إلى منظمة دولية هنا أو هناك، ولا يمكن حله بالقانون الدولي كون أداة التنفيذ ضعيفة

وأن اللجوء إلى الأمم المتحدة والمسالك الدولية هروب من الواقع الداخلي الفلسطيني، وعلينا بناء مجتمع قادر على مواجهة التحديات ودعم خطوات المقاطعة[5]

---

[1] مقابلة شخصية، تيسير خالد **عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية**، نابلس، بتاريخ 2015/9/19

[2] مقابلة شخصية مع خالد صبح، **عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني**، مخيم الفارعة، بتاريخ 2015/9/7

[3] مقابلة مع عمر البرغوثي، **مرجع سابق**

[4] مقابلة شخصية مع مراد جاد الله، **باحث قانوني مؤسسة الضمير** رام الله بتاريخ 2015/9/13

[5] د. عبد الستار قاسم، **محاضر في جامعة النجاح الوطنية، كلية الاقتصاد، العلوم السياسية** – نابلس 2015/10/13

لكن هذا لا يعني بأن نقف مكتوفي الأيدي ولا نقوم باللجوء إلى المنظمات أو المحاكم الدولية للحد من الجرائم المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، كونها قد تصبح عنصرا رادعا وتحد من تحرك الساسة الإسرائيليين في الخارج، مع العلم بأننا ننضم للاتفاقيات الدولية أغلب الأحيان دون تحفظ، وهذا يخلق إشكالية ومعضلة في بعض القوانين الداخلية، كوننا بمجرد الإنضمام نكون بحاجة إلى موائمتها مع القانون الدولي، والتي تختلف عن قوانيننا، وأن الإنضمام أصبح مجرد ورقة سياسية ضاغطة تستخدمها القيادة الفلسطينية وفق ما تشاء[1]

لكن بمجرد انضمامنا لميثاق روما علينا تنفيذه في ملاحقة من يقترف جرائم حرب ومحاسبته، أو جرائم ضد الإنسانية أياً كان على أرضنا في محاكم داخلية.[2]

مع العلم بأن مؤسساتنا ومعاهدنا الحقوقية لديها القدرة والإمكانيات للتعامل مع المحكمة الجنائية الدولية[3] لكن يجب ألا يقتصر اللجوء إلى محكمة الجنايات الدولية بل يتعدى ذلك إلى المحاكم الوطنية للدول الأوروبية.[4]

فيما أصبحنا شخصا من أشخاص القانون الدولي، وأصبح لدينا مركز قانوني مما كان له أثر بانضمامنا إلى العديد من المواثيق والمعاهدات والمنظمات الدولية، وترتب علينا مجموعة من الالتزامات والحقوق أهمها موائمة التشريعات الداخلية مع القوانين الدولية، لكن نحن نتعامل مع قضية الاستحقاقات الدولية، أو تفعيل القانون الدولي وإدانته في معركة النضال الفلسطيني ضد

---

[1] د. نائل طه، محاضر **في كلية القانون**، جامعة النجاح، نابلس 2015/10/12

[2] د. مؤيد حطاب، محاضرة **بعنوان فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية، تبعات على النظام القانوني الداخلي وعلى الصراع الفلسطيني الاسرائيلي بتاريخ** 2015/10/29، جامعة النجاح.

[3] د. جوني عاصي **محاضرة بعنوان فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية، تبعات على النظام القانوني الداخلي وعلى الصراع الفلسطيني الاسرائيلي** بتاريخ 2015/10/29 المعهد الكوري، جامعة النجاح

[4] د. علي خشان **محاضرة بعنوان فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية، تبعات على النظام القانوني الداخلي وعلى الصراع الفلسطيني الاسرائيلي** بتاريخ 2015/10/29 المعهد الكوري، جامعة النجاح

الإسرائيلين بمنطق ردة الفعل، وتشكيل ضغط على الإسرائيليين أو الجانب الدولي من أجل تحقيق مكاسب سياسية، أي انها ليست استراتيجية.[1]

وحيث أننا لغاية هذه اللحظة لم تُعدل قوانيننا الداخلية بخصوص اختصاص محكمة الجنايات الدولية، ولم نَحله إلى ميثاق روما باعتماد الجرائم المنصوص عليها في ميثاق روما كافة، ولم نصدر قانونا جديدا بذلك، ففي حالة ارتكاب جرائم تكون المحكمة الجنائية الدولية هي المخولة، سواء أكانت القضايا المرفوعة ضد الإسرائيليين أو الفلسطينيين، وهذا يشكل نوعا من الخطر على المقاومين الفلسطينيين.[2]

صحيح بأن هذه الخطوة إيجابية وبناءة بحصول فلسطين على وضع دولي في الأمم المتحدة، لكننا بحاجة إلى خبراء قانونيين محليين ودوليين لكي نتفهم النتائج التي تترتب على كل خطوة كافة.[3]

وقد جاء التوجه إلى القانون الدولي وإلى الشرعية الدولية بسبب فشل المسار التفاوضي، و فشل الضغوط التي مارسها المجتمع الدولي على إسرائيل لإلزامها بالشرعية الدولية، لكن استخدام الأدوات القانونية من قبل القيادة الفلسطينية ليس ناضجا حتى الآن، نظرا لأن الرؤية السياسية ليست واضحة، وأن استخدام هذه الأدوات أداة ضغط للرجوع إلى طاولة المفاوضات، لذلك نحن بحاجة الى مأسَسِة القرار السياسي الفلسطيني للوصول إلى نتائج أكبر، كون المشهد السياسي الفلسطيني فيه كثير من الفوضى، نظرا لاستمرار الانقسام،ولعدم وصول المسار السياسي إلى أي نتائج، وهناك متغيرات ميدانية بمصادرة الأراضي والاعتداءات المتكررة من قتل وحرق للبشر، وعدم مقدرة الجانب الرسمي الفلسطيني على عمل شيء.[4]

---

[1] د. محمد شلالدة **محاضرة بعنوان فلسطين و المحكمة الجنائية الدولية , تبعات على النظام القانوني الداخلي و على الصراع الفلسطيني الاسرائيلي** بتاريخ 2015/10/29 المعهد الكوري , جامعة النجاحقابلة مع الدكتور ايمن عودة

[2] د. معتز قفيشة **محاضرة بعنوان فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية، تبعات على النظام القانوني الداخلي وعلى الصراع الفلسطيني الاسرائيلي** بتاريخ 2015/10/29 المعهد الكوري، جامعة النجاح

[3] مقابلة شخصية، د. رزق سمودي، **محاضر في كلية القانون، الجامعة الامريكية**، جنين، 2015/10/10

[4] مقابلة مع الدكتور ايمن عودة، **عميد كلية الآدب الجامعة الامريكية**،2015/10/10.

كذلك لا توجد استراتيجية قانونية وطنية في مسألة تفعيل القضية الفلسطينية، لذلك يجب أن تكون الاستراتيجية القانونية موازية للسياسية[1] نستنتج من ذلك بأن جميع الفئات تنادي بضرورة أن يكون لدينا استراتيجيه قانونيه لكن ما الذي يمنع من ذلك؟ لماذا لا يكون هناك إجماع حقوقي أكاديمي من الجميع لإنتاجهذه الاستراتيجية؟

فيما تعتبر النواحي والأدوات القانونية باستخدامها في السياسة الفلسطينية، هما أنجح أدوات نستطيع أن نستخدمها بوجه حضاري ضد الاحتلال، وبالمقاومة الشعبية التي شرّعتها القوانين الدولية، و يمكن أن توصلنا إلى نتائج، لكن بحاجة إلى وفاق وطني.[2]لكن هناك من يرى على الرغم من التطرف اليميني والتصعيدالحالي لاحتلالها الوحشي والقمعي، إلا أن أوروبا لاتزال متواطئة إلى حد كبيرفي دعم الاحتلال الإسرائيلي والانتهاكات للحقوق الفلسطينية، على الرغم من الكلام الفارغ القادم من الاتحادالأوروبي حتى أن الضجة التي تم إثارتها في تل أبيب حول وضع علامات الاتحاد الأوروبي على المنتجات من المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينيةالمحتلة،لا يمكن أن يخفي حقيقة أن علاقة أوروبا مع إسرائيل تتعارض مع القيم التي يتبناها الاتحاد الاوروبي،إضافة إلى تجاهل إسرائيل التزاماتها بموجب القانون الدولي، وعلى وجه الخصوص قرارمحكمة العدل الدولية في عام 2004ضدالجدار الإسرائيلي غير المشروع.

فيما يحافظ الاتحاد الأوروبي على شبكة من العلاقات العسكرية، والأبحاث في مجال الأسلحة، والمعاملات المصرفية والتجارية مع شركات إسرائيلية والبنوك والمؤسسات التي تورطت عميقا في انتهاك حقوق الانسان، ويعتبر الاتحاد الاوروبي أهم شريك لاسرائيل حيث يدعم المستوطنات بملايين الدولارات بالاضافة الى حجم العلاقات التجارية التي تقدر بالمليارات.

وقد دعى أكثرمن 300 من النقابات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى من جميع أنحاء أوروبا دول الاتحاد الأوروبي لوقف دعمها لجرائم إسرائيل، بما في ذلك تعليق اتفاق الشراكة، وأيدالدعوة أكثر من60من أعضاء البرلمان الأوروبي.

---

[1] د. ياسر عموري **عميد كلية الحقوق في جامعة بير زيت** بتاريخ 2015/10/19، جامعة بير زيت.

[2] د. سميح العبد، **رئيس مجلس الاسكان الفلسطيني**، بتاريخ 2015/10/26 في قرية العقبة، طوباس.

ويواصل الاتحاد الأوروبي توفير التمويل للشركات العسكرية الإسرائيلية والصناعات الجوية الإسرائيلية، التي اتهمت بالتواطؤ في جرائم الحرب الإسرائيلية ضد الإنسانية.[1]

إن القيادة الفلسطينية لديها عدة عوامل داخلية وخارجية تؤثر في صنع سياستها الخارجية، وفي صنع القرار فهناك داخليا موارد طبيعية مستحدثة للكيان السياسي، سواء أكانت مادية أو معنوية ناهيك عن الضغوط الداخلية من الأحزاب المعارضة، وكذلك ليس للقيادة مصادر أموال ثانية ومقدرات طبيعية واقتصاد وطني قوي ومنافس، وله طابع مستقر ودائم، لذلك سياستهم مرهونة بيد المانحين.[2] لذلك نقترح بضرورة استنفاد الوسائل المشروعة كافة للوصول إلى حل دائم. لكن إذالم تسفر عن حل جذري لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وبقيت القضية الفلسطينية دون حل فإنه سيشكل تهديدا دائما ومستمرا للسلم والأمن الدوليين.[3]

وبعد إخفاق تجربة المفاوضات، وعجز النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة عن إنجاز حل عادل بالمعنى النسبي للخروج من دائرة التفاوض الثنائي الاسرائيلي الفلسطيني، كانت الدعوة للمقاطعه الشعبية لإسرائيل وسحب الاستثمارات منها، و فرض العقوبات عليها في سياق ربط قضية التحرر من الاحتلال بنضالات شعوب العالم، تلك المقاطعة التي أطلقها المجتمع الفلسطيني بمختلف مؤسساته المدنية، وحظيت باستجابة عالمية متعاظمة وخاصة في العامين السابقين، فقد أنهت شركات هولندية وأرجنتينية عقودا لها مع شركة (ميكروت) الإسرائيلية للمياه، وأعلن ثاني أكبر صندوق هولندي سحب جميع استثماراته من البنوك الإسرائيلية، ووضع صندوق التقاعد النرويجي واللكسمبورغي شركات إسرائيلية على قائمته السوداء، إتحادات طلبة ومعلمين، وأكاديميين و فنانين ومثقفين دخلت أيضا في برنامج مقاطعة إسرائيل، وفي السياق بدأت الاستعدادات لتنشيط

---

[1] تاريخ الدخول 2016/3/10 الساعه 7 مساءا- www.politico.eu/article/the-eu-helps-israel-oppress-palestinians-occupation-rights-violation/

[2] رشاد، توام، **التحرير الوطني وحل الصراع بالطرق السلمية قراءة في التجربة الفلسطينية**، عدد 17-18، سياسات , 2012، ص 53وما بعدها.

[3] المحامي الدكتور ابراهيم شعبان، **عناصر الحل النهائي للقضية الفلسطينية في ضوء القانون الدولي**، سياسات (27) 2014 , ,ص 9

المقاطعة العربية الرسمية والشعبية لدولة إسرائيل، المعركة مع إسرائيل كدولة محتلة ومنتهكة للقانون الدولي، و بخاصة حقوق الانسان، وتمارس التمييز العنصري.[1]

ويرى عمر البرغوثي أحد ناشطي حقوق الإنسان أنه : " امتداداً لتاريخ الشعب الفلسطيني الحافل بالمقاومة الشعبية، ومن ضمنها تجارب المقاطعة، سيما في الانتفاضة الأولى، وتأثراً بتجارب النضال في جنوب أفريقيا، وحركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة ضد الاضطهاد، أصدرت في 2005/7/9 الغالبية الساحقة في المجتمع الفلسطيني، من أحزاب ونقابات وهيئات واتحادات وحملات شعبية، نداءً تاريخيًا لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)، يدعو النداء العالم إلى عزل دولة الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري (الأبارتهايد) في شتى المجالات، الأكاديمية والثقافية والاقتصادية والعسكرية، حتى تنصاع للقانون الدولي، وتلبي ثلاثة شروط تشكل الحد الأدنى المطلوب لكي يمارس الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير بحسب القانون الدولي:

• إنهاء احتلال جميع الأراضي العربية التي احتلت في 1967، بما في ذلك إزالة المستعمرات والجدار.

• إنهاء نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) القائم في أراضي عام 1948 ضد الجزء من شعبنا الذي يحمل الجنسية الإسرائيلية.

• عودة اللاجئين إلى ديارهم الأصلية التي شردوا منها، وهو حق طبيعي كفله القانون الدولي.

وكانت الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل قد تأسست في 2014، أي قبل عام من إطلاق نداء المقاطعة العام BDS، والذي لعبت الحملة دوراً رئيسا في إطلاقه. دعت الحملة لمقاطعة جميع المؤسسات الأكاديمية والثقافية الإسرائيلية لتواطئها على مدى عقود في إدامة نظام الاحتلال والاستعمار والأبارتهايد.

[1] مهند عبد الحميد، **خيارات مابعد إخفاق المفاوضات**، سياسات 27 , 2014، ص 79 وما بعدها

إن اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل، وهي أوسع تحالف في المجتمع الفلسطيني، تقود حركة المقاطعة العالمية (BDS)، حيث تضع معاييرها وتنسق مع الشركاء والحلفاء حول العالم في حملات مقاطعة أو سحب استثمارات عينية، كما أن هناك عددا من المؤسسات الحقوقية الفلسطينية التي تعمل في نفس الاتجاه بشكل مستقل، مما يرفد عمل حركة المقاطعة."[1]

لقد بدأت (BDS) تتزايد أعدد المتضامنين من جميع أنحاء العالم وزيارتهم للأراضي المحتلة، ومعايشتهم للواقع، وعند عودتهم لدولهم يروون ما حدث معهم، مما ساعدنا في تعزيز أشكال متعددة من المقاطعة في أوروبا، حيث (BDS) ألحقت باقتصاد الاحتلال خسائر كبرى بانسحاب شركات من عطاءات ومشاريع في إسرائيل، وسحبت بعض صناديق الضمان الاجتماعي الأوروبية أرصدتها من البنوك الاسرائيلية، و كذلك على المستوى الأكاديمي هناك 65 بروفسور بريطاني أعلنوا أنهم لن يتعاملوا مع جامعات إسرائيلية لها فروع في المستوطنات مثل أرئيل، مقاطعة مختلفة الأنواع أدت إلى تدهور سمعة إسرائيل على الصعيد العالمي.[2]

ونحن نقترح بخصوص حركات المقاطعة (BDS) مكمل للحراك السياسي والدبلوماسي والقانوني، الذي تقوم به القيادة الفلسطينية التي يجب عليها دعمها.

وهناك من يرى بأنه من المفروض أن تكون لدينا إستراتيجية هجومية، فالإدعاء بأننا لا نريد أن نعزل إسرائيل وإنما نريد عزل الاحتلال، هناك من يعترض ويرغب بعزل دولة إسرائيل كونها دولة تطهيرعرقي وعنصري.[3]

ونستنتج أن أدوات الضغط مؤثرة فعلا، لأنه كثيرا ما تتراجع بسبب هذا الضغط، وهي أكثر فعالية وأكثر نشاطا في ملاحقة إسرائيل والدفع باتجاه المساءلة والمحاسبة والتعامل مع هذه الدولة على أنها دولة عادية، وليست دولة استثنائية أو دولة فوق القانون، يحتاج جهدا أكبر وإستراتيجية شاملة

---

[1] عمر البرغوثي، "ناشط حقوق إنسان وعضو مؤسس في حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)"، مقابلة، بتاريخ 2015/9/14

[2] مقابلة خالد منصور صبح، **عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني** / مخيم الفارعة، بتاريخ 2015/9/7.

[3] تيسير خالد، **مرجع سابق**

لذلك يجب أن تكون السياسة المتبعة هي سياسه شاملة في المقاطعه على الأصعدة كافةلإيجاد ضغط على الجانب الإسرائيلي، وهذا هو العنصر الوحيد الذي يمكن الضغط به على دولة الاحتلال كونها دولة تهتم بالعنصر الاقتصادي بالدرجة الأولى.

ويرى عمر البرغوثي بأنه: " لا علاقة لحركة المقاطعة بما يسمى بـ "سياسة خارجية" رسمية للسلطة، فحركة BDS هي حركة شعبية منتشرة في العالم ويقودها أوسع تحالف في المجتمع المدني الفلسطيني، تعمل الحركة على الضغط على نظام إسرائيل الاحتلالي والاستعماري والعنصري في المجال الأكاديمي والثقافي والاقتصادي لعزلها، كما عزل نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقا من قبل، لإجبارها على التسليم بالحقوق غير القابلة للتصرف لشعبنا، في شتى أماكن تواجده.

فإن السياسة الخارجية الفلسطينية الرسمية تتسم بالضعف المستشري، وضياع البوصلة، والانصياع لسياسات الدول المانحة، وبالتالي اللجوء للخطوات الرمزية والموسمية لإعطاء انطباع، وكأن هناك تقدما في العلاقات الرسمية الفلسطينية بالعالم، ولكنها بالتأكيد لم تشكل تهديداً يذكر لإسرائيل، ولن تشكل، بسبب النفوذ القاطع للولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وبعض الحكومات العربية المتواطئة مع إسرائيل في تشكيل المواقف الرسمية الفلسطينية.

ربما يكون أهم إنجاز لحركة المقاطعة العالمية BDS، ذات القيادة الفلسطينية، هو توحيد الخطاب الحقوقي الفلسطيني أمام العالم ليشمل الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني ككل في الوطن والشتات، بعد أن قزّمت اتفاقية أوسلو حقوق شعبنا، بل وحاولت حذف فلسطينيي أراضي 1948 (حملة الجنسية الإسرائيلية) من تعريف الشعب الفلسطيني.

لقد لعبت حركة المقاطعة BDS، كجزء من المقاومة الشعبية الفلسطينية، وكأهم شكل للتضامن العالمي مع نضال شعبنا، دوراً حاسماً في زيادة عزلة إسرائيل في المجالات كافة، لدرجة باتت إسرائيل تعتبر تأثير الحركة "تهديداً وجودياً" لنظامها الاستعماري برمته.

من مؤشرات هذا التأثير المتصاعد لحركة المقاطعة BDS استطلاع الرأي العام العالمي السنوي (GlobeScan) الذي تجريه BBC، والذي أظهر في السنوات القليلة الماضية أن إسرائيل باتت

تنافس كوريا الشمالية على موقع ثالث أسوأ دول العالم سمعةً أو رابعه، هذا ينعكس بلا أدنى شك، تدريجياً، على التجارة الإسرائيلية مع العالم.

كما قدّرت دراسة لمؤسسة "راند" الأمريكية للأبحاث خسائر الاقتصاد الإسرائيلي المتوقعة جرّاء استمرار حركة المقاطعة BDS بما يتراوح بين 28 و56 مليار دولار في السنوات العشر القادمة، وهذا تقدير محافظ، إذ إنه لا يأخذ بعين الاعتبار الخسائر غير المباشرة للاقتصاد الإسرائيلي.

أظهر تقرير للأمم المتحدة انخفاض "الاستثمارات الأجنبية المباشرة" في الاقتصاد الإسرائيلي في عام 2014 بالمقارنة مع العام 2013 بنسبة 46%. والسببان الرئيسان، بحسب أكاديمية إسرائيلية شاركت في إعداد التقرير، هما العدوان على غزة وتنامي حركة المقاطعة.

لقد نجحت حركة المقاطعة BDS في إقناع العديد من الفنانين/ات والأكاديميين/ات والناشطين/ات في شتى المجالات بمقاطعة إسرائيل، أو على الاقل بعدم خرق معايير المقاطعة التي دعا إليها الشعب الفلسطيني بغالبيته الساحقة منذ 2005، وتحقق حركة المقاطعة BDS انتشاراً في الوطن العربي كذلك، فبعد المجزرة الإسرائيلية الأخيرة في غزة، صيف 2014، انطلقت BDS الأردن، ومنذ أسابيع انطلقت BDS مصر، وفي يوم الأرض انطلقت حملة "المخيمات تقاطع" في لبنان، وكانت BDS المغرب قد انطلقت قبل أعوام، وكذلك BDS الكويت، كما توجد حركة مقاطعة شعبية مهمة في لبنان وغيرها.

في الأشهر القليلة الماضية فقط، شهدنا إنجازات نوعية تعكس وصول حركة المقاطعة BDS إلى التيار العام في الغرب، فقد تبنى الاتحاد الوطني للطلبة في بريطانيا (يمثل ملايين الطلبة) للمقاطعة، وألغت المغنية الأمريكية الشهيرة لورين هيل عرضاً فنياً في تل أبيب، ووقع أكثر من ألف فنان/ة وكاتب/ة في بريطانيا على تعهد بمقاطعة إسرائيل ثقافياً.

وفي العامين الأخيرين بدأنا نرى تأثيراً اقتصادياً متصاعداً للحركة، فقد انسحبت شركة "فيوليا"، مثلاً، المتورطة في مشروع قطار يهدف إلى خدمة المستعمرات في القدس المحتلة، من السوق

الإسرائيلية بالكامل بعد خسارتها مليارات الدولارات في عطاءات في أوروبا والولايات المتحدة والكويت بسبب هذا التواطؤ.

وكذلك خسرت شركة G4S الأمنية، المتورطة في سجون الاحتلال وحواجزه العسكرية ومستعمراته، عدة عطاءات وعقود في أنحاء العالم، مما حدا برئيس الشركة بالتعهد بعدم تجديد عقد الشركة مع مصلحة السجون الإسرائيلية (حيث يتعرض الأسرى الفلسطينيون، بمن فيهم النساء والأطفال، للتعذيب) عندما ينتهي في 2017.

كما شهدنا في الآونة الأخيرة بعض الشركات الأوروبية الضخمة في بريطانيا وفرنسا واسكندنافيا تقاطع معارض إسرائيلية للسلاح، وشركات ألمانية وهولندية وبلجيكية وغيرها تنسحب من مشاريع إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 تطبيقاً لقوانين هذه البلدان وتحت الضغط الشعبي لحركة المقاطعة.

وكانت بعض أكبر صناديق الاستثمار الأوروبية والأمريكية (كصندوق تقاعد الكنيسة المشيخية، مثلاً) قد سحبت استثماراتها من بنوك وشركات متواطئة مع الاحتلال، وانتهاكات إسرائيل للقانون الدولي، كما سحبت منذ أسابيع أكبر شركة تأمين في النرويج، KLP، استثماراتها من شركتي "هايدلبرغ" الألمانية و"سيمكس" المكسيكية لتورطهما في نهب إسرائيل للموارد الطبيعية الفلسطينية في الأرض المحتلة عام 1967.

وكانت عدة جمعيات أكاديمية في الولايات المتحدة قد تبنت المقاطعة الأكاديمية الشاملة لإسرائيل، بينما تبنت عشرات مجالس الطلبة في الغرب مشاريع تدعو لسحب استثمارات الجامعات من الشركات المتورطة في الاحتلال الإسرائيلي. " [1]

بإعتقادي إن إسرائيل استعمرت عقولنا، لا أرضنا وحسب، بحيث بات بعضنا مقتنعاً بتفوق كل شيء إسرائيلي، وبأننا ولدنا لنبقى عبيداً لإسرائيل. إن حركة المقاطعة تعمل على نشر ثقافة

[1] عمر البرغوثي، "**ناشط حقوق إنسان وعضو مؤسس في حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)**"، مقابلة 2015/9/14

المقاطعة كمقاومة، وفي صميم ذلك نسعى لتحرير عقولنا من الاستعمار الصهيوني لها، ومن الملاحظ أن الجيل الجديد أكثر إقبالاً على المقاطعة من الأجيال الأكبرسنا، وهذا مهم جداً.

فيما يرى خالد منصور أحد الناشطين في هذا المجال بأنه لا توجد آية تنفيذية وقرار صارم من أجل معاقبة المتاجرة ببضائع المستوطنات بالشكل المطلوب. [1]

لذلك من وجهة نظري نرى أننا بحاجة إلى تغيير السلوك والوعي عند المواطنين، وبحاجة إلى قرارات سياسية، وبحاجة إلى تغيير في السياسات الاقتصادية، وإلغاء اتفاقية باريس، والاستيراد من الدول القريبة كبديل عن البضائع الاسرائيليه. فيما يرى عمر البرغوثي كأحد ناشطي حقوق الإنسان أنه: " لا يوجد أي دور للحكومة والسلطة الوطنيه الفلسطينيه على الإطلاق في حركة المقاطعة BDS، فالحركة شعبية وأهلية لا صلة لها بأي جهة رسمية على الإطلاق، الشيء الوحيد الذي قامت به السلطة على صعيد المقاطعة هو سياسة مقاطعة منتجات المستعمرات، والتي أصبحت قانوناً، ولكنه لا يطبق في معظم الأحيان لغياب الرقابة أو الإرادة.

في المقابل فالسلطة لم تقم بالحد الأدنى، حتى المسموح به في إطار اتفاقية أوسلو، لزيادة عزلة إسرائيل محلياً وعربياً وعالمياً، فالجهات الرسمية الفلسطينية لم تطالب دول العالم بفرض حظر عسكري على إسرائيل، ولم تطالب بفرض حظر على استيراد منتجات الشركات الإسرائيلية والعالمية المتورطة في الاحتلال والمستعمرات، كما لم تطالب دول العالم بوقف اتفاقيات التجارة الحرة مع إسرائيل حتى تنهي احتلالها وتنصاع للقانون الدولي بالكامل.

وتعتبر اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل، والتي تقود حركة المقاطعة BDS عالمياً، هي أوسع تحالف في المجتمع الفلسطيني، وتضم كل الطيف السياسي والنقابي والأهلي والنسوي والمهني، كما تضم أطر تمثل تجمعات شعبنا الفلسطيني كافة.

وهيئة القوى الوطنية والإسلامية، والتي تضم جميع الأحزاب الرئيسة، هي عضو مؤسس لحركة المقاطعة. ولكن أيضاً هناك تفاوت في التطبيق بين الأحزاب، كما أن بعض الأحزاب لا يزال غارقاً

[1] خالد منصور، **مرجع سابق**

في الشعارات ولا يعي مدى أهمية حركة المقاطعة BDS وتأثيرها، وبالتالي لا يساهم فعلياً في عملها، بينما تعتبر إسرائيل الحركة تهديداً "استراتيجيا."

والدور الذي تلعبه المنظمات الأهليه ومؤسسات المجتمع المدني تجاه المقاطعة، رغم توقيع الغالبية الساحقة من أطر المجتمع المدني الفلسطيني على نداء المقاطعة BDS وائتلافاته، إلا أن هناك تفاوتا كبيرا في مدى تفعيل هذه الأطر لحملات مقاطعة عينية ومؤثرة في قطاعها، فالقطاع النسوي ربما يكون الأنشط، حيث استطاعت الحملة النسوية لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية الوصول إلى عدد كبير من العائلات في نواحي الضفة الغربية كافة. "[1]

لذلك نقترح أنه يجب علينا باعتبارنا حركات وطنية من أجل المقاطعة وضع لاصق مرئي على البضائع الإسرائيلية جميعها، لكي تلفت النظر لدى المستهلك لمراجعة نفسه لشراء البديل، حيث إن حملات المقاطعة مؤلمة لإسرائيل، وتكبدها خسائر، فقد رصدت إسرائيل مبالغ طائلة من أجل مواجهة حركات المقاطعة في العالم.

وعلينا أن نتوجه إلى المحاكم الأوروبية والأجنبية لمقاضاة قادة الاحتلال، ومطالبتة بالتعويضات عن الجرائم التي ترتكب بحق الفلسطينين كافة، خاصة حاملي الجنسيات الأجنبية الأمريكية أو البريطانية أو الاسبانية.[2]

لكن من غير المتوقع أن تساءل إسرائيل أمام المحاكم الدولية، أو عن طريق مجلس الأمن لأننا لا نتحدث عن السودان، لكن لا بد من استنفاد السبل المتاحة كافة، وفتح آفاق إستراتيجية أوسع، بأدوات قانونية وسياسية، لتذكير العالم بأن إسرائيل دولة خارقة للمواثيق والمعاهدات الدولية كافة.[3]

ولذلك نستنتج أنه من الفعلي والحقيقي أنه لا يمكن أن نضع إسرائيل موضع دول العالم الثالث من حيث المحاسبة الدولية من قبل المجتمع الأمريكي والأوروبي على حد سواء، ومن قبل المحاكم الدولية سواء أكانت العدل الدولية أو الجنائية الدولية، لأنه يتم التنصل دائما من دولة الاحتلال من

---

[1] عمر البرغوثي، **مرجع سابق**

[2] مقابلة شخصية، حسين شبانه، **نقيب نقابة المحامين النظامين الفلسطينين** 2015/9/12 رام الله

[3] مقابلة شخصية، مراد جاد الله، **باحث قانوني، مؤسسة الضمير**، رام الله بتاريخ 2015/9/13

الجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين بمساعدة أمريكيه وأوربية أيضا، كأكثر دول داعمة للاحتلال، لذلك يجب على الفلسطينيين إيجاد طرق لمقاومة الاحتلال لا علاقه للمجتمع الدولي بها أحياناً، وعدم الاعتماد على المحاسبة الدولية لدولة الاحتلال فقط في ظل الأوضاع الراهنة التي تمر بها الدول العربية.

لذلك فإن حل الصراع ليس قاصرا على مسألة قانونية بسيطة بالانضمام إلى منظمة دولية هنا أو هناك، وهذا الصراع تاريخي ضخم لا يمكن حله بالقانون الدولي، نظرا لكون أداة التنفيذ للقانون الدولي ضعيفة، والذي يتحكم بها مجلس الأمن، ويتحكم به موازين القوى وليس على أساس قانوني بحت، أو على أساس منطق القانون، هو يقوم على أساس موازين القوى، حيث الإدارة التنفيذية للمنظومة الدولية متأثرة بالموازين الدولية، وتؤدي إلى خلل في التطبيق حتى نصل إلى حل الصراع،وأن التوجه إلى حركة BDS تصب في مصلحة الفلسطينيين كأداة ضغط سياسي على منظومة الكيان المحتل.

المنظومة الدولية وحل الصراعات الدولية لا يكون إلا من خلال تأثير القوى، وتأثير القوى تكون من خلال قوى إقليمية تدعم حقك القانوني، أو قوة جماهيرية على الارض.

لكن ما نقوم به من إستخدام الأدوات القانونية، أو حركة BDS كلها أدوات ضغط نستفيد منها في تحقيق إنجازات في تآزرها مع أمور أخرى، وأداة ضغط لتحقيق إنجازات بتأثير محدود على الواقع لحل الصراع كما يراها أحد الأكاديميين.

لذلك يجب أن يكون لدينا مساندات دولية وحلف عالمي إقليمي روسي صيني، ونعيد ترتيب أوراقنا الداخلية حتى نكون متماسكين داخليا لنستطيع بناء هذا التحالف.[1]

وهناك من يرى بأن التوجة الفلسطيني بإعتماده بشكل أساسي على الاستراتيجية القانونية، أظهر ضعف في الأداء الفلسطيني في هذا الشأن، كون من يحاول الاشتباك مع الاحتلال يعتمد على

[1] مقابلة شخصية، مع د عبد اللطيف ربايعة، **محاضر بكلية القانون، جامعة النجاح**، بتاريخ 2015/10/13 جامعة النجاح، نابلس

التوجه القانوني، والتوجه القانوني لا يخلق حلول، وإنما يجب أن يكون جزء من إستراتيجية أكبر، حتى لو توجهنا للجنائية الدولية هذا ليس حل، من قبل ذهبنا إلى رأي إستشاري للجدار لم يخلق لنا حل، ولم يساهم في قيد أنملة بالحل على الأرض.[1]

بينما يرى المحاضر في جامعة النجاح الوطنية الدكتور عبد الستار قاسم " بخصوص ما يجري، ورحلاتنا إلى الأمم المتحدة والمسالك الدولية المختلفة،هروبا من الواقع الفلسطيني فبدل أن نركز على تصحيح الوضع الداخلي الفلسطيني من أجل أن نكون شعبا قويا قادرا على إطعام نفسه، وقادرا على الدفاع عن نفسه، نهرب من ذلك إلى الخارج لتحقيق إنجازات في الغالب رمزية، وليست حقيقية، أي تعكس الواقع الفلسطيني، وتنعكس على حياة الانسان الفلسطيني العادي، فقد ذهبنا إلى الأمم المتحدة وحصلنا على دولة غير عضو، فكيف انعكس ذلك على الواقع الفلسطيني؟ وكيف تغير واقعنا في الضفة الغربية وخارج فلسطين؟ وذهبنا إلى الجنايات الدولية وانضممنا لها، هل هذا أدى هذا إلى تغير في الواقع الفلسطيني؟ رفعنا العلم في الأمم المتحدة هل حصل تغير؟ الجواب: لا، لذلك هي قضايا رمزية، فنحن بحاجة إلى بناء مجتمع قادر على مواجهة التحديات، وإعادة ترتيب وضعنا الداخلي.

من المفروض أننا نقاطع إسرائيل منذ عام 1967م، فمن المعيب أنه وبعد 48 سنة من الاحتلال مازلنا نستهلك البضاعة الاسرائيلة، والمقاطعة هي أولى خطوات المقاومة، والمقاومة أربع درجات: الأولى مقاطعة العدو، والثانية العصيان المدني الجزئي، والثالثة الكلي، والرابعة حمل السلاح، ونحن مازلنا في مرحلة الاحتجاج ".[2]

بينما يرى المحاضر في كلية القانون في جامعة النجاح الوطنيه الدكتور نائل طه " أن انضمامنا إلى المحكمة الجنائية الدولية هو للحد من الجرائم المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، لأنه يصبح عنصر الخوف لدى الاسرائيلين بأنه يمكن مثولهم أمام هذه المحكمة.

---

[1] مقابلة شخصية، ريما البطمة، **باحثة قانونية، معهد الحقوق، جامعة بير زيت**، رام الله، بتاريخ 2015/10/19.

[2] مقابلة مع د عبد الستار قاسم، **محاضر في جامعة النجاح الوطنية**، نابلس، 2015/10/13

وكذلك يجب أن يكون هناك حماية دولية، لكن للأسف الشديد وقعت السلطة على كثير من الاتفاقيات دون تحفظات، وهذا في بعض الأحيان يخلق إشكالية، فيجب على السلطة قراءة الاتفاقية بتمعن، ودراستها قبل التوقيع عليها وإبداء تحفظات إن وجدت.

هذه الإتفاقيات تؤكد على سن التشريعات بما يتواءم مع القانون الدولي، وهذا يعني أنَّ على السلطة أن تتقيد بالمعايير الدولية، وبالتاليارتقاء المجتمع الفلسطيني باعتباره مجتمعا مؤسساتيا، فالإنضمام إلى المواثيق والمعاهدات من المفروض أن يكون أداة لإنهاء الصراع من أجل تحسين أوضاع الفلسطينيين، لكن للأسف هي مجرد ورقة سياسية تستخدمها السلطة الفلسطينية وقت ما تشاء. "[1].

لذلك نقترح بأن يشارك الأكاديميون في صنع القرار الفلسطيني، لكن لا يوجد أي معيار لدى النخبة الفلسطينية بخصوص اختيار المستشارين للمساعدة في تكوين القرار بالشكل القانوني السليم، ويكون على الأغلب القرار مركزيا، وإننا بحاجة إلى فهم الإطار القانوني للاتفاقيات الدولية بشكل أدق، وفي بعض الأحيان نستعين بمحامين ومستشارين أوروبيين غربيين لا يعرف ولاؤهم لمن؟ وهذه القضايا مصيرية مستقبلية، ونعتقد أنه يوجد هنالك كفاءات فلسطينية قانونية يمكن الاستعانة بها للاستفادة من خبراتها في هذا المجال.

وبالتالي تشكيل أي لجان يجب أن يشتمل على الأكاديميين والقضاة والمحامين والقانونيين ضمن تنوع، حتى تتناول أي قضية بأبعادها المختلفة.

إن أي تشكيل للجان الخاصة بالانضمام للمواثيق الدولية يجب أن يكون من كل فئات المجتمع المدني القانونيين والفنيين وأطيافهم، مع إدخال خبراء دوليين كمستشارين كون النظام القضائي الغربي يختلف عن نظامنا.

ويرى الدكتور مؤيد خطاب المحاضر في كلية القانون في جامعة النجاح الوطنية بأنه " ليس شرطاً أن تقوم فلسطين بمحاسبة إسرائيل محليا، وهذا ليس متطلبا داخليا فلسطينيا، المطلوب لتنفيذ اتفاق

[1] مقابلة مع د نائل طه، **محاضر في كلية القانون، جامعة النجاح**، نابلس 2015/10/12

روما هو وجود محاكم داخلية تحاسب من اقترف أية جريمة حرب أو جرائم ضد الإنسانية على أرضنا أو تلاحقه.

المحكمة الجنائية الدولية وانضمامنا لها، لها شقان: سياسي وقانوني، والمواضيع المتعلقة بالقضايا الدولية، لا شك بأن القضايا السياسية تؤثر أحيانا سلبا أو إيجابا على النتيجة، فمثلا يقومون بعملية التأثير بواسطة الإعلام وبأساليب الضغط السياسي سواء إذا كان العمل دفاعا عن النفس أو عملا إرهابيا."[1]

فيما يرى المحاضر في كلية القانون في جامعة النجاح الوطنية الدكتور جوني عاصي "أن مؤسساتنا وكلياتنا الحقوقية بدأت بعام 1993 فنحن جديدون في هذا المجال، والصراع مع إسرائيل صراع جزء من الغرب، ولكن ليس معنى ذلك بأنه ليس لدينا مقدرة أو أننا ليس لدينا إمكانيات.

أما حدود المحكمة الجنائية تجاه إسرائيل و صلاحياتها كدولة غير عضو، والتي لم تنضم للاتفاقية أو النظام الأساسي لميثاق روما لعام 1998، فالمادة 12 في النظام الأساسي للمحكمة تنص على أنّ لها صلاحيات على مواطنين ارتكبوا جرائم ضد دولة عضو، أو دولة قدمت إعلانا على الصلاحية القانونية للمحكمة، كما حدث في عام 2009 في ساحل العاج وأوغندا، الذين قدموا إعلانات، وطلبوا من المحكمة كإعلان مؤقت وفي مسألة معينة، الدولة أن توافق على السلطة القانونية للمحكمة، وصلاحية المحكمة تمارس ضد مواطنين ارتكبوا جرائم ضد الانسانية،أو الإبادة أو جرائم حرب وجرائم عدوان، إذا ارتكبت على يد مواطنيين لدولة غير عضو، ولكن في إقليم دولة عضو فهذا مهم جداً مثل دولتنا.

وكذلك الانضمام لميثاق روما يتعارض مع استراتيجية عسكرية إسرائيلية التي وضعها يهود باراك، والتي نَصُها باتت تضرب البنية التحتية، وتحصد ضحايا فهذه استراتيجية عسكرية من الصعب أن تطبق قانونا إنسانيا، فالقيادة العسكرية الإسرائيلية رأت إذا أنها انضمت لهذه الاتفاقية فلا نستطيع القيام بعمليات عسكرية ضد الضفة وغزة.

---

[1] د. مؤيد حطاب، **محاضرة بعنوان فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية، تبعات على النظام القانوني الداخلي وعلى الصراع الفلسطيني الاسرائيلي** بتاريخ 2015/10/29 المعهد الكوري، جامعة النجاح

وفي الفترة الأخيرة، وبتجربة مع تقرير غولدستون وتقرير للشاباك وَقَع الإسرائيليون في النهج الخاطئ الذي استمروا فيه، حيث من الممكن أن ينضموا ويؤثروا من الداخل بصورة أفضل، ودعم هذا الرأي رئيس المحكمة هارون باراك، وتحدث بأن على إسرائيل أن تنضم، وليس من مصلحتنهم الوقوف على الحياد، فهذا يؤدي إلى عزلهم عن باقي العالم وأنه من المفروض عليهم أن ينضموا إلى هذه الاتفاقية."[1]

نستخلص مما ذكر بأنه أصبح مفترضا على الكيان الاسرائيلي أن ينضم إلى ميثاق روما كون أننا دولة موقعة على ميثاق روما، فذلك يضع الكيان الإسرائيلي تحت المسؤولية القانونية من قبل محكمة الجنايات الدولية، فالرؤيا الإسرائيلية اتجهت نحو الانضمام لأن عدم الانضمام يضعها في عزلة دولية من ناحية، ومن ناحية أخرى لن يحميها من مساءلة محكمة الجنايات الدولية في حال ارتكابها مجازر ضد الشعب الفلسطيني، وهذا ما حققه الوعي القانوني الفلسطيني بعد سنوات صراع طويلة مع الكيان الصهيوني، على الرغم من أن توجهنا لغاية هذه اللحظة إلى محكمة الجنايات الدولية لم ينتج واقعياً، لكن فعلياً يخشاه الكيان الصهيوني، ولربما ما سيدفعه هذا للانضمام إلى ميثاق روما.

أما فيما يتعلق بالسياسة القانونية للقيادة الفلسطينية من خلال اللجوء إلى الاختصاص الوطني، واللجوء إلى دول أخرى مثل بريطانيا وغيرها في أوروبا، وألا يقتصر ذلك على اللجوء إلى محكمة الجنايات.

وعندما تم تقديم الطلب أمام المحكمة الجنائية الدولية كانت أمامنا مشكلة أساسية وهي مشكلة الانفصال، وآليات تطبيق القانون الفلسطيني في قطاع غزة مع وجود حكومتين، هذا الموضوع أثاره المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، بأنه كيف ستقومون بتطبيق القانون الفلسطيني على قطاع

[1] د. جوني عاصي، **محاضرة بعنوان فلسطين و المحكمة الجنائية الدولية , تبعات على النظام القانوني الداخلي و على الصراع الفلسطيني الاسرائيلي** بتاريخ 2015/10/29 المعهد الكوري , جامعة النجاح

غزة؟ ولكن النظرة تغيرت الآن مع وجود حكومة التوافق، وهناك رغبة من القيادة بالمتابعة، ولكنها تصطدم بالأمور السياسية، ولدينا القانونيون والخبراء، لكن لا يتم الاستفادة من هؤلاء."[1]

ويرى المحاضر في كلية القانون في جامعة القدس الدكتور محمد شلالدة " أنه حصلنا على مسمى كشخص من أشخاص القانون الدولي تحت الاحتلال، فهل تطور ذلك في المركز القانوني؟ نعم، والدليل على ذلك انضمامنا إلى العديد من المعاهدات الدولية بأكثر من 40 اتفاقية ومعاهدة، و اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 و بروتوكولاتها، والنظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية بالإضافة لاتفاقيات حقوق الانسان، حيث أصبح لنا حق الانضمام لها، و بالتالي ترتبت علينا دولة فلسطين مجموعة من الالتزامات الداخلية والدولية، والسبب في عدم انضمامنا لهذه الاتفاقيات من قبل، كون فلسطين ليست دولة، فمجرد انضمامنا للمحكمة ترتب علينا أيضا التزامات قانونية أهمها مواءمة التشريعات الفلسطينية للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية."[2]

ومن وجهة نظري نستنتج فعليا بأننا نتعامل فلسطينيا مع قضية الاستحقاقات الدولية، أو قضية تفعيل القانون الدولي وأدوات القانون الدولي، في معركة النضال الفلسطيني ضد الإسرائيلين بمنطق ردة الفعل، أو بمنطق عمل حالة من الضغط على الإسرائيليين، أو الجانب الدولي من أجل تحقيق مكاسب سياسية، معنى ذلك أن الأدوات القانونية الدولية بالنسبة لنا ليست استراتيجية بقدر ماهي أداة من أدوات الضغط، وأنا أتفهم أدوات الضغط السياسي النضالية الكفاحية، ولكن لا أتفهم ولا أقتنع أن الحقوق الفلسطينية تشكل أدوات ضغط، القانون الدولي هو جزء من المنظومة القانونية العامة التي تنتصر إلى الضحايا، وتنتصرللحقوق، والحقوق لا تتجزأ، ويجب ألا تكون خاضعة للمفاوضات، فالمفاوضات لها بعد سياسي، أما البعد القانوني، والبعد الحقوقي، والقضية الفلسطينية أصلها قضية حقوقية لا قضية سياسية، يجب ألا تخضع للمساومة، و كل هذه الأشياء تقول من

---

[1] د. علي خشان، **محاضرة بعنوان فلسطين و المحكمة الجنائية الدولية , تبعات على النظام القانوني الداخلي و على الصراع الفلسطيني الاسرائيلي بتاريخ** 2015/10/29 المعهد الكوري , جامعة النجاح

[2] د.محمد شلالدة، **محاضرة بعنوان فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية، تبعات على النظام القانوني الداخلي وعلى الصراع الفلسطيني الاسرائيلي بتاريخ** 2015/10/29 المعهد الكوري، جامعة النجاح

خلال هذه المشاهدة لهذه المحاور أن لدينا خللا حقيقيا في استخدام القانون الدولي وأدواته في العملية النضالية الفلسطينية.

ويرى عميد كلية القانون في جامعة الخليل الدكتور معتز قفيشه: " بأنه يجب أن يكون هناك إجراءات داخلية لكي تكون متوافقة مع ميثاق روما للجنائية الدولية، أي بتعديل النظام الداخلي فيما يتعلق بالتشريعات، وبالاجهزة الحكومية التنفيذية والقضائية والنيابة العامة والمتعلقة بالشرطة والسجون، حتى لانعارض المادة 17 من ميثاق روما، والتي تنص على أن المحكمة الجنائية وجدت لتكمل النظام القضائي المحلي، أو العكس النظام القضائي المحلي مكمل للدولي، وأن المحكمة تخص ال 123 دولة طرف في المعاهدة، أو غير قادرة على ملاحقة كل المجرمين لكل دول الاطراف، فلزاما على دول الأطراف أن تقوم بعملية الملاحقة، وأن الدول التي ليس لديها إراده سياسية، أو غير قادرة على ملاحقة المجرمين، في هذه الحالة المحكمة الجنائية الدولية يكون لها اختصاص، فهل فلسطين راغبة سياسيا؟ وقادرة؟ وهل النظام القانوني المحلي يُعنى بمتطلبات المحكمة الجنائية الدولية في فلسطين، كون قوانين العقوبات النافذة قديمة وبالية، حدث عدة تطورات في قانون حقوق الانسان الذي يعتبر انتهاكه جريمة دولية، والقوانين والتشريعات الجنائية في فلسطين موجودة منذ فترة طويلة قبل ميثاق روما، وغير قادرة على تنفيذ متطلبات المحكمة الجنائية، ولا يوجد أحكام تعاقب أشخاصا ارتكبوا جرائم حرب، فما الذي ينبغي فعله في فلسطين؟ في دول العالم هناك أربعة أنواع من التشريعات، هناك من ضم ميثاق روما وأرفقه كونه ملحقا لقانونه ككندا ونيوزلندا وجنوب افريقيا ودول الانجلوسكسونية، هناك دول أخرى مثل المانيا والسويد والدنمارك، وبشكل عام الدول الاسكندنافية وضعت قانونا مختصرا تحدث عن القانون والنظام المحلي الذي يعاقب على الجرائم المنصوص عليها في ميثاق روما.

هناك دول أخرى مثل سويسرا وكوريا تم إدخال تعديلات على القانون المحلي في قانون العقوبات، ومنها كذلك إسبانيا وفرنسا وتم ادخال تعديلات في قانون العقوبات، يجب أن يكون لدينا شيئا من

هذا القبيل حتى لو بتعديل بالقوانين، حيث أننا لغاية هذه اللحظة لم تعدل قوانيننا، ولم نحل الى ميثاق روما، ولم نصدر قانونا جديدا، وحتى الآن لم تصدر أية لائحة تحقق هذا الموضوع."[1]

فيما تعتبر السياسة الخارجية القانونية للقيادة الفلسطينية خطوة إيجابية، لأنها في نهاية المطاف حصلت فلسطين على وضع دولي في الأمم المتحدة، وأصبح لديها مجموعة من الحقوق، وعليها مجموعة من الالتزامات الدولية ذات العلاقة، وبالتالي القضايا القانونية محورية، ويجب الالتفات إليها أكثر كونها قضايا مصيرية. [2]

ولذلك نستخلص أن السياسة الخارجية القانونية، واستخدام الأدوات القانونية أحد الأدوات التي قد تساعد على حل الصراع إذا ما إستخدمت بشكل جيد، وتزعج الدولة العبرية، وأن الجانب القانوني يمكن الاستفادة منه، ويمكن أن نطوعه لصالحنا، وأن نقنع العالم بأن إسرائيل هي دولة فوق القانون.

فتناول القانون الدولي لدى القيادة جيد، ولكن بالمحتوى مازلنا بحاجة إلى تدعيم وفهم عميق، على خلاف الإسرائيليين الذين لديهم مؤسسات قانونية تعني أساسا بالقانون الدولي وتطبيق قواعده لمصلحة ادعاءاتهم فقط.

أما في فلسطين للأسف الشديد وحتى هذه اللحظة لا يوجد أية مؤسسة قانونية تُعنى بإبرازمنتج قانوني بحثي أكاديمي، كي تستعين به القيادة الفلسطينية، إذ أننا بحاجة إلى تدعيم هذه الخطوة، بالاعتماد على مؤسسات قانونية مع وجود خبراء قانونيين محليين ودوليين.

وهناك توجه واضح للقيادة الفلسطينية الحالية باستخدام الأدوات القانونية فيما يتعلق بالصراع مع إسرائيل لعدة أسباب أهمها: فشل المسار التفاوضي، وفشل الضغوط التي مارسها المجتمع الدولي على إسرائيل، ولأن إسرائيل أصبحت دولة فوق القانون.

---

[1] د. معتز قفيشة، **محاضرة بعنوان فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية، تبعات على النظام القانوني الداخلي وعلى الصراع الفلسطيني الاسرائيلي بتاريخ** 2015/10/29 المعهد الكوري، جامعة النجاح

[2] مقابلة مع د. رزق سمودي، **محاضر في كلية القانون الجامعة الامريكية**، 2015/10/10، جنين.

ويرى بعضهم أن التوجه الفلسطيني باستخدام هذه الأدوات القانونية ليس ناضجا حتى الآن، ربما لأن الرؤية السياسية ليست واضحة، أو ربما لأنها تعتقد بأن استخدام هذه الأدوات، هي أداة ضغط من أجل أن يرجع المفاوض الإسرائيلي إلى طاولة المفاوضات، وأن يتنازل عن بعض القضايا لصالح الفلسطينيين.

لا يوجد إرادة سياسية واضحة لدى القيادة بالذهاب مثلا لمحكمة الجنايات الدولية، أو لمحكمة العدل الدولية كونه هذا التوجه لهذه الأدوات القانونية كونها للضغط على إسرائيل، أو على المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل،للرجوع إلى طاولة المفاوضات، حتى تخرج بنتائج جيدة بحاجة إلى إجماع فلسطيني من جميع الفصائل دون استثناء، فلا توجد رؤية سياسية واضحة على مستوى الفصائل أيضا فيما يتعلق بهذا الخيار القانوني الدولي، أما حركة BDS فهي حركة لها أهداف واضحة ومن الممكن أن تؤثر على الجانب الإسرائيلي، لكن للأسف التعاطي الفلسطيني الرسمي للقيادة الفلسطينية معها غير واضح، ومن الفصائل أيضا،ولا يوجد تناغم بينهما.[1]

ويرى الدكتور ياسر العموري،عميد كلية الحقوق في جامعة بير زيت : " أن محاولات السلطة الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية تدويل القضية الفلسطينية، تمثل أحد الحقوق النضالية المشروعة، وهي استخدام أدوات القانون الدولي، وما توفره لنا من آليات القانون الدولي بمحاكمة إسرائيل أو مراجعتها، أو مساءلتهاعن انتهاكاتها بحق الشعب الفلسطيني، مع ذلك باعتقادي أن السياسة الفلسطينية في مسألة التدويل، وفي مسألة نقل القضية الفلسطينية إلى الساحة الدولية فيها العديد من نقاط الضعف، والتي من وجهة نظري لا تعتمد على استراتيجية قانونية وطنية، وإنما هي محاولات في الغالب تأتي نتيجة ردة الفعل، أو نتيجة التعامل مع القضية القانونية، وبشكل مجتزأ، أي ليست متكاملة، ما نحتاجه فلسطينيا هو وجود استراتيجية قانونية دولية يتم تبنيها من منظمة التحرير الفلسطينية، التي تعتبر صاحبة الأهلية القانونية والتي تمتلك الشخصية القانونية الدولية كشخص من أشخاص القانون الدولي وكحركة تحرر وليس من السلطة الفلسطينية، والتعامل حسب احتياجات التفاوض، وبكلمات أخرى نحن نفتقر لوجود استراتيجية قانونية فلسطينية، وهذا يؤدي إلى

[1] مقابلة مع د. ايمن عودة، **عميد كلية الأدب، الجامعة الامريكية**، جنين،2015/10/10

التعامل مع مسألة تدويل القضية الفلسطينية من خلال المساعي الفلسطينية المتمثلة في الانضمام للمعاهدات الدولية، والانضمام إلى بعض المنظمات الدولية، أو الوكالات المتخصصة بشكل مجتزأ، بمعنى لو كان لدينا استراتيجية وطنية لحددنا أولوياتنا للانضمام، وحددنا كذلك تبعات هذا الانضمام، فالانضمام للمعاهدات الدولية يوجد له استحقاقات، هل نحن قمنا باستحقاقات قانونية؟ أو سياسية؟ أو حتى مالية؟ باعتقادي لا، لسبب بسيط، فبعد حصول فلسطين على صفة الدولة المراقب في 29 نوفمبر 2012، تستطيع الانضمام للمعاهدات الدولية، كونها أصبحت دولة، وقمنا بالانضمام إلى 44 معاهدة تقريبا، السؤال المطروح: هل نحن درسنا 44 معاهدة قبل الانضمام؟ باعتقادي: لا، وما يبرهن هذا الاعتقاد، أننا انضممنا إلى هذه المعاهدات دون إبداء أي تحفظ، ولا أعتقد بأن الدول تقوم بهذا، عندما تنضم الدول تقوم بإبداء تحفظات على بعض المواد التي لا تنسجم وطبيعة النظام القانوني من جانب، أو لا تنسجم مع الاحتياجات الاجتماعية، وطبيعة الحياة الاجتماعية من جانب آخر، أو أنها في بعض المواد يستدعي التحفظ عليها لأن هناك تبعات قانونية لا تستطيع الإيفاء بها.

وكذلك هناك نقطة أخرى تتمثل في خلل في الاستراتيجية أيضا،فهناك استراتيجية موازية للاستراتيجية السياسية، وهي: ممارسة السلطة مع المنظمة، فهناك تغول من السلطة على المنظمة، فوزارة الخارجية هي جهاز من أجهزة السلطة التي تمثل ككل السلطة، وهي جهاز من أجهزة المنظمة، معنى ذلك بأنه يوجد لدينا خلل حقيقي في التمثيل الدبلوماسي، و البعثات الدبلوماسية هي من أهم المؤسسات الوطنية للتعامل مع الاستحقاقات الدولية، أي المعاهدات والاتفاقيات وتطبيق القانون الدولي الذي له علاقة بفلسطين، هذا خلل حقيقي يؤدي إلى القول بوجود كارثة قانونية في العمل، فيه إضعاف لمنظمة التحرير، وهي صاحبة الأهلية والشخصية القانونية، وإنما وضع السلطة مكانها بشكل غير قانوني وغير رسمي.

ولو رجعنا للقرار الصادر عن الجمعية العامة 29 نوفمبر 2012، لوجدنا عبارة في القرار تقول دون المساس بالمركز القانوني لمنظمة التحرير، فلو لم تكن هذه العبارة لكان لدينا كارثة قانونية، ولكن وجود هذه العبارة تثبت أن المنظمة هي صاحبة الأهلية والشخصية القانونية إلى حين تحقيق

المنظمة للأهداف التي أنشئت من أجلها، وهي التحرير، وقيام الدولة، أقصد: الدولة الفعلية، وليست الدولة ذات البعد السياسي. ".[1]

إن الانضمام للمعاهدات والمواثيق الدولية، كان من المفروض أن تسلكه القيادة من فترة سابقة، حيث أن النواحي القانونية والدبلوماسية، هي أنجح الأدوات التي نستطيع أن نستعملها بوجه حضاري ضد هذا العدو، كذلك المقاومة الشعبية، وإبداء الاعتراض على الاحتلال بكل أشكاله هي مشروعة حسب القوانين.[2]

وأن الانضمام للمواثيق الدولية يعتبر من الآليات الكفاحية، لكن بحاجة إلى تعزيزها لكي تخدم الأهداف الوطنية، وبحاجة الى فلسطنة القوانين جميعها وموائمتها مع المواثيق الدولية لكي تنسجم مع عضويتنا في المواثيق والمعاهدات الدولية.[3]

كما أن الاتجاه القانوني إلى جانب الاتجاه السياسي يعتبر خياراً، لكن يجب أن يبنى على فهم معمق لآثار القانون، كما للآثار الايجابية التي علينا بالضرورة، لها آثار سلبية كذلك التوجه إلى المحافل الدولية انطلاقا من طلب تطبيق القانون أو استعمال التقنيات الدولية لمحكمة الجنايات الدولية، أو محكمة العدل الدولية، هذا بطبيعة الحال التوجه خيار سياسي أدواته قانونية، فالدولة تقول بأننا على استعداد لتحمل كل شيء، و سنذهب في إطار القانون، لذلك عليك أن تتحمل الآثار القانونية المترتبة على ذلك،هذا خيار، لكن هل هو مدروس؟ هل هي سياسة مدروسة؟ هل تمت استشارة وطنية كافية؟ هل هو وقتها أم هي متأخرة؟ أتخيل أن هذا التوجه يجب أن يعكس أو أن يكون مجرد ردة فعل، لكن يجب أن يكون خيارا استراتيجيا، ونحن نتحرك بالقانون الدولي أو بسياسة التوجه للعمل في القانون هي فقط ردود أفعال، وليست استراتيجية، وليس لدينا خطوات دائمة، فكلما ضغطت إسرائيل علينا نستخدم هذه الأدوات، ونهدد إسرائيل بها، وكلما تراجعت إسرائيل نتراجع، وهذا التوجه ليس محمودا في إطار التعامل مع القانون.

---

[1] مقابلة مع د. ياسر العموري، **عميد كلية الحقوق في جامعة بير زيت**، بتاريخ 2015/10/19 – جامعة بير زيت

[2] مقابلة مع د. سميح العبد بتاريخ 2015/10/26 في قرية العقبة، طوباس.

[3] مقابلة شخصية، مع د.ناصيف معلم، **مدير المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية**، رام الله، بتاريخ 2016/12/7.

ونحن ما دام لدينا منطق قانوني قوي فيجب أن نسير وفق القانون الذي ينقصنا، فرسم سياسة قانونية جزائية باتجاه المحكمة الجنائية يترتب عليها مسؤولية أيضا، ويجب أن نذهب كذلك لمحكمة العدل الدولية من أجل المسائل المدنية.

وكذلك يجب أن يكون لديناستراتيجية وطنية ومشاورات لأخصائيين، مع العلم أن الاتجاه القانوني ليس أداة كاملة لحل الصراع، وإنما أحد الأدوات، وربما يَكون لها آثار سلبية.

هناك كثير من الاتفاقيات تتعارض مع الرؤى الفلسطينية، لذلك يجب أن تُدرس كل الاتفاقيات من قبل خبراء بما يفيد مصلحة الفلسطينيين [1]

ويرى محمد بركه عضو الكنيست الإسرائيلي السابق، أن الذهاب للمؤسسات الدولية وخصوصا محكمة الجنايات الدولية يُعد أحد مواطن القوة في النضال الفلسطيني، الأمر الذي تخشاه إسرائيل بالإضافة لموضوع المقاطعة الذي يشكل مصدر قلق وأرق للسياسيين الإسرائيليين، وفي قمة الهرم الحاكم خوفا من أن تتدحرج كرة الثلج هذه إلى ما كانت عليه جنوب أفريقيا، فالأداء الفلسطيني يحرج الخطاب الإسرائيلي كثيراً.[2]

ويرى الباحث أن انضمام فلسطين للاتفاقيات الدولية لن تغير حقيقة ما يجري على الأرض، وأن بعض الاتفاقيات يفرض على كاهلنا مزيداً من الالتزامات أكثر من الحقوق، لذلك كان يجب دراسة كل اتفاقيه على حدة بشكل أكبر والتأني قبل التوقيع عليها لمعرفة الالتزامات المترتبة علينا، وخصوصا بأننا ما زلنا تحت الاحتلال، لكن في نفس الوقت هناك من الاتفاقيات التي يمكن أن تزعج الدوله العبرية لمجرد الانضمام إليها، لكن يجب أن يكون الانضمام للاتفاقيات ضمن خطة استراتيجية جامعة مبنية على أسس ضمن تحالف رسمي مع المجتمع المدني، مع دعم كامل لمؤسسات المجتمع المدني وحركة bds التي تهابها إسرائيل، وتشكل عنصراً ضاغطاً عليها خصوصا أن خطابها كولنيالي.

---

[1] مقابلة شخصية، د. جهاد الكسواني، **محاضر في جامعة القدس**، رام الله، بتاريخ 2015/12/8.

[2] مقابلة شخصية، محمد بركة، **عضو الكنيست الاسرائيلي السابق، جامعة النجاح** – نابلس، بتاريخ 23 /2016/2.

الفصل الثالث

التوجه الواقعي الفلسطيني في القانون الدولي

هنالك أكثر من موقف في القانون الدولي بخصوص الموقف الواقعي، السلطة الواقعية: تعني أن القوي يستطيع أن يعمل ما يشاء، والضعيف يتحمل ما استطاع، فالسلطة الفلسطينيه طرف ضعيف، ومن هذا المنطلق هل يمكن اعتبار موقفها من القانون الدولي على أنه ضمن عملية المفاوضات؟ أو خارجها؟ بمعنى أن موقفها تجاه المؤسسات الدولية لتعزيز مقترحاتها بالمفاوضات، أما الخروج كلياً عن المفاوضات واعتبار أن القوة لا تخدم مصالحها، واللجوء إلى القانون الدولي هو تبني موقف خارجي للمقاربة الأمريكية الإسرائيلية لعملية المفاوضات، القانون وسيلة للضعيف، ويستخدم القانون حتى يتجاوز الضعف الموجود فيه بالمفاوضات.

وهل واقعية الطرف الفلسطيني تتمثل بقبول المقاربة الامريكية للصراع وإعتبار أن القانون الدولي مجرد أداة لتقديم مطالب فلسطينية ضمن المفاوضات، هذا ما يمكن أن نراه مع مواقف تؤكد أن القانون الدولي لا يمكن أن يحل الصراع لوحده، بالطبع القانون الدولي يتطلب تعبئة سياسية وشعبية، لكن قول ذلك هو للتأكيد على موازين القوى ليست لصالحنا، وعلى صعوبة عدم قبول المفاوضات كإطار لحل الصراع، وهل فعلا لا يوجد خروج من المقاربة الامريكية لانه لا يوجد خروج من اوسلو؟ .

إن تطبيق القانون الدولي يجب أن يجبر الطرف الآخر بتطبيقه بعلاقات القوة، أي يلزمه بتطبيق الاتفاقيات التي تتعلق بالقانون الانساني وبما أنك غير قادر على تطبيق القانون الدولي وأنت ضعيف، فبالضرورة أن تلجأ إلى المجتمع الدولي.

في ظل النظام الدولي الواقعي، هناك من يرى بأن الولايات المتحدة ستبقى مسيطرة ومهيمنة بسبب قوتها العسكرية، ويمكن توزيعها حول العالم، ونفقاتها الدفاعية كبيرة جداً، ولديها تقنيات، ومعلومات كبيرة جداً، واقتصادها أقوى من اقتصاد اليابان والصين بالرغم من منافستها الاقتصادية لها، ولديها نماذج ديمقراطية وهيمنة ثقافية ونشاطات حقوق إنسان دون منافس.

وأن الاتحاد الأوروبي بدوله السبع والعشرون يمارس نفوذا متزايدا في القضايا العالمية، وأن البرازيل والصين والهند حققت تقدما مثيراً في اللغة الاقتصادية، وأن الولايات المتحدة في تراجع نسبي، وأن قوتها الناعمة عانت من تسليم الإرهابيين المشتبه بهم ومزاعم التعذيب، وأن سكان الولايات المتحدة لم يعودوا راغبين بتحمل تكاليف النظام الدولي، كونهم الدولة المهيمنة والمسيطرة.

الأنظمة الدولية تتغير، إما بتغيرات القوى اللاعبة، ومن هنا توزع القوى، أو تغيرات خارجية المنشأ، أي من خارج النظام تنبثق، هذا ما يعترف به الواقعيون، ونتج عن هذه التغيرات علاقة القوة النسبية بين تلك القوى، أو في عدد القوى اللاعبة الأساسية، وعادةً الحرب تكون مسؤولة عن هذه التغيرات الأساسية في علاقات القوة[1].

لم يكن للتغيرالتكنولوجي أي تأثير على النظام الدولي أكثر من تطوير الأسلحة النووية واستخدامها في الحرب، نظرا لعدم تميزها بين المقاتلين والمدنيين، وهي دفعت لتغير قواعد اللعبة.[2]

فيما يرى المؤرخ الفرنسي هنري لورنس من ناحية واقعية بأن حل الدولة الواحدة، وحل الدولتين مستحيلان، فهناك تفاعل مشترك للشعبين، وحلها الانفصال يوما ما، لكنه مستحيل نظرا لضيق مساحة الأرض، لذلك لا يمكن العودة إلى حل الدولة الواحدة ثنائية القومية، كون الناس بحاجة إلى تعبيرعن هويتهم الوطنية، والنشيد والعلم الوطنيين، أما الحل فهو نظام بدولتين، مع إدارة عامة مشتركة بالموارد والشبكات، ومع ذلك أصبح هذا الحل بعيد المنال شيئا فشيئا.

كذلك لا يوجد ثقة بالالتزام الإسرائيلي بالمحافظة على المقدسات بالوضع الراهن، كونهم يريدون تقسيمه عن طريق الأمر الواقع، مع أنه في حال التوصل إلى إتفاق بين الطرفين قد يخفف الحروب الأخرى في المنطقة.

---

[1] كارين أ. منغست – ايفان م. اريغوين – **تفت، ترجمة حسام الدين حضور، مبأدىء العلاقات الدولية** دار الفرق للطباعة والنشر والتوزيع دمشق سوريا , 2013 ص 154 وما بعدها.

[2] كارين أ. منغست – ايفان م. اريغوين، **المرجع السابق**، ص 156

أما السلطة فهي: لإدارة الحياة اليومية الاقتصادية والاجتماعية، بفعل التمويل الخارجي، وهي واقعة في معضلة غير قابلة للحل، وغير قادرة على التوصل إلى اتفاق سياسي[1].

في تصريح لنتنياهو من الناحية الواقعية على حسابه في الفيس بوك من وجهة نظره، بأنه لا يعتبر استمرار المستوطنات إرهابا، فيما يرحب الرئيس ابو مازن من جهة أخرى بموقف الاتحاد الأوروبي بخصوص قضية المستوطنات ووسم بضائعها وباعتراف برلمان الاتحاد الأوروبي بدولة فلسطين.[2]

لكن من وجهة نظري، هل أن واقعية الطرف الفلسطيني بالتركيز على معايير قوة مثل الديمغرافيا مثل الاقتصاد مثل مصادر عسكرية أو حتى مصادر عسكرية، نتوجه الى يهود الشرق على أساس أننا ثقافيا عرب،بالفعل الطرف الفلسطيني ليس ضعيف من ناحية ثقافية أو ديمغرافية، لكن ضعيف من ناحية إقتصادية وعسكرية،علما بأن الواقعيين هيمنوا على العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، وكانت مقاربتهم تنظر إلى العالم السياسي الدولي على أنه عالم فوضوي،وإن طبيعة التفتت السياسي وإطاره يقعان في مركز فكرة الفوضوية، فحينما تكون الدول قوية يكون الإطار واضحاً، و يقدم قاعدة صلبة للعلاقات بين الدول،وحينما تكون ضعيفة يكون الإطار أقل وضوحا، والعلاقات الدولية أقل صلابة،ويرى الواقعيون أن الفوضوية تشجع التنافس، والصراع بين الأمم، وتقف ضد إرادتها في التعاون، حتى حينما تتقاسم هذه الدول المصالح نفسها، فتكون رؤيتها للمنظومة الدولية متشائمة، ومحافظة الفوضوية هي القوة الرئيسة التي تشكل حوافز الدول وأفعالها، في الدولة الفوضوية تكون تلك الحوافز والأفعال مهتمة بالسلطة وبالأمن ومستعدة للصراع، والتنافس، وغالبا ما تفشل محاولتها في التعاون،حتى حينما تكون مصالحها مشتركة، لأن المؤسسات الدولية غير قادرة على تأمين التعاون بين الدول.[3]

السلطات القوية تقوم بدور رئيس، أما الدول الضعيفة فعليها الانكفاء في مجال يهيمن عليه الأقوى، من خلال عزل نفسها، أو عبر تحالفها مع الأقوى.

---

[1] جريدة الأيام 2015/11/14 عدد 7126 ص 14 , عن مجلة اكسبرس الفرنسية

[2] جريدة الأيام 2015/11/14 عدد 7126 ص1.

[3] اليس لاندو، **السياسة الدولية النظرية والتطبيق، ترجمة د.قاسم المقداد، سلسلة ترجمه**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2008، ص 13.

سوف نرى في هذا الفصل التوجه الواقعي الفلسطيني للقانون الدولي، وهل قرارات القياده تنعكس ضمن الموقف الواقعي في الخطاب القانوني وضمن عدم تكافئ القوة؟ وهل كان لديها ايمان بالقانون من أجل تغيير الواقع واستخدامها لهذه الأداة ضمن مصلحة معينة؟ وكيف تعاطت مع هذه المصلحة؟

المبحث الاول: التوجه الواقعي للقانون الدولي.

هذه المدرسة الواقعية تؤكد هذه الفرضية وتنطلق منها، وهي بأن الدول تسعى بشكل دائم لزيادة قوتها وتعزيزها، وأن مِن أكثر من تكلم عن هذا هانزموركنثو تحدث عن عناصر وأركان رئيسين، هما المصلحة والقوة، في جوهر السياسة الدولية، وأن المصلحة تأتي من منطلق القوة، و تتحد في إطارها، وإن البحث عن القوة مرتبط بطبيعة الانسان، وهي وسيلة لتحقيق الرغبات النفسية الفطرية التي يعتقد الإنسان بأن البيئة التي حوله غير آمنة، لذلك يسعى إلى امتلاك القوة، وأن سلوك الدول واجهت افتراضا يتعلق بتبريرات الإنسان، و بالتالي سلوك الدول امتداد لسلوك الإنسان، وهكذا يراها الواقعيون، بأن الدول تسعى لامتلاك القوة في سبيل تحقيق الغاية، وللحفاظ على الذات.

فيما يرى موركنثاو، بأن: المصلحة تركزت في السياسة الدولية، لذلك هناك من يتساءل لماذا الصراعات بين الأمم؟ وما جدواها؟ ويرغب في التعاون بدلا من القوة، لكن هناك من هو من أنصار القوة والرغبة فيها، وأنها ببساطة جزء من حاجة الإنسان وطبيعتة، وأن القوة لا يمكن تجاوزها من منظومة العلاقات بين الكيانات السياسية ذات السيادة، وأن الاعتماد على قواعد الأخلاق والقانون بالسلوك يؤدي ويبرهن بدرجة عالية من الضعف، لتغير العلاقات بين الوحدات السياسية، إلى أي شكل من الأشكال غير التي تعتمد على نماذج القوة.

وهكذا بقراءة سعد توفيق أرادها موركنثاو في نظريته التي أراد تطبيقها على العلاقة السياسية، حينما يرى القوة والصراع من أجلها والتي تتحدد في مصدرها بشكل عميق مع الطبيعة الإنسانية، وحيث أن هذه الطبيعة ليست سليمة لأنها تحدث الرغبة والميول عند كل إنسان نحو القوة، وهكذا الدول في سياستها الدولية، فهي تسعى للقوة، إما لتغير الوضع الراهن أو للحفاظ عليه، ونتيجتها تنطلق من مبدأ توازن القوى، وللحفاظ على سياسات هذا التوازن.

فيما واجهت النظرية الواقعية عدة انتقادات، منها أنها أهملت المتغيرات الاجتماعية المؤثرة على العلاقات الدولية، وأخذت بنظرة واحدة، وعامل واحد وهو القوة، وأن مفهوم هذه القوة لم يُعرف جيداً، فقد يكون ما بين دافع ووسيلة وعلامة وكذلك مفهوم المصلحة الوطنية من منطلق القوة لا يمكن تحديدها بسهولة، وبشكل موضوعي، كون مفهومها ذاتي، وكان إبان فترة لم يكن النظام الدولي متجانسا.[1]

فيما تحاول الإدارة الأمريكية بناء شرق أوسط جديد، ومتغيرات، بحيث ترتبط مصالحها الحيوية بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وأمن الطاقة، والدفاع عن حلفائها، وأصدقائها، وحل الصراعات القديمة بما فيها القضية الفلسطينية، بما يحفظ أمن إسرائيل، و خرط شركاء جدد في أيدلوجية عالمية لمحاربة التطرف الاسلامي، بما في ذلك تصرف الإدارة الأمريكية من خلال مبادرات شراكة أوسطية، لتعميم التغير في الدول غير الديمقراطية بما يحقق مصلحتها أيضا .[2]لكن ما هي مصادر القوة للشعب الفلسطيني وعلى ماذا يعتمد بإعتقادي يعتمد على الديمغرافية وعلى التعبئة الشعبية وعلى التوجه الى المؤسسات الدولية .

وبالنظر إلى الواقعية فأن الأمم المتحدة عاجزة عن حل الصراعات والنزاعات الرئيسية، وخصوصاً القضية الفلسطينية، حيث أثبتت فشلها في مكافحة الإرهاب، وانتهاكات حقوق الانسان، مع العلم بأن المؤسسات والقانون الدولي موجود لخدمة الشعوب، لكن القادة يتصرفون خلاف ذلك، وهناك غياب لآليات الحوار على المستوى الدولي، مع وجود خلل في الأمم المتحدة يجعل تحقيق الأهداف الانسانية والأمن والسلم صعب.[3]

وتحاول الإدارة الأمريكية التواصل مجدداً مع العالم، والعودة إلى القيادة الأخلاقية، وإحياء سُمعتها، وخصوصاً بعد الحرب على العراق، وظهور تحديات جديدة وقوى جديدة.

---

[1] د. سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الثانية، عمان الاردن من،2004ص 92 وما بعدها

[2] كوندوليزا رايس، **اعادة التفكير في المصلحة القومية واقعية أمريكية من اجل عالم جديد**. عدد 77، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي الطبعة الاولى 2008، صفحة 20 وما بعدها

[3] رو دولف جولياني , جون ادواردز , **دراسات عالمية رؤيتان للسياسة الخارجية الامريكية جمهورية ديمقراطية** عدد 72 , مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجي، الطبعة الاولى ابو ظبي الامارات , 2008، ص 16 وما بعدها

فيما تحاول القيادة الفلسطينية باتباع سياسة عقلانية تقوم على المصلحة الوطنية السياسية، لكن ينقصهم تلاحم وطني، ولا يوجد ائتلاف وتحالف دولي يدافع عن المصلحة الفلسطينية في المنظومة الدولية، وكذلك لا يوجد مكاسب عسكرية لتحويلها إلى مكاسب سياسية[1]وأن الطرف الآخر يمتلك قدرات عسكرية وقوة هائلة، يستطيع فرض وقائع على الأرض ويتحكم بنتائج المفاوضات إن وجدت، وتتخذ من سياسة القوة استراتيجية لها، لذلك فهي في صراع ما بين القوة والقانون، لتحقيق المصالح القومية، والهدف الأسمى للفلسطينيين هو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، ويوقن الفلسطينيون أن منظومة العلاقات الدولية لا تعتمد على قواعد الأخلاق،[2] وأن التحول والتغير في هذه النظرة ليس شأنا بسيطا، لكن ما يجعلهم متمسكين بالثوابت الوطنية، هو إيمانهم بأن مفتاح السلام في المنطقة هو إنهاء الاحتلال، لذلك يتمسكون ويحافظون على الهوية الوطنية والثقافية والسياسية والقانونية، من أجل حماية شعبهم في الداخل والخارج، و يسعون إلى التقارب مع دول كبرى لها قوتها في ميزان القوى العالمية.

وبالنظر إلى الواقعية الإسرائيلية واستراتيجيتها في جوهر السياسة الدولية، التي تقوم على القوة السياسية[3] وتمارس تأثيرها في علاقاتها مع المجتمع الدولي، نظرا لتحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإن أمنها القومي هو الهدف الأسمى لها بغض النظر عن الطريقة التي تستخدمها.

لكن تحاول القيادة الفلسطينية بناء علاقات دولية لتحقيق نفع خاص[4]لمصلحة الدولة الفلسطينية، بإستخدام منبر الأمم المتحدة تارة، وبعلاقات ثنائية تارة أخرى، ويفضح ممارسات الاحتلال بانتهاكه مبادئ حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني، ولكسب التأييد العالمي لقضيتهم العادلة، وتحاول تبيان مقدار القوة العسكرية المفرطة، التي تستخدمها سلطة الاحتلال ضد شعب أعزل، لكن هناك

---

[1] أنيس لاندو، **مرجع سابق**، صفحة13 وما بعدها.

[2] د. سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الثانية، عمان الاردن من 2004، ص92 وما بعدها

[3] د. ثامر كامل الخزرجي، الطبعة الاولى، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية ادارة الازمات**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعه الاولى، عمان الاردن2005، ص 62.

[4] د. احمد، ابو الوفا، **القانون الدولي والعلاقات الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.

إيمان آخر لدى القيادة الفلسطينية بأن هناك عوامل أخرى تؤثر في السلوك السياسي الخارجي، كالتعاون الدولي والاقليمي،[1] وإيمانهم بقواعد القانون الدولي التي تحترم الاستيلاء على أرض الغير بالقوة، وأن حل النزاعات الدولية تكون بالطرق السلمية، وأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره حق مقدس كفلته له كل المواثيق والأعراف الدولية، بالإضافة إلى حقه في الدفاع المشروع عن وطنه وأرضه ومقدساته.[2] لذلك نقترح بأن المصلحة الوطنية الفلسطينية تتطلب: إقامة دولة فلسطينية على أراضي 1967، وتلاحم فلسطيني فلسطيني، وموائمة العملية الدولية في الداخل، وتقليص الفجوة بين النخبة الفلسطينية والحركات الشعبية.

وكذلك إن علاقات الدولة الفلسطينية لا تقتصر على علاقاتها مع الدول والانظمة السياسية الرسمية، بل مع الاتحادات العالمية الدولية، والصليب الأحمر، ومع المنظمات الدولية لخدمة مصالحها الوطنية.[3]

لكن هناك من النخبة السياسية والمثقفين الفلسطينيين من يؤكد أن القانون الدولي لا يصلح لحل الصراع، وليس الوسيلة الملائمة لحله، وإنما هو عنصر مساعد ليس إلا[4]، وأن القوة مطلوبة في العلاقات الدولية كونها تغير الموازين، وليس أمام الفلسطينين إلا إيجاد تحالف دولي، لتغيير موازين القوى خصوصاً بأن هناك متغيرات وتحولات في كل نواحي الحياة الدولية السياسية، والثقافية والاقتصادية والبيئية.

فيما تسعى إسرائيل إلى اتخاذ إجراءات لزيادة أمنها، كواقعية هجومية مما يقيد حرية المواطنين الفلسطينيين، سواء حرية الحركة أو التنقل.[5]

---

[1] د. صلاح احمد هريدي علي، **العلاقات الدولية مفهومها وتطورها**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندارية، 2008، ص 18 وما بعدها.

[2] . متولي، رجب عبد المنعم، **النظام العالمي الجديد بين الحداثة والتغير، دراسة نظرية تطبيقية على الاحداث الدولية الجارية**، دار النهضة العربية، القاهره، (2004/2003)، ص30 وما بعدها.

[3] احمد النعمي، **السياسة الخارجية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الاردن،2008، ص 29.

[4] . احمد نوري النعيمي، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011، ص 142.

[5] عامر، مصباح نظرية **العلاقات الدولية والحوارات النظرية الكبرى**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص 57.

وإننا نرى بأن هذا أيضا مخالف لقواعد القانون الدولي الإنساني، لكن الفلسطينيين وبواقعية دفاعية، فهي تنادي بضرورة إلزام إسرائيل بتطبيق القانون الدولي، وبحماية دولية للشعب الفلسطيني.

وهنا فقد تم توجيه انتقادات من بعضهم للتوجه الواقعي، كونه وضع فكرة عامة وهي القوة في العلاقات الدولية، دون أن يوضح إذا كانت وسيلة، أو دفاعا، أو علاقة، وأن القوة ليست الظاهرة الوحيدة التي تبني عليها الدول في سياستها الخارجية كالتعاون الدولي.[1]

بالنظر إلى الوضع العالمي، فإنه يبعث على الكآبة، وأصبح الإرهاب جزءا من نسيج الحياة العصرية، وأن السلام بين الفلسطينيين والإسرائيلين أصبح بعيد المنال، وقد تصبح الدول عاجزة عن محاربة الإرهاب، وعدم الاستقرار، إذا لم تتحد حكومات القوى العظمى لتغيير مجرى هذا القرن إلى عالم يحظى به شعوب العالم، بالحرية وبالسلام وبالإزدهار،[2] وأن كل المتغيرات العالمية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الاهتمام من عدمه على القضية الفلسطينية.[3] لذلك نستخلص بان القانون الدولي يحتاج الى قوة، وهي اللغة المتفق عليها في المجتمع الدولي، فالواقعية الفلسطينية تأخذ بعين الاعتبار للقانون، ولكن تأخذ على أنه محدود لذلك يعتبرها واقعية، بينما في الاتجاه الآخر هناك ثقة بالقانون الدولي، فإسرائيل لا يمكن إنتظار أي شيئ منها.

ويرى محمد بركة عضو الكنيست الإسرائيلي السابق بأن:" القيادة الفلسطينية من ناحية واقعية لديها استراتيجية، وأيضا ردة فعل عما يجري، فهي تحسن التصرف بالعمل بالموضوع الدولي، وخير دليل المبادرة الفرنسية، فهي ثمرة جهد وحراك جدي على الساحه الدولية، وأن نتنياهو استشاط غضباً عندما سمع بها، سواء من فكرة المؤتمر الدولي، أو ما قد يتلوها، إذا لم يحقق المؤتمر نتائج إيجابية، بأن فرنسا سوف تعترف بالدوله الفلسطينية، وهذا يعتبر أمرا نوعيا من الطراز الأول، إذا حصل، كونها عضو دائم في مجلس الأمن ولأهميتها في أوروبا، لذلك ودون شك هناك واقعية من الجانب الفلسطيني بالانضمام للمنظمات الدولية، واستخدام الأدوات القانونية، وهذا يترتب عليه

---

[1] د. هبه الله، نفس **المرجع السابق**، ص 254.

[2] احمد النعمي، مرجع **سابق**، 2008، ص 39.

[3] ريتشاردن – هاس، **الفرصة لخطة أميركا لتغير مجرى التاريخ، ترجمة اسعد كامل الياس**، العبيكات للنشر المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى، 2007، ص 19 وما بعدها.

تحديات من نوع جديد بخصوص تقديم شكاوي ممن يرتكبون جرائم حرب، لم تكن مألوفه من قبل، هذا التحدي ليس بسيطا، لكن إذا كان هذا تحديا محصورا في الجانب الفلسطيني على بعض الأشخاص، فإنه على الجانب الإسرائيلي محصورا على طول السلم السياسي والعسكري في إسرائيل .[1]

لذلك هناك معايير واقعية ينظمها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، كحق الدفاع الشرعي بحسب نص المادة 51 من الميثاق، وهذا لا ينطبق على الدولة التي يقع عليها الهجوم، بل يمكن لأطراف أخرى بالدفاع عن الضحية، وهناك قوانين تنظم شؤون الحرب، وطريقة استخدام القوة العسكرية، وهناك معاهدات دولية داعمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، ومعارضة للإبادة الجماعية وللتعذيب، وهذا أمر متوافق عليه في عالم السياسة، وبإجماع من قبل مجموعة الثماني، والاتحاد الأوروبي والإفريقي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.[2]

وهناك التزام أساسي تجاه البشرية من دول الأعضاء في الأمم المتحدة، للتدخل لأسباب إنسانية في الدول التي يتم انتهاك حقوق الإنسان فيها.

لكن هذا بوجهة نظري ينطبق على دول بعينها، كالتدخل عند غزو العراق للكويت، أما أن يتم التدخل ضد الإسرائيلين لمصلحة الفلسطينيين فهذا بعيد المنال، وهنا تتم سياسة الكيل بمكيالين.

بالإضافة إلى انحياز الإدارة الأمريكية بشكل كامل إلى جانب إسرائيل، وأن أوروبا تكتفي بالدعم الاقتصادي دون القيام بدور سياسي، كل ذلك كان سببا واضحا واقعيا، من أجل عدم العودة إلى المفاوضات المباشرة.[3]

من ناحية واقعية أيضا، حولت إسرائيل المناطق الفلسطينية إلى كونتونات ومعازل في الضفة الغربية مقطعة الأوصال، وأصبح اتفاق أوسلو جزءا من تنفيذ المخطط الإسرائيلي بتوسيع نظام

---

[1] مقابلة شخصية، محمد بركه، **عضو الكنيست الاسرائيلي سابقاً**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، بتاريخ 2016/2/23.

[2] ريتشاردن – هاس، **مرجع سابق**، 2007، ص57 وما بعدها.

[3] احمد قريع ابو علاء، **السلام المعلق 3 على مفرق الطرق، مقاربات في الصراع والتنمية والأزمة الفلسطينية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، التوزيع دار الفارس للنشر والتوزيع عمان الاردن، 2008، ص 5.

التمييز والفصل العنصري، وبقيت مستمرة في سياسة الإستيطان، وأصبحت المفاوضات عملية خالدة، لا نهاية لها، والاتفاق وولادة السلطة أدى إلى احتواء حركة التحرر، و إضعاف لقيادتها وتهميشها، واستبدال معظم مؤسساتها بمؤسسات السلطة، كذلك قامت إسرائيل بخطوات انفرادية بإعادة الانتشار الكاملة من قطاع غزة لتكريس الفصل بين الضفة وغزة، فيما فشلت المفاوضات من (واي ريفر، وكامب ديفيد) إلى طابا، وإلى مباحثات استوكهولم، إلى فشل أنابوليس، فيما يصر بعضهم أنه لا بديل عن المفاوضات سوى المفاوضات، في ظل اختلال ميزان القوى.

لذلك نرى أن القاعدة الأساسية في أية مفاوضات، هي توازن القوى، والآن ميزان القوى لصالح الإسرائيليين الخصم، ولن ينتج حلا مقبولا وعادلاً للشعب الفلسطيني.

لكن لا بد من بديل استراتيجي، وأدواته، وهو المقاومة الشعبية الواسعة والمتنوعة، وتشمل جميع الفئات في الداخل وفي الخارج، والاستمرارية بها بشكل تصاعدي وتدريجي، وأن تكون لها القدرة على التأثير من خلال العمل الموحد، وممارسة كل أشكال المقاومة، من مظاهرات شعبية والمقاطعة بأشكالها كافة.

كذلك دعم الصمود الوطني، وتنمية المقاومة اقتصاديا، والتركيز على المنتج، وليس الاستهلاكي البحت، مع تعزيز الوجود الفلسطيني المقام على الأرض، مع تغيير جوهري في السياسة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، بالتركيز على التعليم والزراعة، والضمان الاجتماعي والصحة، وإعادة النظرفي توزيع الموازنات، وخلق فرص عمل للناس عبر الاقتصاد المنتج، وليس بمواصلة تضخيم التوظيف، وأن تكون المشاريع المنفذة، ليست استهلاكية بحتة، وإنما ذات طابع تنموي.

ولذلك النهوض بحركة التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني بكل الأشكال، حيث أن ميزان القوى المختل لا يمكن أن يتم بالقوى الذاتية الفلسطينية وحدها، وإنما بالعامل الدولي، ولا ننسى بأن إسرائيل لا يمكن معادلتها إلا بقوى دولية.

كذلك يجب استعادة الوحدة الوطنية وبناء قيادة وطنية استراتيجية موحدة، والبديل هو العمل على خلق نوع من الدبلوماسية المقاومة، وإعلان الدولة على جميع الاراضي المحتلة عام 1967، وانتزاع الإعتراف بها بما فيها القدس الشرقية.[1]

إن رسم السياسة الخارجية للقيادة الفلسطينية من حيث الواقع ليست بالسهلة، و في ظل ملامح الشرق الأوسط الجديد، و في ظل عوامل بنيوية أدت إلى إنهاء الحقبة الرابعة من السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، نتيجة موت عملية السلام، وأخطاء أمريكيا في الحرب على العراق، هكذا وصفها الخبير الأمريكي ريتشاردهاس، مدير التخطيط الاستراتيجي في ولاية بوش، وأن هناك حقبة خامسة بدأت ملامحها بالظهور، وهي أن هناك سياسات وقوى خارجية، مثل: الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، بدأت بتزايد تعرض الولايات المتحدة للتحديات والضغوط من قبل هذه الدول، مع العلم بأن الولايات المتحدة مازال لديها نفوذ في المنطقة، ولكنها بدأت بالانخفاض ودخول إيران باعتبارها أصبحت من أقوى القوتين في المنطقة، وأن ملفها النووي جعل الانظار تتجه إليها مما أثر سلبا على الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية.

وواقعيا تعتبر إسرائيل الدولة الوحيدة التي تمتلك قوة عسكرية تقليدية الأكثر قدرة، وهي الأقوى في المنطقة، وتتمتع باقتصاد قادر على المنافسة عالمياً، بالمقابل فإن الفلسطينيين لديهم سلطة دون سلطة، واقتصاد تتحكم فيه إسرائيل، و انفصال شطري الوطن عن بعضهما بعضا، مما يجعل صانعي القرار السياسي بمكانة لا يحسدون عليها، لكن استطاعت القيادة السياسية إعادة الأنظار، ووضع القضية الفلسطينية على الخارطة الدولية من جديد، و ذلك باستخدامها سياسة خارجية قانونية، وبانضمامها للعديد من الوكالات والمنظمات الدولية، بالرغم من انشغال العرب بإعادة ترتيب وضعهم الداخلي، بعد الربيع العربي، لكن من وجهة نظري يَجب أن يكون لدى الفلسطينيين حلفاء استراتيجيين من الدول العظمى.[2]

---

[1] د. مصطفى ألبرغوثي، **هناك بديل للمفاوضات الفاشلة الدبلوماسية المقاومة وانتزاع الاعتراف بالدولة المستقلة وحدودها وعاصمتها القدس**، الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية، منشورات المبادرة الوطنية الفلسطينية

[2] السفير د. السيد امين شلبي، **نظرات في العلاقات الدولية** عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، صفحة 17 وما بعدها.

تنبثق رغبات الدول وأفعالها وفقا لطموحاتها وأهدافها بالنظر إلى الواقعية التجريبية، كما قدمها هوبس بوصفه بالحقوق الطبيعية، وما تشمله من قواعد عملية، وليست مقتضيات أخلاقية، بينما وجد مكيافيلي بأن هناك صعوبة في الفصل بين المقتضيات الأخلاقية والضرورة السياسية.[1]

فيما تعتبر النظرية الواقعية بأنه من الصعب الوصول إلى جوهر السياسة الدولية، إلا بطريق واحد، وهي القوة، وهذه القوة السياسية تقاس بمدى التأثير التي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة ولو بشكل نسبي، وهذه ليست بالضرورة أن تكون مرادفة للعنف بالشكل العسكري والمادي، فيما ينظر موركنثاو بأن صنع السياسة الخارجية عملية ترشيدية باستمرار، أي توافقية بين الأهداف التي هي ثابتة، وبين الوسائل المتاحة.[2]

نلاحظ بأن هناك متغيرات عدة من شأنها التأثير على العلاقات الدولية، منها ما هو علمي وديني وعسكري واجتماعي ومصالح أحزاب وجماعات ضاغطة ورأي عام، تجعل من صانع القرار بالشأن السياسي الخارجي الدولي يتردد في وسم قراره، دون النظر إلى الرأي العام وإلى المتغيرات والمصالح.

وبالنظر إلى الواقعية الجديدة، وبافتراضاتها بأن الدول تتفاعل في ظل وجود بيئة فوضوية، وبعدم وجود لوائح ومعايير تفرضها سلطة مركزية لحماية مصالح الجماعة الكونية الكبيرة، وأن بنية نظام الدولة هو المحدد الرئيس لها، وأن للدولة مصالح ذاتية تتوجه إليه دائما، وأن مؤشر عقلانية الدول من خلال سعيها ضمن مصالحها الوطنية.

أما جون بايلز يضيف إلى الافترضات السابقة فرضيات أخرى على الواقعية الجديدة في تحليله للعلاقات الدولية، وهي فوضوية النظام الدولي، أي أنه لا يوجد قدرة على ضبط سلوك الدول من سلطة مركزية، وأن الدول تطور قدراتها العسكرية الهجومية والدفاعية، كادعاء منها بأن الدولة هي

---

[1] باتشر دافيد، النظريات **السياسية في العلاقات الدولية**، ترجمة رائد القاقون، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الاولى , 2013 آذار، ص 75 وما بعدها.

[2] د. ثامر، الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية** ادارة الازمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الاردن، الطبعه الاولى، 2005، ص62.

السيادة، وبالتالي يجعل من هذا التسلح خطرا على بعضهما بعضا، وأنه لا يوجد ثقة متأصلة بالنظام الدولي، وبالتالي تسعى الدول للحفاظ على سيادتها، واستقلالها، كبقاء قومي سيؤثر على سلوك الدول مع بعضها البعض.

وبقراءة عامر مصباح، يرى جون ميرشيمر أن: القوى العظمى تتحكم في النظام الدولي، إذاَ أبقت الواقعية الجديدة على افتراض المصلحة الوطنية، والقوة كالسياسات، موجهين للسياسة الخارجية للدول، وأن الدول هي الفاعل الوحيد في النظام الدولي، وهي المسيطر والمهمين على السياسة الدولية.[1]

بالنظر إلى الواقع الدولي، وأوضاعه تعتبر النظرية الواقعية أكثر اتصالا به، ومن بين دعاته هانس مورجانثو، والذي يستند إلى فكرة القوة والمصلحة، وأن المصلحة تتحدد في إطار القوة، والتي تتحدد بفكرة السيطرة والتأثير، هكذا يسميها مورجانثو.

ومن المآخذعلى نظرية مورجانثو، أنه يرى ويحلل النظام السياسي الدولي غير متغير ما دام أن المصالح العامة دائما تتحدد بدافع القوة لجميع الأطراف، مهما كان طبيعتها، وبالتالي سيبقى النظام محكوما بصراعات القوة، وكذلك القوة لا تستطيع وحدها تحليل الظواهر كافة في السياسة الدولية، فهناك عوامل أخرى تؤثر في السلوك السياسي الخارجي، كالتعاون الدولي والاقليمي، لذلك فإن القيادة السياسية الفلسطينية تتأثر و تتغير بفعل التغيرات الدولية التي قد تطرأ من حين لآخر، وترسم سياستها بناء على المصلحة الوطنية للدولة الفلسطينية.[2]

إن من أهم قواعد القانون الدولي قاعدة تحريم الاستيلاء على أراضي الآخرين بالقوة، و تعتبر من القواعد الآمرة التي لا يجوز مخالفتها، أو الاتفاق على مخالفتها،على هذا ما تعتمد عليه القيادة الفلسطينية واقعيا بالنظر إلى القانون الدولي واستنادا إلى نص المادة 4/2 من الميثاق التي تحرم

---

[1] د. عامر، مصباح، نظرية **العلاقات الدولية والحوارات النظرية الكبرى**، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2009، ص 28 وما بعدها

[2] د. صلاح احمد هريدي علي، (العلاقات **الدولية مفهومها وتطورها**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2008، ص 18 وما بعدها.

استخدام القوة في العلاقات الدولية، و بالتالي من ناحية واقعية ومنطقية يستفاد منها بأنها تحرم الاستيلاء على أرض الآخرين بالقوة، وقد أضافت المادة 103 من الميثاق قاعدة الصفة الآمرة والتي تبلورت أيضا بالامتناع عن الاستيلاء على أراضي الآخرين بالقوة لقاعدة والتزام دولي بالعودة إلى المادة 3/2 من الميثاق بحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وأن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية اعتبرتها الأمم المتحدة بأنها عمل عدواني، وله الحق في تقرير مصيره بأشكال المقاومة كافة، وهذا ما أيدته قرارات الجمعية العامة، وبالتالي فإن للفلسطينيين الحق في الدفاع الشرعي استنادا لنص المادة 51 من الميثاق.[1]

تسعى الولايات المتحدة إلى إقامة نظام اقليمي جديد وفق التغيرات الدولية، وبقاء إسرائيل القوة المهيمنة والمسيطرة في المنطقة، ومنع قيام أية قوة جديدة في المنطقة تهدد مصالحها، فيما يبقى الاتحاد الأوروبي مقتصراً على الدعم الاقتصادي من منح وقروض ومساعدات ومشاريع، وفسحت المجال للولايات المتحدة للانفراد بتسيير الأحداث وتوجيهيها كون الولايات المتحدة تهيمن على المصالح الحيوية في المنطقة وخصوصا بعد حرب الخليج فيما تتخذ بعض الخطوات المجموعة الأوروبية من أجل أن تلعب دورا سياسيا في المنطقة.

أما روسيا فلديها مشاكلها الداخلية ومصالحها الاقليمية، فلا ينتظر منها أن تلعب دورا بارزا في العملية السياسية، أو الاقتصادية على المدى القريب، أما الصين فينحصر دورها في دعم العمليتين السياسية والاقتصادية بشكل عام، مع توسيع تجارتها مع جميع المنطقة مع اهتمامها بقضاياها الداخلية والاقليمية بشكل كبير، أما اليابان فارتباط سياستها مع الولايات المتحدة مع تعزيز دورها في دعم العملية السلمية وإقامة مشاريع اقتصادية، لذلك تعتبر إسرائيل من الدول الأكثر أهمية في المنطقة لدى المجتمع، والقوى الدولية، وخصوصاَ الولايات المتحدة كونها جزءا من المعادلة السياسية الأمريكية وجزءا من استراتيجيتها لحماية مصالحها، و تعتبر إسرائيل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر تساهم في رسم السياسة الأمريكية من خلال تواجد شخصيات يهودية في مراكز صنع القرار، لذلك دائما قراراتها منحازة لإسرائيل، وتحرص على تفوقها في جميع المجالات، أما

[1] د. متولي، رجب عبد المنعم، **النظام العالمي الجديد بين الحداثة والتغير، دراسة نظرية تطبيقية على الاحداث الدولية الجارية**، دار النهضة العربية، القاهره، (2004/2003)، ص 30 وما بعدها ص 49

أوروبا فهي تسعى دائما لتقوية علاقاتها مع إسرائيل، ولديها مصالح حيوية معها، أما روسيا فقد وقعت مع إسرائيل عدة اتفاقيات تجارية واقتصادية وعلمية، إضافة إلى مساهمة روسيا في دعم إسرائيل ديمغرافيا بفتح باب هجرة الروس اليهود إلى إسرائيل، واليابان والصين لديها علاقات تجارية وسياسية مع إسرائيل وتسعى إلى تطويرها، أما الدول العربية فهى تتلقى مساعدات ودعما من الإدارة الأمريكية، وهي حامية للأنظمة فيها، أما تركيا فهى تحاول أن تلعب دورا سياسيا واقتصاديا في المنطقة كونها تمتلك أضخم مخزون مائي في المنطقة، ولديها تبادل تجاري مع إسرائيل، لكن ترغب في الدخول للاتحاد الأوروبي، مع العلم بان لديها مشاكل قومية مما يجعلها مشغولة عن القضية الفلسطينية نوعا ما وتأثيرها محدود في المنطقة.

هذا هو الواقع الدولي، فماذا تستطيع القيادة الفلسطينية فعله أمام هذه المصالح والسياسات الدولية، وأمام هيمنة الولايات المتحدة وانحيازها المطلق لإسرائيل، فكان لزاماً عليها أن تتخذ خطوات لفضح الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية، واتخاذ خطوات سياسية وقانونية تجعل القضية الفلسطينية محط أنظار شعوب العالم والمجتمع الدولي.[1]

تلعب الواقعية كنظرية سياسية في العلاقات الدولية دوراً وأهمية رئيسة لمناصريها، كونها تطغى عليها سمة القوة والهيمنة، حتى تصل إلى أهدافها السياسية الخارجية، في حين تحتل القوة أحد مرتكزاتها ومحاورها الرئيسة، بعيدا عن الجوانب القانونية والأخلاقية.

فيما يرى كتاب آخرون بأن الصراع مسألة متأصلة في العلاقات بين الدول والجماعات، لكن يجب على الدول أن تستغل قوتها في سبيل تحقيق العدالة، لكن النظرية الواقعية ومنهجها بعيداً عن المثالية والفروض الإخلاقية.[2]

لذلك نستنتج أن اسرائيل دائما تسعى إلى تطبيق هذه النظرية باستعمال القوة، وفرض سيطرتها على الأرض وتتصرف كدولة خارجة عن القانون، نظرا لغياب مجتمع دولي حقيقي، أو سلطة دولية

---

[1] تقديم د. وليد عبد الحي، عماد يوسف، أروى الصباغ، **مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط** مركز دراسات الشرق الأوسط عمان الاردن – دراسات 17 الطبعة الثالثة،2003، ص 235 وما بعدها.

[2] د. احمد النعيمي السياسة **الخارجية**، دار زهدان للنش والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، صفحة 90 وما بعدها.

حقيقية قادرة على حماية الشعوب الضعيفة، وأن القيادة الفلسطينية ليس لديها أية قوة تستطيع مجابهة إسرائيل بها، سوى اللجوء إلى القانون، وإلى المنظمات الدولية، وإلى شعوب العالم الحر، وكسب مزيد من التأييد العالمي من خلال فضح الممارسات والإنتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني.

إن السمة المميزة في العلاقات الدولية كمنهج واقعي هي علاقات القوة، وهي من المسلمات في حركة المجتمعات والمنظمات، ومحاور أساسية وأكثر الموضوعات إثارة في واقعنا الحاضر، وحيث أن طبيعة الانسان والفوضوية في النظام الدولي جعل من الحكام يتوسعون إلى ما تسمح به قوتهم، وأن القوة القومية ليست إلا انعكاسا لإرادة الأفراد في تحقيق القوة، حيث أن القوة كجزء من السياسة الدولية، وهي من تجعل من تأثيرها على سلوك الآخرين، ومن الممكن فرض إرادتها على سياسة الدول الأخرى من خلال التهديد بتوقيع جزاء، أو من خلال عدم منح المساعدات أو قطعها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فيما يرى بعضهم بأن القوة ليست فقط العسكرية منها دائما، بل أصبح للتعليم والتكنولوجيا والنمو الاقتصادي أهمية أيضاً، وتطوير الجهاز التجاري والاقتصادي والتقدم العلمي له من الفائدة أيضا في سياسة الدولة الخارجية، من خلال استعمال نفوذها، والتأثير على أصحاب القرار، كونه يتحكم بالمال والاقتصاد. [1]

هناك من يؤمن من القيادة الفلسطينية، ومن المثقفين الفلسطينيين أن القوة هي فقط تجعلك تحصل على حقوقك، وأن القانون الدولي لا يمكن له أن يحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولا حتى بوساطة المفاوضات، كون الطرف الفلسطيني هو الضعيف، والطرف الإسرائيلي هو من يملي الشروط ويتحكم بالأرض والسيادة والمال والاقتصاد، وأن السلطة لاسيادة لها، فلا سلطة لها، لذلك بحاجة إلى من يدعم الفلسطينيين من الدول العظمى لكي يكون هناك توازن في القوى، وبناء استراتيجية فلسطينية متوافقة والنظام الدولي.

[1] د. احمد نوري النعيمي، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية**، دار زهران لنشر والتوزيع، عمان الاردن 2011، ص 132 وما بعدها.

فيما تحاول القيادة الفلسطينية وصانعو القرار تحليل السياسة الخارجية لكل الدول من خلال سياسيِّيها الرسميين المنتشرين في ممثلياتها وسفاراتها، الذين يعملون باسمها حتى يتمكنوا من رسم السياسة واتخاذ القرار المناسب، لكي يكون القرار ذا تأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية، وسلوك الفاعلين الدوليين الآخرين، ولكي يتم رصد سلوكيات الدول، وتحقيق أهداف واستراتيجيات، فيما يتصرف المسؤولون الفلسطينيون تبعا لمعرفتهم وخبرتهم بالموقف في الواقع الفعلي، ووفقا لحقيقتة الموضوعية، ويحاولون أن يقوموا بالفعل بوعي ودقة من أجل إقرار أو تغيير في المواقف المعينة في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا.[1]

نلاحظ أن القيادة الفلسطينية تجوب العالم من أجل إقناعه بعدالة القضية الفلسطينية، وحثه على الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وقد نجحت الدبلوماسية الفلسطينية في إقناع العديد من دول العالم بالاعتراف بالدولة، وكان نتيجة ذلك الاعتراف بالدولة من الأمم المتحدة حيث أصبحت عضوا غير كامل العضوية فيها، وتم رفع العلم الفلسطيني فوق مقر الأمم المتحدة، والذي اعتبر إنجازا دبلوماسيا فلسطينيا، واستطاعت الدولة الفلسطينية الإنضمام للعديد من المعاهدات والمنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة بعد الاعتراف بها.

لذلك أيقن الفلسطينيون بأن السياسة الخارجية تتسم بالواقعية والدقة، وأنه يجب أن يصب نشاط الدولة بالمظاهر السياسية والاقتصادية، إلى جانب العسكرية، بالإضافة إلى المنظمات الدولية والسياسية، لذلك أصبح للقيادة الفلسطينية عمل ملموس تقوم به في الوحدات الدولية، بصورة هادفة ومقصودة من أجل التعبييرعن توجهاتها في البيئة الخارجية الدولية، وأنها ليست مقصودة لكي تعزل دولة إسرائيل دائما، وإنماهي فقط من أجل تحقيق المصالح الفلسطينية الوطنية والقومية بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية.[2]

---

[1] د. احمد نوري النعيمي، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الامريكية نموذجا**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2012، ص 25 وما بعدها.

[2] د. احمد نوري النعيمي، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية**، دار زهران للنشر والتوزيع عمان الاردن 2012، ص28 وما بعدها.

إن الواقعية تدعو إلى تفسير السياسة الدولية وفهمها كما هي، لذلك فهي تنظر إلى المتغيرات والقوى الفاعلة الحقيقية، وقناعتها في جوهر السياسة الدولية لن تصل إليه إلا بطريق واحد، وهي القوة، وسياستها في أن للدول ذات السيادة مصالح وطنية لا يمكن لها أن تحيد عنها، وهي منارتها في التعامل والتفاعل مع غيرها.[1]

لكن السؤال المطروح، إذا كانت المدرسة الواقعية لا تعتمد في العلاقات الدولية إلا على خارطة توضح الطرق والتفاصيل لكي تصل إلى الواقع بشكل مبسط، وتسقط من حساباتها متغيرات عديدة، وتهرول إلى الثروة والقوة.[2]

إذن، المدرسة الواقعية تتحدد بالسيطرة والتأثير على أساس فكرة المصلحة في إطار القوة، وأن استخدام سياسة القوة يرجع إلى عبارة يستخدمها كلاوز فيتر بقوله: ليست الحرب إلا إستمراراً للمساومة السياسية بطرق أخرى، وما أن تندلع الحرب حتى تصبح استمرارا للمساومة السياسية بأساليب أخرى.[3]

باعتبار أن السياسة لا تقتصر على العلاقة فقط بين الدول مع الأنظمة السياسية الرسمية، بل مع المنظمات الدولية غير الرسمية للاتحادات العمالية الدولية، والصليب الأحمر وغيره، وباعتبار السياسة الخارجية عنصرا من عناصر السياسة الدولية، وليس شرطاً أن تعبر عن أهداف محلية، لذلك تحاول القيادة الفلسطينية بسياستها الخارجية إقامة علاقات دولية مع منظمات دولية غير حكومية، وذلك لخدمة المصلحة الوطنية مع إقامة علاقات مع جميع دول العالم، ومع إنضمامها لمنظمات عالمية دولية تابعة للأمم المتحدة، وهناك من يؤكد بأن القوة هي فقط المرتكز الأساسي بلا منازع في التفاعلات الدولية، كونه يوجد غياب حقيقي دولي، وأن الدول ليست بما تملكه من أخلاق وقانون، وإنما من إمكانيات عسكرية ومادية.[4]

---

[1] د. كاظم هاشم نعمة، راجعه د. مندوب الشالجي **العلاقات الدولية الجزء الاول**، بغداد بدون دار نشر صفحة 46

[2] د. كاظم هاشم نعمة **المرجع السابق** 1979، ص 51.

[3] احمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، دار زهدان للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، صفحة 99.

[4] احمد نوري النعيمي، **المرجع السابق**، 2011، ص 144.

وأن المنهج الواقعي يتحدد بمفهوم المصلحة في إطار القوة، وفي نطاق السيطرة والتأثير بما تمليها عليها المصلحة القومية،[1]و حيث أن القوة مطلوبة في العلاقات الدولية، كونها تغير الموازين، فيما يوضح فريدريك مينيك بأن السياسة الداخلية المحلية من المفروض أن تنسجم مع العدل والأخلاق والسلطة فيما بينما، مع تعذر تحقيقه في ظل غياب سلطة عليا غير قادرة على صون العدل، مع الاختلاف بالمفارقة ما بين السياسة الداخلية مع الخارجية، التي تسعى الدولة باكتساب مزيد من القوة، وبناء مزيد من التحالفات، وبناء مصالح مع الدول مع الأخذ بعين الاعتبار عدم الوقوع تحت سيطرة الآخرين، والاحتفاظ بالمصلحة الوطنية، فيما تنسجم الواقعية مع قوانين الطبيعة والحقوق الطبيعية، وليست أخلاقية، فمن الطبيعي أن تحصل الدولة على كل شيء بمقدورها الحصول عليه، وهيمنة القوى على الضعيف أصبحت جزءا من القانون الطبيعي.[2]

وفي تصنيف النظرية الواقعية الجديدة كواقعية دفاعية أو بنائية، والتي ظهرت في أواخر السبعينيات من القرن العشرين، وكما يراها كنيث ولتز في كتابه (نظرية السياسة الدولية) بأن القوى العظمى متشبعة بإرادة القوة، وليست عدائية، وإنما للحفاظ على بقائها القومي، وأن النظام البنيوي الدولي يجبر القوى العظمى على النظر بدقة وعناية لميزان القوى، كون الفوضى الدولية تجبر الدول للبحث عن الأمن، و تبقى في منافسة من أجل القوة، كونها هي الإدارة الأفضل للحفاظ على بقاء الدول، لكنه لا يرى أنها مبررات جيدة للقوى العظمى للتصرف بشكل هجومي من أجل الحصول على القوة، وإنما الفوضى هي التي تضطر الدول للحصول على القوة، و بالتالي كان للدول اهتمامها الأول وهو المحافظة على موقعها في النظام الدولي.

---

[1] احمد نوري النعيمي، **المرجع السابق**، 2011، ص 147.

[2] باتشر دافيد، **النظريات السياسية في العلاقات الدولية، ترجمة رائد القاقون**، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الاولى، 2013 آذار، صفحة 77 وما بعدها.

أما الفوضى الناجمة عن السياسات الأمنية وفهم الدول لهافهي سياسات اعتماد متبادل بالانشغال ما بين الأمن القومي والأمن الدولي، أما نظرية السعي وراء القوة فهى أيضا سياسة القوى العظمى، وينافس بعضها بعضا، وبمقارنة القوة بالنسبة للعلاقات الدولية كالمال بالنسبة للاقتصاد.[1]

وبالنظر إلى المأزق الأمني في تحليل جون ميرشيمر الذي يعكس المنطق الأساسي للواقعية الهجومية بإجراءات الدولة في زيادة أمنها، عادة ما يقلص أمن الدول الأخرى، أي حرص الدول في البقاء يهدد دول أخرى في بقائها.[2]

وفي ظل الأطياف المتعددة والمتغيرات والتحولات في كل نواحي الحياة الدولية السياسية، والثقافية والاقتصادية والبيئية والتقنية، مازال لغاية هذه اللحظة أناس على استعداد للقتال في سبيل جمهورية كردية في تركيا، ودولة فلسطينية، لكن الأهم من هو أكثر أهمية على المسرح الدولي؟ ومن أبرز قضيته أكثر؟ ومن يجعلها محط اهتمام المجتمع الدولي من ناحية واقعية. [3]

يرى الباحث:أن القيادة السياسية الفلسطينية تبذلُ جهداً لا بأس فيه من أجل أن تبقى القضية الفلسطينية محط اهتمام المجتمع الدولي، وقد نجحت في بعض الأحيان، وفشلت في أحيان أخرى نظراً لانشغال الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بملف إيران النووي وملفات أخرى، علاوة على الحرب على العراق سابقا، ومازال تأثيرها لغاية هذه اللحظة، والآن الحرب على التنظيمات الإرهابية، وعلى سوريا بالإضافة إلى الواقع العربي المرير جرّاء الربيع العربي، وانشغالهم في ترتيب وضعهم الداخلي، مما جعل القضية الفلسطينية تواجه الترسانة العسكرية الإسرائيلية وحدها، لكن سرعان ما عادت القضية الفلسطينية إلى خارطة العالم، ومحط اهتمام المجتمع الدولي، من جراء استخدام سياسة قانونية، وانضمامها للمنظمات الدولية بعد الاعتراف بها من الأمم المتحدة.

---

[1] عامر، مصباح، **نظرية العلاقات الدولية والحوارات النظرية الكبرى**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص 35 وما بعدها.

[2] عامر، مصباح المرجع **السابق**، 2009، ص 57.

[3] جيفري ستيران، تركيبة **المجتمع الدولي مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث ترجمة عبد العزيز بن عثمان بن صقر، بالترتيب مع دار كونتيتيوم للنشر، 1999، ص 11.

بالنظر إلى الاتجاه الواقعي والبحث في التبريرات الأخلاقية، أو الشكليات القانونية، فإنه ينظر إلى القاعدة الأساسية بشكل منطقي وعقلاني، وهي القوة في العلاقات الدولية.[1]

أما بالنظر إلى الدولة الفلسطينية واقعياً فإنها تتمسك بالقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، وإنه يوجد بارقة أمل لدى بعض القيادة الفلسطينية بهذا القانون، وبقرارات الأمم المتحدة، فلعلها تجدي نفعا في إجبار إسرائيل على الالتزام بالقانون الدولي وبقرارات الشرعية الدولية، لكن إسرائيل تتصرف واقعيا بعيدا عن كل القوانين، والأعراف الدولية، بسبب بسيط، أنها تمتلك القوة، ومصلحة القوة الأكبر في العالم (أمريكا) من مصلحة إسرائيل، وبالتالي هنا الاتجاه الواقعي أكثر صوابا من أي اتجاه آخر، كونه يفسر العلاقات الدولية ويحللها بموجب قوة المصلحة.

لكن هذا لا يعني أن العلاقات الدولية قائمة على التهديد، أو أن الصبغة الرئيسة والسمة المنتشرة لذلك،[2]لكن بالرجوع إلى الدولة الفلسطينية كأحد الأعضاء في الأمم المتحدة، فإنها دوما تنادي بتطبيق القانون الدولي، وتبني سياستها على أساس قرارات الشرعية الدولية، وتطالب الأمم المتحدة بحماية دولية من الاحتلال الإسرائيلي، وتلجأ إلى المحاكم الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، واستطاعت إصدار فتوى حول الجدار من محكمة العدل الدولية بعدم شرعية هذا الجدار، لكن واقعيا على الأرض لا تبالي إسرائيل بكل قرارات الأمم المتحدة، أو بقرارات المحاكم الدولية، بل إن بعض الدول الأوروبية عدلت من قوانينها لكي لا تطال أي مسؤول أو قيادي في إسرائيل، وبالتالي هذا دليل واضح بأن القوة والمصلحة هما أساس العلاقات الدولية، لكن هناك من وجه انتقادات لهذا التوجه الواقعي كونه أهمل متغيرات مؤثرة أخرى، كالمتغيرات الاجتماعية في العلاقات الدولية، وأنها وضعت قاعدة بفكرة عامة، وهي القوة دون أن توضح فيما إذا كانت دفاعا أو وسيلة أوعلاقة، وأن القوة ليست هي الظاهرة الوحيدة لتحليل الظواهر المعقدة في السياسة الدولية، و هناك قيم أخرى تبني عليها الدول في سياستها الخارجية كالتعاون الدولي.[3]

---

[1] د. هبه الله احمد خميس فلسفة **العلاقات الدولية**، دار الوفاء لدني الطباعة والنشر، الإسكندرية ص 252.

[2] نفس **المرجع السابق**، 2012، ص 253.

[3] د. هبه الله نفس **المرجع السابق** ص 253 وما بعدها.

ويرى الباحث: أن الدولة الفلسطينية تبني علاقات دولية مع دول عديدة، بالرغم من ضعف امكانياتها وقوتها الاقتصادية، أو العسكرية، واستطاعت بسياستها إنجاز بعض الأهداف لصالح القضية الفلسطينية، وإقناع العديد من دول العالم بالاعتراف بها على الأقل دولة تحت الاحتلال.

فالقدرة النسبية التي يمكن تؤثر بها القوة السياسية في تحديد علاقات الدول مع بعضها بعضا من ناحية واقعية، لا يمكن لها أن تكون مرادفا للعنف بأشكاله المتعددة، سواء أكانت مادية أو عسكرية، إذن، لا يمكن للنظرية الواقعية أن تعتمد على أي شكل أو اتجاه، سوى على المصلحة والقوة، وإن تبني العلاقات الدولية على أساس مزيد من قدرة الدولة في استغلال قوتها بالكيفية التي تمليها مصالحها.[1]

لذلك منهاج الواقعية يرتكز على فكرة المصالح القومية كمحرك أساسي في السياسة الخارجية لأية دولة، ولتحقيق أهدافها، وبالرغم من التحولات التي تصيب أصحاب القرار من الزعامات السياسية أو في النماذج السياسية السائدة.[2]

من وجهة نظري :أن الزعماء الفلسطينيين الذين تقلدوا الحكم لم يوقعوا أو يتنازلوا عن القضية الفلسطينية، بالرغم من الضغوطات الهائلة التي تعرضوا لها، وخصوصا في كامب ديفيد مع الرئيس الراحل أبو عمار، وحتى الآن مع الرئيس أبو مازن، ولم يوقعوا على أية من الحلول المطروحة، من دولة مؤقتة، أو التنازل عن حق اللاجئين في العودة، أو عن أية قضية من قضايا الوضع النهائي، حيث بقيت المصلحة القومية الوطنية الفلسطينية هي سائدة لغاية الآن، في قضايا الوضع النهائي، وأن الفلسطينين في القضايا المصيرية والسيادية لا يستطيع أي كان أن يفرط، أو أن يتنازل عن المقدسات الإسلامية والمسيحية، لذلك فإن فكرة المصلحة القومية بأن ليس لها مضمون محدد، فإنها لا تنطبق على الوضع الفلسطيني في القضايا المصيرية.

---

[1] د. اسماعيل صبري، **مقلد العلاقات السياسية الدولية دراسة في الاصول والنظريات**، مطبوعات جامعة الكويت كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، 1971، ص 16.

[2] د. اسماعيل صبري مقلد **المرجع السابق**، 1971، ص 20.

لكن ما الذي تريده القيادة الفلسطينية بالتوجه الواقعي الفلسطيني بعد الحصول على قرار الدولة غير العضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة؟ فهي ترغب في تثبيت القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية كافة، فيما يخص القضية الفلسطينية، وأن تصبح طرفاً في المعاهدات والمواثيق والوكالات والمنظمات الدولية، وتوسيع المشاركة في مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ورفع مكانتها في المحافل والمنابر الدولية لمواجهة سياسة الاحتلال غير القانونية، و تساعد في ترسيخ الإجماع الدولي حول حل الدولتين، من أجل اعتبار الاستيطان الإسرائيلي غير قانوني وباطلا ولاغيا، ولا ينشىء التزاما، ولا يخلق حقا، وإنهاء الجدل أيضا حول وجود دولة فلسطين كشخصية قانونية دولية، ويترتب على ذلك علاقات دولية بموجب هذه الصفة الجديدة التي اكتسبتها فلسطين، بإنشاء علاقات ثنائية لدعم الحقوق الفلسطينية وتعزيزها، وإبقاء القضية الفلسطينية على الأجندة الدولية، وحاضرة في كل المحافل، ورفع التمثيل الدبلوماسي لدى الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية، وكذلك لإعلاء تطلعات الشعب الفلسطيني وحقوقه كحق تقرير المصير، بموجب أحكام القانون الدولي والحق بالاستقلال والسيادة، فيما يفرض أيضا تحديات سياسية وقانونية نظرا لعدم السيطرة على الأرض، ونظرا للمعارضة وللضغوط التي تتعرض لها القيادة الفلسطينية من الإدارة الأمريكية، ومن الدول المانحة الرهينة بيد الأمريكان والإسرائيليين غالباً، والتي سيمنع الفلسطينيين من القيام بواجباتهم القانونية المفروضة عليهم بعد حصولهم على صفة الدولة، وبعد الانضمام للمواثيق والمعاهدات الدولية وإلى العديد من هيئات الأمم المتحدة.

بالرغم من أن ذلك لن يغير من حقيقة الاحتلال للأرض، إلا أنه سيعتبر ذلك احتلال دولة من دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة، وسيخلق كذلك خطابا وديناميكية سياسية مختلفين بين إسرائيل ودول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وكذلك سيعزز قدرة النخبة السياسية الفلسطينية على إلزام إسرائيل بتحمل واجباتها ومسؤولياتها كقوة إحتلال، واستخدام آليات وأدوات قانونية جديدة تصبح متوفرة أمام فلسطين بالرغم من معرفة القيادة

الفلسطينية بأن ذلك لن يؤثرعلى قدراتهم في نظام الأمم المتحدة كالحق في التصويت في هيئات الأمم المتحدة الرئيسة بتوليها مناصب، أوبانتخابها لمناصب في هذه الهيئات.[1]

وبالتالي فان القوة ودراستها في السياسة الدولية أساساً لدراسة المدرسة الواقعية، من خلال دراسة عوامل القوة وسياستها، وعناصر الدولة من الشعب والأرض والسيادة، باعتبار أن السلطة هي ممارسة السيادة، وأول من وضع مفهوما لها هو الكاتب الفرنسي جان بودان، والذي اعتبر بأنها سلطة وضع القوانين، حتى ولو دون رضا المواطنين، لكي نستطيع إصدار القوانين وتنفيذها داخليا.[2]

وبالنظر إلى الواقع الفلسطيني، فإن الشعب والإقليم والسلطة عناصر متوفرة، ولكن تبقى السيادة منقوصة، وبالتالي لا تأثيرعلى أرض الواقع إلا في تسيير الحياة المعيشية للمواطنين، أما الأمور السيادية الخارجية، فإن القيادة الفلسطينية تتحكم في القرارات المتخذة حسب المصلحة الوطنية القومية بما يتوافق مع المجتمع الدولي حتى يتم تأييده من قبلهم،وهذا يتطلب جهدا سياسيا ودبلوماسيا خارجيا، كون العلاقات الخارجية تبنى على أساس المصالح وعلى علاقات القوة، وبالتالي ليس سهلا على القيادة السياسية الفلسطينية أن تقنع المجتمع الدولي بكل قراراتها، كونها هي الحلقة الأضعف من حيث المصلحة والقوة مع المجتمع الدولي، لكن هناك نجاحات مستمرة في إقناع العديد من الدول بالاعتراف بالدولة الفلسطينية وبتأييد القضية الفلسطينية.

لكن لا بد من الاستمرار والتوازن في السلوك، ودراسة تركيبة المجتمع الدولي حتى تبقى القضية الفلسطينية ظاهرة دائما على الأجندة الدولية، في ظل تصاعد الصين وانهيار أسواق المال العالمية، وفي أواخر العقد العشرين كانت هناك تحولات وانهيارات الكتلة الشيوعية في أوروبا الشرقية، ونهاية حكم الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا، ونهاية الحرب الباردة، وتشعب للاتحاد السوفيتي

---

[1] د. صائب عريقات، **فلسطين دولة غير عضو اليوم التالي دراسة رقم 11**، مقدمة للجنة الرئاسية الخاصة المتابعة رفع مكانة فلسطين الى دولة غير عضو، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رام الله، 2012، ص 27 وما بعدها.

[2] د. عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثالثة، 2010، ص 55 وما بعدها.

ويوغسلافيا وتمزقهما، وكذلك توحيد ألمانيا، وتطهير عرقي في كوسوفو والبوسنة ورواندا، وحرب الخليج وطلاق دام بين أريتريا وأثيوبيا، وطلاق مخملي بين السلوفاك والتشيك، كما شهد العقد الأخير من القرن الماضي صنع السلام في الشرق الأوسط، وتزايد مهمات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومع بداية الألفية الجديدة، فانه يفترض أن يعم السلام في العالم، وأن يصبح آمنا، لكن الاتحاد الأوروبي غير متجانس، وتم إحياء مهمة حلف شمال الأطلسي الناتو، و خلق محميات في البلقان، والتأثير المجهول بالأصولية الإسلامية، وظهر أيضا التعصب الديني، وظهر الإرهاب الدولي والانتشار النووي، ناهيك عن الكوارث الطبيعية والآثار الاقتصادية الصعبة،حتى وصفها بعضهم بأن العالم يعيش في فوضى عالمية جديدة، ويرى بعضهم أن عصر التنوير والحداثة مازال قائما، لكن في ظل كل هذه التحولات والمتقلبات والنزاعات والصراعات، وفي ظل الضعف العربي في التأثير على السياسة العامة الدولية، بالرغم من أن لديه ثروات يمكن أن يراهن عليها للتأثيرعلى السياسة العالمية،إلا أنه يبقى مكبل اليدين تجاه الغرب، حتى نجح الغرب والإدارة الأمريكية بفرض سياسة الأمر الواقع، وإطلاق فيما بعد بما يسمى الشرق الأوسط الجديد، و بدأت عمليات تحول في بعض الدول العربية بما تسمى الربيع العربي، مما كان لها التأثير السلبي على القضية الفلسطينية على الأقل لإنشغالهم في أوضاعهم الداخلية، ولم يعد لديهم الوقت للالتفات للقضية الفلسطينية، فكان لا بد للقيادة الفلسطينية أن تعيد النظر في سياستها الخارجية، ببناء أدوات جديدة واستخدام آليات حديثة للانطلاق بسياسة خارجية قانونية جعلت من القضية الفلسطينية اهتمام الساسة والمثقفين والمجتمع الدولي.

وتركيبة المجتمع الدولي تجعل من القيادة الفلسطينية بحاجة إلى توظيف خبراء ومستشارين وسياسيين وقانونين دوليين، من أجل تفهم الواقع الدولي وإصدار القرارات الملائمة بما لا يغير المصلحة الوطنية الفلسطينية.[1]

[1] جيفري ستيران، **تركيبة المجتمع الدولي مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث ترجمة عبد العزيز بن عثمان بن صقر، بالترتيب مع دار كونتيتيوم للنشر، 1999، ص 12 وما بعدها.

وكذلك تعرضت فكرة المصلحة الوطنية التي تتبناها المدرسة الواقعية للانتقاد، كون أن هذا المفهوم لا يمكن قياسه وتحديده بسهولة، كون أن هذه الفكرة كانت قائمة عندما كان القانون الدولي غير متجانس.[1]

ويرى الباحث: أن القيادة الفلسطينية الآن تسعى إلى رسم سياستها القانونية كافة من منطلق المصلحة الوطنية، فَتبني سياسة خارجية قانونية كانت من أفضل الأساليب التي انتهجتها القيادة الفلسطينية كونها على الأقل لا توجد لديها أي قوة تنطلق بها عبر العالم الخارجي في الوقت الحالي، سوى فضح ممارسات الإحتلال الإسرائيلي، عبر الوسائل القانونية والسياسية، لعل ذلك في أن يشكل عامل ضغط على إسرائيل لكي تتراجع وتلتزم بالقانون الدولي وبقراراته، وفي نفس الوقت يجب عليها أن تدعم وتتبنى حركة المقاطعة الشعبية أيضاً.

لكن هناك أطرافاً أخرى من الفلسطينيين ما زالت لا تؤيد اللجوء إلى الوسائل القانونية، أو عبر التفاوض من أجل حل الصراع، لكن واقعيا هل تستطيع أن تحل الصراع بالوسائل العسكرية مثلاً، وهل لديها القدرة على مجابهة إسرائيل عسكريا؟ وهل لدى الشعب القدرة على التحمل في ظل ترسانة إسرائيل العسكرية؟ والتي تدمر المدن وتقتل المئات بدقائق معدودة ولا تبقي من البنية التحتية شيئا، وتشرد آلاف العائلات في العراء دون أن يلتفت العالم لهذه المأساة الإنسانية؟ ومن ثم لا يعاملنا القانون الدولي في بعض الأوقات كضحية، بل دائما يساوي بين الضحية والجلاد، مسألة فيها وجهة نظر، وبالتالي فإنه ليس لدى الفلسطينيين القدرة الكافية لمجابهة إسرائيل كونها تمتلك القدرة والنفوذ وهنا الصراع بدوره يتطلب القوة، وهنا الدور الأبرز والأعظم واقعيا هو القوة.[2]

إذن فان رؤية النظرية الواقعية للعلاقات الدولية وللمجتمع الدولي، بأنه صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة بالنظر إلى استراتيجياتها ومصالحها، واستغلالها لهذه المصالح بغض النظر عن التأثيرات

[1] د. هبه الله احمد خميس، فلسفة **العلاقات الدولية**، دار الوفاء لدني الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2012، ص 254.

[2] د. هبه الله احمد خميس المرجع **السابق**، 2012، صفحة 255.

التي تتركها في مصالح الدول الأخرى، وهكذا هي إسرائيل لا تبدي إهتماما لأي شيء سوى زيادة قوتها وتحقيق أهدافها وحماية مصالحها وأمنها.[1]

المبحث الثاني: خصائص التوجه الواقعي الفلسطيني.

يعتبر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي صراعا دوليا، وليس محليا، لذلك فهو ينطبق عليه القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان وبالأخص اتفاقيات جنيف الرابعة والبرتوكول الإضافي الأول، فهنالك مسؤولية مباشرة سياسية وقانونية من الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، كون الاستعمار لدينا إحلاليا يهدف إلى إخراجنا من أرضنا، لذلك واقعياً كما كل التجارب الاستعمارية في العالم التي كانت جاثمة ومتجذرة أكثر من عندنا، تخلصت من الإستعمار كالجزائر مثلاً، وإن الاستسلام بعيد المنال كون المستعمرات وعدد المستعمرين قد زاد، وأن حل الدولتين قد فرط واقعياً، لذلك الشعب الفلسطيني متمسك بجذوره، ولن يختفي، ولا يوجد ما يسمى الوضع القائم، وتجاوز هذا الحل، بل إنه سيغادر المستعمر وبنفس الوقت لا يمكن قيام الدولة الواحدة، أي أنّ انهاء اسرائيل أمر خيالي، فلذلك يجب الارتكاز على مسؤولية المجتمع الدولي بتسوية للحل السياسي بتشريعات دولية من خلال مجلس الأمن، واستصدار قرار جديد ومحدد وواضح يسهم بعملية سياسية جديدة تقود إلى تحقيق التسوية لإقامة الدولة، ويوافق هذا حرب ضد الاستعمار الاستيطاني .[2]

لذلك واقعياً يجب أن ينصب النضال الفلسطيني على رفع كلفة الاحتلال، حيث أنها متدنية جداً بكافة المجالات الاقتصادية والسياسية، وأن يكون هنالك دعم حقيقي لحملات المقاطعة، والتي حققت نجاحات داخل المجتمع الأوروبي، ونحتاج جهدا أيضا من أجل مقاضاة مسؤولين إسرائيليين أمام محكمة الجنايات الدولية، ووقوف العرب عن معاملة إسرائيل كشريك في السلام، كون إسرائيل لا تشعر بأن المحيط العربي الذي من حولها مكلف.[3]

---

[1] د. هبه الله احمد خميس **المرجع السابق**، 2012، ص296.

[2] د. ناصر القدوة، **الفرص المتاحة والمقاربات المطلوبة**، المؤتمر السنوي الرابع لمسارات بعنوان القضية الفلسطينية والبعد الدولي الفرص والمتطلبات الاستراتيجية , 2015، ص 27 وما بعدها.

[3] مروان المعشر، **يل الفرص المتاحة والمقاربات المطلوبة**، المؤتمر السنوي الرابع لمسارات بعنوان القضية الفلسطينية والبعد الدولي الفرص والمتطلبات الاستراتيجية , 2015، ص 27.

فإعادة تأكيد مطالبة الرئيس بسرعة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني يؤكد مدى خطورة التصعيد الأخيرة التي شهدتها الأراضي الفلسطينية من إقتحامات للأقصى، أو استفزازات المستوطنين، وقطع الطرق والاعتداءات وقتل المدنيين، و أن هذا المطلب يجب أن يتوفر بالسرعة الممكنة قبل أن تفلت الأمور وتخرج عن السيطرة، كما أن الرئيس أبو مازن لا يرغب بأن تخرج الأمور عن السيطرة، فالواقع الفلسطيني بأن أية أعمال تخرج عن مسارها الصحيح تؤدي إلى مزيد من الضحايا الفلسطينيين، ومزيد من الدماروالحصار، لذلك دعى الرئيس أبو مازن بتفويت الفرصة على مخططات إسرائيل لتصعيد الوضع، و طالب أعضاء المجلس العسكري وقادة الأجهزة الأمنية باليقظة والحذر، وتفويت الفرصة على المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى جر الوضع إلى مربع العنف، وذلك في اجتماع الرئيس في مقر الرئاسة بتاريخ 2015/10/6.[1]

ومن ناحية واقعية فلدى القيادة الفلسطينية رؤية للسلام من خلال الحق في تقرير المصير على أرض عام 1967 ذات سيادة مستقلة متصلة ومنفصلة عن الإسرائيليين بحدود مرسومة، وعاصمتها القدس الشرقية، وأن للقيادة سياسة قانونية واقعية من خلال أسس القانون الدولي في الحق في تقرير المصير، وبعدم شرعية التغيرات التي تجريها إسرائيل على وضع القدس، وتعتمد أيضا على قرار رقم 194 بخصوص حقوق اللاجئين الصادر عن الجمعية العامة.

وكذلك تستند القيادة بخصوص خطر الأنشطة الاستيطانية على نص المادة 49 من إتفاقية جنيف الرابعة،التي صادقت إسرائيل عليها عام 1951، بأنه لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها، كما تستند على الحق في المياه على قانون المياه الدولي، الذي يتطلب تخصيص كميات عادلة ومعقولة من المياه بين الأطراف التي لها الحق في مشاركة مصادرالمياه، كما وتستند القيادة في سياستها القانونية على عدم شرعية الجدار، بصدور قرار استشاري من محكمة العدل الدولية في يوليو عام 2004، و الذي ينص على أن بناء جدار الفصل والمستوطنات الإسرائيلية يشكل إنتهاكات للقانون الدولي، كذلك من ناحية واقعية

[1] (جريدة الأيام 2015/10/5، عدد7086، السنة العشرون صفحة 1)

بما يخص القدس، فإنه لا يمكن إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة دون القدس، لما تكتسبه من أهمية دينية واقتصادية واجتماعية.[1]

فيما يرى بعضهم أن الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، يمثل إنتصارا للقضية وللشعب الفلسطيني، وليس خطوة شكلية كما يصفها بعضهم أيضا، وإنما خطوة لها أهميتها السياسية، وتخرج إقامة الدولة من مربع المفاوضات إلى مربع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، أي تعتبر ميلادا لفلسطين، وإعادة لها للخارطة الجغرافية والسياسية.

فاعتبار فلسطين دولة تحت الاحتلال، يختلف اختلافا كليا عن اعتبارها أراضي متنازعا عليها، وهذا يكرس أيضا نقل الشعب الفلسطيني من تحت الاحتلال إلى بناء مؤسسات الدولة التعليمية والسياسية والاجتماعية والقانونية والأمنية وغيرها، لنيل الإستقلال، لذلك تقديم فلسطين طلبا للعضوية الكاملة في مجلس الأمن يعتبر خياراً استراتيجيا وواقعيا.

ويرى بعضهم أيضاأن وضع دولة فلسطين يتلاءم مع المعايير التي حددها ميثاق مونتيفديو لعام 1933 بالسكان الدائمين، وأرض محددة، والقدرة على العلاقات مع الدول، وحكومة فعالة، وأنه يجب أن تنشأ الدول بمخالفة للقانون الدولي.[2]

وترى القيادة الفلسطينية أنه لا يمكن القبول بأي وجود إسرائيلي على المعابر الحدودية، أو في الاغوار، أو على الحدود الشرقية لدولة فلسطين، مع وجود طرف ثالث يمكن أن يتوفر بديلا يحترم سيادة دولة فلسطين، فيما تتفهم القيادة بالحاجة إلى انسحاب تدريجي للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي الفلسطينية ضمن سقف زمني محدود على حدود 67، بما فيها القدس الشرقية مع وجود ضمانات أمنية حقيقية، نظرا لحاجة فلسطين للأمن، و من خلال تعزيز قدرات الأجهزة الامنية بالسلاح اللازم لحماية الحدود من التسلل والتهريب، وللحفاظ على الأمن والنظام العام، كما تصر القيادة على الإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى ما قبل أوسلو، مع رفضها المطلق للاستيطان

---

[1] د. صائب عريقات، **نظرة على المفاوضات**، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رام الله، بدون سنة نشر، ص14.

[2] د. صائب عريقات ,**2010 تشرين ثاني / نيسان2011 دراسة رقم 5+6** بعنوان الوضع السياسي على ضوء استمرار وقف المفاوضات ونجاح الخيارات الفلسطينية، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رام الله.

بكافة أشكاله كونه غير قانوني وغير شرعي، وترى في الواقع الفلسطيني بأنه لا يمكن القبول بالدولة دون أن تكون القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية، وحل عادل لقضية اللاجئين والرفض لأي مقترحات مرحلية أو إنتقالية، و يرى الجانب الفلسطيني على صعيد المواقف الأمريكية بأنهم لم يقدموا خطة شاملة لإتفاق حول قضايا الوضع النهائي من القدس واللاجئين والمياه والأسرى، وإنما كان نقاشا معمقا حول القضايا.[1]

وبالنظر إلى الواقع الفلسطيني بانطلاق الهبة الشعبية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية، ودق ناقوس الخطر أمام المجتمع الدولي للتدخل الإيجابي قبل فوات الأوان.

فيما يرى بعضهم أن هناك تغيرا في قواعد اللعبة وإعلان بداية مرحلة جديدة مع الإسرائيليين، بانتهاج سياسة قانونية، جاء ذلك في خطاب الرئيس أبي مازن المتلفز عبر قناة فلسطين الرسمية بتاريخ 2015/10/14، حيث خلا من ذكر لخيار المفاوضات لتكريس خيار حل الدولتين الذي فشل في حل الصراع، ولم يوقف العدوان المتواصل على الشعب الفلسطيني، داعيا كذلك للوحدة الوطنية، وإلى التلاحم، وإلى إفشال مخططات الإحتلال الرامية إلى إجهاض المشروع الوطني، فيما أكد بأن حل الصراع، و تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة،بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران لعام 1967.

وأكد مواصلته السياسة القانونية والوطنية، وأنه لن يبقى رهينة للاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل التي لا تحترمها، وأنه سيواصل الانضمام للمنظمات والمعاهدات والمواثيق الدولية، وأنه ماض في تقديم مزيد من الملفات الجديدة لمحكمة الجنايات الدولية بخصوص الإعدامات الميدانية التي يرتكبها الاحتلال، فيما يراها بعضهم أيضا بأنها استراتيجية جديدة فلسطينيا مدعومة شعبيا وتتوافق مع نبض الشارع، وذلك بالاستمرار بنهج نضالي سياسي قانوني للوصول إلى أهداف الشعب وحلمه،

[1] د.صائب عريقات، **أيلول 2013، آذار 2014، دراسة رقم 15** كيف نتعامل مع الطروحات الامريكية، رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض للوضع النهائي، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رام الله.

وحصاد سياسي من خلال نضال يتلاءم مع طبيعة المرحلة التي تمر بها المنطقة، اذاً هو نضال سياسي وقانوني يترافق مع حركة شعبية واسعة منظمة ضد الاحتلال.[1]

وبالنظر إلى الأمر الواقع بسياسة القيادة الفلسطينية فيما يجري من أحداث، فهي تتبنى سياسة الإحتواء المزدوج بخصوص هبة القدس وثورتها باعتباره الموقف الأسلم، خوفاً من تدمير البنية التحتية للمؤسسات الفلسطينية، كما حدث في الانتفاضة الثانية، فهي حيادية مع استمرارها في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية والسياسية والإدارية والقانونية للفلسطينين، وتعتبر شكلاً من أشكال المقاومة والصمود حيث احتوت المتظاهرين، فلم تمنعهم أو تقف في وجههم أو تعطلهم، ووقفت موقف مراقب ومحايد كما تفعل سويسرا في مواجهة النزاعات والحروب الدولية، فهي لم تعارض أو تؤيد أي طرف في أي حرب، لكنها تقف مع المدنيين والجرحى والأسرى والمنكوبين والقيادة الفلسطينية تقف موقف الحياد، مع دعم لأسر الشهداء والجرحى والأسرى، ومن تهدمت بيوتهم، مع استمرار النشاط الإعلامي والقانوني على مستوى العالم، وتحريك قضايا ضد الإحتلال من خلال محكمة الجنايات الدولية.

ويرى بعضهم موقفاً بعيداًعن موقف الحياد، حيث أنه يعتبر أن التوجه الواقعي من أجل حل الصراع لا يمكن إلا ضمن المقاربة الأمريكية الإسرائيلية.

نستنتج من ذلك بأن السلطة غير قادرة على مواجهة الاحتلال الإسرائيلي عسكريا، فلا يوجد لديها أي مقومات أو أسلحة أو جيوش أو ترسانة عسكرية لمواجهة الاحتلال، وإذا مارغبت بالمواجهة، فإن الترسانة العسكرية الإسرائيلية سوف تدمر مؤسسات الدولة الفلسطينية والبنية التحتية، سواء أكانت مدنية أو عسكرية مع تدمير الأجهزة الأمنية، وبالتالي ستعيدنا للوراء عقدا من الزمن. [2]

وترى القيادة الفلسطينية بضرورة إحالة ملفات أخرى جديدة حول الإعدامات الميدانية التي ينفذها الجيش الإسرائيلي إلى محكمة الجنايات الدولية، ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي، ووزير دفاعه وقادة أجهزة الأمن، بالإضافة دعوة الأمم المتحدة إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، فيما ترى

---

[1] جريدة الأيام 2015/10/15 العدد 7096 السنة العشرون صفحة 1+15

[2] د. معتز قفيشة، **السلطة والسياسة الاحتواء المزدوج**، وكالة معا الإخبارية 2015/10/14 زاوية اقلام.

القيادة أنه بالنظر إلى الحالة الواقعية، بأن ما قامت به اللجنة المشكلة من مختلف الفصائل ومؤسسات المجتمع المدني عجزت عنه دول على مدار سنوات.

وأن هناك مطالبة للمقرر الخاص لحقوق الإنسان في عمليات القتل خارج القانون، بالقدوم إلى الأراضي المحتلة للتحقيق، ومن المفروض أن يتم تحديد العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية بالنظر إلى الأمر الواقع على الأرض.[1]

ويرى الدكتور واصل أبو يوسف : " أن القضية تمر بمنعطف دقيق وخطير بالنظر إلى الوضع الفلسطيني القائم، الذي يتعرض إلى أنواء عاصفة، يؤثر بشكل مباشر على المشروع الوطني برمته، فهناك انقسام وخلاف وفرض سيطرة بالقوة، ومسار مفاوضات مسدود مع ازدياد النشاطات الاستيطانية والجدار، وتقطيع أوصال الوطن، بزيادة الحواجز، وتكريس نظام الباستونات والكانتونات للحيلولة دون إقامة الدولة المستقلة، فهذا بحاجة إلى تضافر الجهود من أجل رأب الصدع، واستعادة الوحدة بحكومة وفاق وطني حقيقية انتقالية، وتوحيد المؤسسات، وتفعيل منظمة التحرير لتشمل انتخابات المجلس الوطني، ووضع خطة استراتيجية وطنية شاملة للنهوض بالمشروع الوطني، وبرنامج متابع ومسنود يخرجنا من الانتظار والشلل، وامتلاك زمام المبادرة في مواجهة كل العراقيل لنيل الحرية والاستقلال.

من وجهة نظري لا يمكن أن يحدث ذلك إلا بالتخلص من التبعية الدولية للأحزاب والفصائل، و بناء جسور الثقة بين الإخوة بحوار وطني حقيقي، وبنية صادقة بين جميع الأطراف، وإعادة الاعتبار لمنظمة التحرير بعد إعادة هيكلتها، وتفعيل مؤسساتها وإجراء إنتخابات شاملة."[2]

وكذلك بالنظر إلى حالة الانقسام بين جناحي الوطن، تتفاقم الأزمة الفلسطينية الراهنة، و تتجه نحو مزيد من الانسداد والتعقيد وخيبة الأمل التي مُني بها الشارع، نظراً لأن جميع جلسات الحوار الوطني والتوقيع على مصالحات باءت بالفشل، وتشتد الأزمة في ظل تغيرات وتحولات دولية واقليمية طالت أطرافا مهمة من حيث تأثيرها على السياسة الفلسطينية، وإنهاك المجتمع الدولي في

[1] جريدة الأيام 2015/10/14 العدد 7095 السنة العشرون

[2] د. واصل ابو يوسف , **2008، اين نحن الان والى اين نمضي** , سياسات عدد (6)، رام الله صفحة 57-59

بعض الأزمات الدولية، كالملف النووي الإيراني، وحرب القوقاز، الذي أنتج خطابا روسيا سياسيا جديدا بلغة سوفيتية، وهذا مَثَلَ تطور للقضية وللشعب الفلسطيني يفترض دراستها وقراءتها بتمعن وجدية، وصياغة مواقف سياسية تأخذ هذه التغيرات والتحولات بعين النظر إلى المصلحة الوطنية .

إن هناك ضعفا بنيويا في طبيعة النظام السياسي الفلسطيني، نظراً لتداخل الصلاحيات والمرجعيات، وعدم وضوح مسؤوليات بعض الأطر السياسية المكونة للنظام السياسي واختصاصاتها، بالإضافة إلى انتهاء ولاية التشريعي والرئاسة، ورفض إجراء الانتخابات في كل أنحاء الضفة الغربية وغزة، نظراً لرفض المسيطرين على قطاع غزة إجراء الانتخابات، بالرغم من دعوات الرئيس لذلك.

ومن الناحية الواقعية ترجع القيادة الفلسطينية إلى صلاحياتها من منطلق صلاحيات منظمة التحرير، ووجود أطر سياسية فيها، وهي اللجنة التنفيذية، وبالتالي القيادة الفلسطينية ترجع مؤسسات منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في اتخاذ القرارات السياسية، والسيادية، نظراً لأن السلطة تمثل فقط من في الداخل الفلسطيني، وبالتالي مازال الوضع الراهن يشكل أزمة قانونية وسياسية لا يحسدون عليها، لذلك لا بد من التوافق الوطني بين جميع الأطراف، وإعادة تقويم النظام السياسي وتجسيد قرار الاستقلال المعلن في عام 1988، و بالتالي من وجهة نظري، لابد من إنهاء الانقسام، وإعادة اللحمة إلى شطري الوطن، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، وإعادة هيكلة منظمة التحرير مع دخول جميع الحركات والأحزاب والفصائل، والعمل على إنجاز دستور فلسطين مع إجراء استفتاء شعبي على أية قضية مصيرية تخص الشعب الفلسطيني، للظهور أمام العالم بأننا متحدين لبناء تحالف اقليمي دولي قوي يساعدنا من التخلص من الاحتلال .[1]

مع أن التطورات السابقة عالميا من انهيار الإتحاد السوفيتي، وخروج مصرمن دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، وإنشغال العراق بحربها الاقليمية مع إيران، وتداعيات الأزمة الكويتية جعل البيئة الاقليمية أكثر يسراً للتأثير الأمريكي في المنطقة للحفاظ على أمن إسرائيل، وهذا ما أضعف

[1] مأمون سويدان , 2008، الأزمة **الفلسطينية الراهنة قانونية ام سياسية**، سياسات، عدد (6) رام الله، صفحة 73-82.

الخيارات المتاحة أمام القيادة الفلسطينية، كون أوراق اللعب كلها بيد الولايات المتحدة، لذلك استجابت القيادة الفلسطينية للإدارة الأمريكية بالتفاوض المباشر مع إسرائيل مع الاعتراف الكامل بإسرائيل على أمل أن تحصل على الأرض مقابل السلام، حيث عملت الإدارة الأمريكية منذ فترة 1994 – 2013 على استراتيجية، حيث حصلت على الإعتراف الفلسطيني بإسرائيل، مدخلاً لإقناع بقية الدول العربية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، والانفتاح عليها مع زيادة التطبيق على الخيارات الفلسطينية، وبناء السلطة لجعلها أكثر اتساقاً مع الإدارة الأمريكية، والعمل على تطبيق على التنظيمات الفلسطينية التي تبنت موقوفاً معارضاً لاتفاقيات أوسلو، سواءً بتحقيق الموارد المالية عليها، أوضمها على قائمة الحركات الإرهابية من الدول العربية، وكذلك توظيف دبلوماسية الدولار في التعامل مع السلطة الفلسطينية، أي ربط المساعدات المالية أو غيرها للسلطة بمدى التوافق مع المطالب الأمريكية، مع كبح أي توجهات دولية لاتخاذ إجراءات فعلية ضد إسرائيل في حال مخالفتها للإرادة الدولية، من خلال استخدام حق النقض(الفيتو) في مجلس الأمن الدولي، مع مواصلة تقديم أنواع الدعم المالي والعسكري لإسرائيل.

كذلك سياسة التوسع الاستيطاني من الإسرائيلين، بالرغم من المعارضة الأمريكية الشكلية له، مع توظيف التفاوض لتحقيق مكاسب إسرائيلية تراكمية لإصرار الإدارة الأمريكية على ترك حل المواضيع كافة لطرفي العلاقة، بالرغم من إدراكها بالخلل الاستراتيجي في موازين القوى، مع رفضها المطلق للجوء إلى المحاكم الدولية، أو لهيئة الأمم المتحدة وتعد على الحل من خلال المفاوضات فقط.

مع إنشغالها بحكم مركزيتها في النظام الدولي، وجعل القضية الفلسطينية خارج سلم أولوياتها، وتأثيرات المتغيرات العالمية على القضية الفلسطينية، فمثلا أزمة الكويت 91–2003 والأزمة المالية، وثم الربيع العربي والأزمة السورية، كل ذلك يؤدي إلى ركود وضع القضية الفلسطينية، وعدم وضعها موضع الاهتمام المباشر.

أما الاتحاد الأوروبي فهو الجهة الأكثر تقديما للمساعدات الدولية، مع توافقهم لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، إلى جانب دولة إسرائيل، لكنها لم تتخذ موقفاً واحدا عند التصويت في عام 2012

لقبول فلسطين دولة عضوا، أو غير عضو في الأمم المتحدة، ويعتبر الاتحاد الأوروبي أقل تشدداً من الإدارة الأمريكية بالرغم من تصنيفها لحركة حماس حركة إرهابية، مع ربط المساعدات أيضا بالسلوك السياسي الفلسطيني، وامتناع الجهات الرسمية الأوروبية عن اتخاذ إجراءات فعلية ضد إسرائيل، بل دائما تدافع عن تلك السياسات الإسرائيلية، وتعميق شبكة الاتفاقيات التي عقدها الاتحاد الأوروبي سنة 2006 مع إسرائيل لمكافحة الإرهاب التي جرى تجددها عام 2009 .

أما مجموعة دول البريكس روسيا والصين والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا، حيث أن سكان هذه الدول يساوي 43% من سكان العالم، حيث اتفقت هذه الدول على تشكيل هذه المجموعة، وتنسيق سياستها الدولية، وزيادة تعاونها في العديد من المجالات المشتركة، فهذه الدول تؤيد إقامة دولة فلسطين قابلة للحياة، متصلة جغرافياً، وبسيادة تامة على أراضي 67 مع مقايضة الأراضي بين الطرفين، وتؤيد تسوية الصراع على أساس قرارات الأمم المتحدة، ومبادئ مؤتمر مدريد، والمبادرة العربية للسلام، مع دعم السعي الفلسطيني للحصول على العضوية، ودعم الجهود المبذولة لتوحيد الصف الفلسطيني، لكن من حيث المساعدات الاقتصادية فدورها محدود، وهي أقل تأثيرا في مجريات السلوك الإسرائيلي في المنطقة.

أما اليابان فهي تتأثر بالطبيعة التجارية، فمصلحتها بالسياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، وذلك لحصولها على النفط العربي، وترغب في استقرار المنطقة، كون عدم الاستقرار يدفع المنطقة للتوجه لشراء السلع العسكرية، والتي لا تعد من صادرتها، مع العلم بأن هناك عدة مشاريع دعمت بها السلطة.

أما تركيا فهي تقيم علاقات أوثق مع قطاع غزة، قياسا بعلاقاتها الفلسطينية من حيث المساعدات أو اللقاءات الدبلوماسية، مع صعود حزب العدالة والتنمية للسلطة، أحدث تصدعا في العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، لكن مع بقاء العلاقات الاقتصادية والعسكرية دون مساس مع ارتفاع التبادل التجاري، وخصوصاً رغبتها بالانضمام للاتحاد الأوروبي، حتى ولو كان هناك خلاف دبلوماسي مع إسرائيل، لكن لا يشكل أساسا كافيا لتحولات جذرية في السياسة التركية تجاه القضية

الفلسطينية، و خصوصا أيضا انشغالها بالأزمة السورية وأزمتها مع الأكراد مما يجعل تأثيرها على سياسة إسرائيل محدودة.

أما إيران ودعمها لسوريا وحزب الله والحركات الإسلامية في قطاع غزة، عدائها لإسرائيل، لكن بعد الربيع العربي والأزمة السورية حدث جفاء بين إيران وحماس، نظرًا لإعتبار حماس موقفها معاديا للنظام السوري التي تعتبره أحد أهم حلفائها.

من وجهة نظري نستخلص بإن كل المتغيرات الدولية لها تأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على القضية الفلسطينية، سواء بشكل إيجابي أو سلبي لذلك على القيادة الفلسطينية أن تبني تحالفا دوليا اقليمي، وأن تستمر المتغيرات الدولية لصالح القضية الفلسطينية.[1] وبالنظر إلى الواقع الفلسطيني فمنذ فترة 1994–2000، انصب الجهد الفلسطيني على توسيع دائرة شبكة العلاقات الدولية، وانضمت بالتوقيع على عدة اتفاقيات متلاحقة مع إسرائيل برعاية دولية، و بمشاركة عربية، أما بفترة 2000– 2006 فكانت ترميما واستثمارا للتداعيات التي تركتها الانتفاضة الثانية من خلال فضح ممارسات الاحتلال أمام المجتمع الدولي والرأي العام، وترميم الآثار الاقتصادية للانتفاضة تراجع المساعدات الدولية، وفترة 2006–2007 تركز الجهد لامتصاص الآثار الدولية لنجاح حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية، وأصبح منصبا على كيفية التوافق بين احترام نتائج الانتخابات، والرفض الأمريكي، وبعض الدول الأوروبية، وبين التوافق مع حركة ترفض الالتزام بالاتفاقيات الموقعة، وترفض نبذ استخدام المقاومة المسلحة، وبين المشاركة مع حكومة ترأسها حركة حماس، وهنا بدأت الجهود السياسية للاستجابة التدريجية للمطالب الدولية، بالتحلل الموازي من العلاقة مع حركة حماس قاد ذلك إلى انشطار بنية السلطة، ومواجهة دموية بين الطرفين.

وفي فترة 2007– 2013 استمر التنازع مع حركة حماس، وغذته البنية الدولية بشكل صريح ومعلن، مع تصاعد الآمال بوعد الدولة، هنا تراكمت مجموعة من الملابسات أمام السياسة الفلسطينية مع خيبة أمل بعدم إقامة الدولة، و كذلك حرج سياسي دبلوماسي للسلطة في إدارة

[1] د.وليد عبد الحي، **السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية 1993–2013 دراسة علمية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت صفحة 9–14.

علاقتها الدولية أمام العدوان الإسرائيلي على غزة، مع زيادة وتيرة الاستيطان، وتعثر المفاوضات، واستمرار الربط بين المساعدات والسلوك التفاوضي الفلسطيني، وهذه المشكلات لا تزال عالقة، فهناك جهود سياسية فلسطينية دولية لوقف الاستيطان، و هناك ترابط بين المساعدات الدولية الاقتصادية وتوجهات السياسة الفلسطينية .[1]

ومع استمرار العدوان وتوسيع المستوطنات، وجدار الفصل العنصري، وخلق وقائع على الأرض يتزايد طرد الآلاف من مدينة القدس، وتركيز التوسع الاستيطاني في القدس والأغوار، و نهب مزيد من الأراضي مع استمرار العدوان الإسرائيلي على شعبنا بالقتل والمداهمات والاعتقال، وحصار مستمر لقطاع غزة، وأزمة اقتصادية خانقة، وانسداد أفق أمام عملية السلام، وفشل المفاوضات، وعدم انصياع إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية، مع وجود حالة من الانقسام السياسي، فالوحدة الوطنية مفقودة، فهناك انفصال جغرافي بين جناحي الوطن، و فصل بين مؤسسات السلطة، سواء من ناحية سياسية أو قانونية، وهذا ما يرغب به الاحتلال، كل ذلك يقوض إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، لذلك نحن أمام إنهيار المشروع الوطني بأكمله، إضافة لما يحمله الانقسام من مخاطر، لذلك لا بد من وجهة نظري وقبل كل شيء وقبل فوات الأوان أن نعيدالأمور إلى نصابها بانهاء الإنقسام، واستعادة الوحدة الوطنية.[2]

هناك مأزق تواجهه القضية الفلسطينية منذ سنوات عديدة، من جراء عدم التمكن الفلسطيني من تغيير مسار السياسة الإسرائيلية تجاه الأراضي المحتلة سنة 1967، فهذه السياسة تهدف إلى فصل الضفة عن قطاع غزة، وإخراج القطاع من الغلاف الإسرائيلي وإبقاء الضفة داخل هذا الغلاف من خلال السيطرة على معابر الضفة والسيطرة على تنقل الافراد والبضائع،وحصر الوجود الفلسطيني في المناطق أ+ب، وضم المنطقة ج عمليا، تمهيداً ربما لضمها قانونيا، ومنع التنمية الفلسطينية الاقتصادية والاجتماعية في كامل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، هذه هي سياسة إسرائيل الفعلية.

---

[1] د. وليد عبد الحي، **السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية 1993-2013** , دراسة علمية مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات بيروت صفحة 19-22.

[2] وليد العوض، **خطر الانقسام على المشروع الوطني الفلسطيني**، سياسات (6) 2008 رام الله صفحة 69-72.

لم يعد أحد يصدق كلام قادتها عن قبولهم بدولة فلسطينية، وعن استعدادهم في المفاوضات لكي تنهي الصراع والمأزق الفلسطيني تجاه القضية، والدعم الأمريكي المتواصل لإسرائيل صريح في أكثر الأحيان، وضمني عند الحاجة، كما في حال السكوت العلني إزاء النشاط الاستيطاني، وكذلك العجز العربي والموقف الأوروبي الفاتر، ومما يحد من القدرات الفلسطينية الانقسام إلى سلطتين، وانعدام الأمل بانتخابات عامة، وتجدد الحياة الديمقراطية والمؤسساتية، والفجوة المتسعة بين أداء القيادة وتطلعات الشعب، في الأشهر الأخيرة ازداد هذا الوضع تأزما بسرعة أحيانا، وببطء أحيانا أخرى، ومن مظاهر هذا التوتر تعثر إعادة البناء في غزة، وتراجع امكانيات المصالحة، وحرق عائلة الدوابشة من مستوطنين، وبشكل عام تصرف جيش الاحتلال والمستوطنين تجاه مواطنين فلسطينيين، قرارالمجلس المركزي في شهر آذار الماضي بوقف التنسيق الأمني بأشكاله كافة مع سلطة الاحتلال في ضوء عدم التزامها بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، قرار دون تطبيق وهذا يزيد الأزمة.

ماقام به الرئيس محمود عباس في خطابه الأخير في الجمعية العامة هو إلى جانب عرض قائم الخيارات الممكنة التي قد تلجأ إلى أحدها أو إلى عدد منها، تبعا للظروف أو ما يحدث على الأرض، وممكن أن تستخلص من الخطاب ستة خيارات:

1- طلب توفير حماية للشعب الفلسطيني وفقا للقانون الدولي الإنساني.

2-إعلان أنه لا يمكن الاستمرار بالالتزام بالاتفاقيات الموقعة.

3- ضرورة أن تتحمل إسرائيل مسؤوليتها كسلطة احتلال.

4-إعلان دولة فلسطين دولة تحت الاحتلال، واعتبار اللجنة التنفيذية حكومة الدولة الفلسطينية والمجلس الوطني برلماناً لها.

5- الاستمرار بالمساعي بالانضمام للمواثيق والمؤسسات الدولية.

6- اللجوء إلى محكمة العدل الدولية ومحكمة الجنايات الدولية.[1]

[1] د.كميل منصور (باحث) محاضرة بعنوان خطاب الرئيس محمود عباس في الجمعية العامة، **الجوانب القانونية والسياسية**، معهد الحقوق جامعة بير زيت، بتاريخ 2015/10/20 من الساعة 12-02 ظهرا.

فيما أنه ليس هناك فصل واقعي بين القانون والسياسة،لأنه يوجد تطبيقات سياسية للقانون، وترجمات عديدة لموضوع التقسيم، حتى الآن في السياسة الفلسطينية لم يذكر في إطار خطة أو برنامج، والتأكيد على ثابت من الثوابت، كل الأطراف تؤكد أن قرار التقسيم شهادة ميلاد الدولة، ولكن لم نتمسك بهذا مرجعا، فإسرائيل ترتكب جرائم دون اكتراث، وقد عرض السيد الرئيس في خطابه في الجمعية العامة صور بعض الانتهاكات، وأتى عليها بشكل دقيق وما لفت نظري موضوع الحماية الدولية وفقا للقانون الدولي الإنساني، الذي أشار إليه فالإقليم المحتل أمام منظومة قانونية تحكم الإقليم المحتل، وإذا تحدثنا عن القانون الدولي الإنساني فإننا نتحدث عن التطبيق، والتزام الدول بموجب أحكام هذه الإتفاقية، وهي الاتفاقية الرابعة على الأرض المحتلة، بأن هناك مسؤوليات على الدول في ملاحقتها، ولو أن إسرائيل كانت تلاحق على جرائمها، والدول تحترم مسؤولياتها، لكان ممكنا إنهاء الموضوع الفلسطيني منذ زمن.

والمسألة الوحيدة التي لا نستطيع فعلها من ناحية واقعية هو الموضوع العسكري والسلاح والقوة، وهي مقتصرة فقط على مجلس الأمن والأمم المتحدة، ولكن تستطيع الدول أن تعمل بموجب التزاماتها عقوبات اقتصادية من جانب واحد، أو بشكل جماعي، وهذا خيار، ولكن هذا يفتقر إلى إرادة سياسية.

إن المنظومة القانونية والتدخل الإنساني بموجب القانون الدولي الإنساني الذي يطالب به الرئيس، هو ضرورة تطبيق الدول والأطراف الدولية لالتزاماتهم واحترامها، وتنظر إليهم من زاوية الحق.[1]

ما نلاحظه بأن الواقع الفلسطيني وما يعيشه المواطنون من إجراءات إسرائيل التعسفية بحقهم، سواء من اقتحامات للتجمعات السكانية، واحتجاز واعتقال وإقامة حواجز، وتقطيع أوصال المدن، وزيادة النشاطات الاستيطانية، بالإضافة إلى الجدار العازل الذي التهم مزيداً من الأراضي وفصل السكان عن بعضهم بعضا، وما زالت إسرائيل تستخدم سياستها في العقوبات الجماعية، من هدم المنازل وطرد السكان، وحرمان السكان الأصليين من مدينة القدس من حقهم بالإقامة، وسحب الهويات

[1] شعوان جبارين (مدير مؤسسة الحق)، **محاضرة بعنوان خطاب الرئيس محمود عباس في الجمعية العامة، الجوانب القانونية والسياسية**، معهد الحقوق جامعة بير زيت بتاريخ 2015/10/20 من الساعة 12-02 ظهرا.

منهم، ومواصلة فرض حصار شامل على قطاع غزة، والذي أدى إلى آثار تدميرية على السكان المدنيين.

لذلك باعتقادي بأن القيادة الفلسطينية لا تستطيع واقعياً إلا بالدعوة إلى المقاومة الشعبية السلمية، وليست العسكرية، والدعوة إلى مقاطعة الاحتلال، واستخدام سياسة خارجية قانونية، وذلك كون إسرائيل تمتلك القوة واقعيا وهي المسيطرة على الأرض.

لفت انتباهي عنوان في أحد الصحف المحلية لشخصية قانونية تقول إنهم سيقومون بتسجيل الدعاوي ضد الحكومة الإسرائيلية دون تحفظ أوقيود، وظهر كذلك تصريح آخر من مسؤول يبشرنا بأننا سوف نسمع أخبارا سارة من المحكمة الجنائية الدولية، وكأنه يزف إلينا إعلانا تجاريا أو إعلان عن فاتن حمامة، أنها سوف تأتي إلى البلد، هذان البلاغان يبشران بخطورة الوضع الداخلي في تعاملنا مع أخطر قضية نصل إليها بعد الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، في قضية الجدار العنصري، والسبب في ذلك أن أقول ذلك بسبب أن المحكمة الجنائية الدولية كأية محكمة جنائية دولية هي محكمة ذات صبغة سياسية، بالإضافة إلى أنها محكمة قانونية، هذا الكلام ينطبق على محكمة نورمبرج التي عقدت بعد الحرب العالمية الثانية، ومحاكمات الشرق الأقصى لمحاكمة مجرمي الحرب اليابانيين، وتمتد الآن إلى محاكمات يوغسلافيا، والمحكمة الدولية الخاصة برواندا، بالإضافة إلى المحاكم المشتركة، مثل قضية لوكربي، وقضية ساحل العاج، وقضية كمبوديا، وآخر نموذج لها قضية المرحوم رفيق الحريري، هذه نماذج المحاكمات الدولية المختلفة، إلا أن لها طابعا سياسيا، ولها قوانينها وإجراءاتها، إلا أننا يجب ألا ننسى الجانب السياسي من هذه المحاكمات، وهذه المحكمة، وللتدليل على ماجرى في محكمة الجنايات الدولية، أود أن أسوق مثالا واحدا في محكمة العدل الدولية القائمة في لاهاي، أية دولة تستطيع أن تقيم دعوى على دولة ضد دولة أخرى بمعنى أنها محكمة دول، وليس محكمة لحماية فرد ضد فرد آخر، مع العلم أن محكمة العدل الدولية منبثقة عن هيئة الأمم المتحدة، أي هي إحدى أجهزة الأمم المتحدة، ومع ذلك لا يجرؤ مجلس الأمن الدولي، ولا الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن تصدر قراراً بوقف الإجراءات أمام محكمة العدل الدولية، المحكمة الجنائية الدولية بالمقابل هي محكمة خلقت كمخلوق مستقل عن

هيئة الأمم المتحدة، ولا علاقة لها بهيئة الأمم المتحدة، ولا هي إحدى أجهزة الأمم المتحدة، ومع ذلك نص ميثاقها على حق مجلس الأمن الدولي بإتخاذ قرار بموجب الفصل السابع من الميثاق، بوقف أية إجراءات تنظرها المحكمة الجنائية الدولية، وهذه من المفارقات العجيبة التي يجب ألا تغيب عنا، بالتالي بمعنى أننا واقعيا في معركة سياسية قانونية، وليس في معركة قانونية بحته، نحن في مواجهة أساطير الدهاء الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، اللتان ترعيان بحرص شديد ما يسمى بدولة المستوطنين في إسرائيل، ويجب أن لا يغيب عن ذهننا تجربة محاكمة لوكربي، ويجب دراسة هذه التجربة بعناية لكي نتأكد إلى أي مدى من المحاكمات السياسية تتدخل الولايات المتحدة في إجراءات العدالة؟ وفي النهاية كما تعلمون دفع معمر القذافي ثلاث ملايين دولار مع الاعتذار، ومع الاعتراف بكل المسائل الأخرى التي منحت للشركات الأمريكية من قبل، إننا بصدد محاكمة سياسية، يجب أن تدار القضية والقضايا التي تعتزم إقامتها أمام محكمة الجنايات الدولية يجب أن تقوم على أساس استراتيجي واضح وواسع، و يقوم على أسس عملية رشيدة، وليست لاعتبارات سياسية، يجب أن يكون هناك استراتيجية تعتمد على الأسس القانونية التي يقوم عليها ميثاق روما، على سبيل المثال موضوع التكاملية، تعني بالنسبة لميثاق روما أن المحكمة الجنائية الدولية سوف لا تنظر في أية دعوى إلا بعد استنزاف الوسائل القضائية الوطنية، ومن هنا إسرائيل تنشط نشاطا باهراً في تشكيل لجان لمحاكمة الضباط الذين ارتكبوا أي جرائم في غزة، لكي تصدر فرمان براءة لهم، وبالتالي سوف نذهب إلى المحكمة الجنائية الدولية لنحاكم يعلون على سبيل المثال، وإسرائيل سوف تبرز لنا وثيقة بأن يعلون تمت محاكمته في إسرائيل، وهذه النتيجة،وهذا الكلام ليس مطلقا، وعليه قيود من ميثاق روما وحدها، بأنها يجب أن تكون التحقيقات التي أجرتها إسرائيل جدية، ومستقلة،وغير خاضعة للتغطية، أو أن تشكل غطاء لتهريب المتهمين، لكن سوف ندخل في متاهة قصوى لكي تثبت أو لا تثبت ما قامت به إسرائيل، كان ضمن هذا البند أولا، هذا الشرط وضع في ميثاق روما، إلا أنه لم يوضع في أي ميثاق من مواثيق المحاكم الجنائية الدولية الأخرى، لا في محكمة يوغسلافيا، ولا رواندا، ولا ساحل العاج، ولا غيرها من المحاكم.

المعركة ليست سهلة إنها معركة صعبة، وفي غاية التعقيد، إلا أن ذلك لا يحبطنا أبدآ عن مواجهة هذا التحدي بعقلية وبانفتاح، ونتعلم مما جرى في المحاكم الأخرى، إلا أننا ينقصنا شيء واحد، وهي أن الخطة الاستراتيجية لم توضع إلى الآن، ولا يوجد لها مايسترو في السنفونية.

لا يوجد فريق قانوني متكامل في اللجنة، ولا يوجد من يدير هذا الفريق القانوني، فمجلس الأمن يستطيع ان يأمر المحكمة الجنائية بوقف التحقيق أو الإجراءات لمدة 12 شهرا، يجب أن يتجدد فعل الفريق، وأن يتجهز لمعركة استراتيجية دبلوماسية.[1]

لذلك من ناحية واقعية لا تستطيع القيادة الفلسطينية أن تبقى مكتوفة الأيدي مع استمرار الأوضاع بالتدهور، وبالاقتحامات للأماكن المقدسة، وتغيير الوضع فيه، والإعدامات الميدانية، حيث قررت اللجنة التنفيذية اعتماد قرارات اللجنة السياسية حول العلاقة مع الاحتلال وتحديدها، سواء السياسية أو الاقتصادية أوالأمنية، ودعت البرلمانات الحرة والديمقراطية إلى إدانة تشريعات الكنيست التي تستهدف إباحة الدم الفلسطيني، ودعت المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته، ورفع الظلم عن الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة.[2]

فيما أصر الرئيس الفلسطيني على المطالبة بحماية دولية، وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل عام 2000، ودعا إسرائيل إلى تطبيق نظام الاستاتسكو المتعلق بالمسجد الأقصى ومكانته، وبسلطة الأوقاف الاسلامية، وبموضوع الحماية الدولية بين يدي الأمين العام للأمم المتحدة الذي قام بدراسة الملف، وقدم مذكرة تفصيلية في هذا الشأن، فيما أكد الدكتور صائب عريقات، أن موضوع إعادة النظر في اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل وسحبه.[3]

لكن هل إن تعاملت القيادة الفلسطينية بشكل واقعي بناء على هذه النظرية، أم تحكمهم قواعد أخلاقية مثالية في مجالات التعاون الدولي مع المجتمع الدولي، أم أن الدولة الفلسطينية ليس لديها

---

[1] . د. انيس قاسم خبير في القانون الدولي عضو الوفد المفاوض السابق ومستشار كتاب فلسطين السنوي للقانون الدولي. محاضرة **بعنوان مبدأ التكاملية بين القضاء الوطني والمحكمة الجنائية الدولية والاستراتيجيات لتوسيع نطاق المساءلة،** معهد الحقوق، جامعة بير زيت بتاريخ 2015/6/15.

[2] جريد الأيام 2015/11/5 عدد 7117 صفحة 1+19.

[3] جريدة الأيام 2015/11/6 عدد 7118 صفحة 1.

أية قوى تبني عليها واقعيا سوى التعامل بسياسة أخلاقية ودبلوماسية لكسب التعاطف الدولي، وحشد التأييد العالمي من أجل فضح ممارسات الاحتلال، وإحراج إسرائيل بأن القيادة الفلسطينية أصبحت قادرة على الانضمام إلى الوكالات والمنظمات الدولية، بعد أن حققت صفة الدولة غير العضو في الأمم المتحدة، وأصبح لديها الحق في اللجوء إلى المحاكم الدولية، وإلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي من الممكن أن تزعزع إسرائيل، أو تحرجها على الأقل أمام الرأي العالمي، وتجعلها في صراع قانوني مع القضايا والملفات التي تقدمها القيادة الفلسطينية للمحاكم الدولية، من أجل محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، باعتقادي واقعيا بأن انضمام فلسطين للمواثيق والمعاهدات والوكالات والمنظمات الدولية، أصبح يزعج إسرائيل قانونياً، وإعلاميا، وشعبياً، وسياسياُ، لكن دون تغيير في سياستها على أرض الواقع لغاية هذه اللحظة.

فيما يرغب السيد الرئيس واقعياً بالعودة إلى طاولة المفاوضات، ضمن شروطه لإقامة الدولة على حدود الرابع من حزيران لعام 1967، وعاصمتها القدس الشريف، وبذات الوقت يرغب بإعادة اللحمة إلى شطري الوطن، وإجراء انتخابات شاملة رئاسية وتشريعية.

ورغم تراجع بعض الدول العربية عن الدعم الكافي للسلطة، إلا أنه ما زال يراهن على الدول العربية لمساندته سياسياُ وقانونياُ ومادياُ، ومعنوياً في القضايا كافة، لإقامة الدولة المستقلة حسب الشرعية الدولية، وقرارات الأمم المتحدة، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق على الحدود سالفة الذكر، وحل عادل لقضية اللاجئين والمياه والحدود، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين مع تبييض السجون الإسرائيلية من الأسرى.

إن توجهات السيد الرئيس ليس خلق أزمة مع إسرائيل بقدر ما هي كشف للشعب الإسرائيلي عن ممارسة حكومتهم الظلم والاستبداد بحق الشعب الفلسطيني عن طريق المؤسسات والهيئات الدولية، والمحاكم الدولية، لتشكل وسيلة ضغط أخرى للعودة الصحيحة للمفاوضات.[1]

ومن ناحية واقعية أيضاُ، فإن فكرة حل الدولتين تحيط بها أخطار مركزيه تجعلها لا تتماشى، وإنما تتناقض مع عودة اللاجئين، وقد أصبحت تظهر جليا خصوصا بعد تصريحات الرئيس محمود عباس بعدم نيته بالعودة إلى صفد علما بأن وجهة النظر الخاصه بالإسرائيلين بأنه: يمكن حل الدولتبن لشعبين، ولا معنى لحل الدولتين إلا بها، وهي دولة الشعب اليهودي في إسرائيل، ودولة الشعب الفلسطيني في الضفه وغزة، لذلك لن تقبل إسرائيل بخيار حل الدولتين إلا باعتراف من الفلسطينين بالدولة اليهودية، أي بقبولهم بمشروع الكولونيالي وشرعيته، والخطر الآخر هو في إطار إعادة تعريف فلسطين في إطار الدولتين لشعبين، بحيث تقام فلسطين إلى جانب إسرائيل فعندما لا يذكر اسم دولة فلسطين، واستبدالها بكلمة فلسطين، هذا يشكل خطرا على الفلسطينيين داخل إسرائيل، وعلى حق العوده أيضاً، وتصبح هناك دعوات وتشجيع خَشِن أو ناعم، حسب مقتضيات الحال السياسية وتحولاتها، بالانتقال إلى وطنهم فلسطين، ويصبحون أغراباً في إسرائيل حسب المفهوم الكولونيالي، وكأن اليهود هم المجموعة الأصلية، وأن الفلسطينيين هم من جاءوا من خارج الوطن اليهودي.

وأن الإسرائيليين واقعياً يعتمدون على تصريحات القياده الفلسطينيه بأن الضفه وغزة والقدس الشرقية هي فلسطين، وما عدا ذلك فهي إسرائيل، علما بأن هذه التصريحات قد تكون غير مقصودة، لكن لها أبعادا سياسية وتشجع الإسرائيليين على مطالبة الفلسطينيين للانتقال إلى فلسطين، لذلك لا بد من الاعتماد على منظومة فكرية بجهد سياسي وطني أكاديمي تخلت عنها الحركه الوطنيه الفلسطينية، وهي الاعتماد على مواجهة الكولونيالية، نظراً لأن حل الدولتين غير قابل للإنجاز، وأنه ما زالت القيادة تعمل في إطار البراديغما التي أوصلتنا إلى طريق مسدود، لذلك يمكن بعد

[1] محمد عودة و د. عاطف ابو سيف **(2009)، اوراق سياسي**ة /1، معهد السياسات العامة ازمات المشهد السياسي الفلسطيني، فلسطين –رام الله، صفحة 6-7.

هزيمة الكولونيالية، واستبدالها بوطن يشارك فيه الفلسطينيون والإسرائيليون على أساس المساواة والأمن الجماعي، والمشاركة بالحكم، والتخلص من الكولونيالية، والتصالح مع الشعب الإسرائيلي، وليس مع الصهيونية بعد اعترافهم بالجناية التاريخية، واعتذارهم عنها، وتخليهم عن الامتيازات المعنوية والمادية مقابل التصالح .[1]

[1] (نديم روحانا، المشروع الوطني نحو استعادة الإطار الكولونيالي الاستيطاني، المؤتمر السنوي الثالث للمركز الفلسطيني لابحاث السياسات والدراسات مسارات بعنوان ستراتيجيات المقاومه من 17-18 كانون الثاني يناير 2014 رام الله صفحه 30-32)

الخاتمة

الجهد المبذول كان محاولة لفهم ممارسة الدولة الفلسطينية للقانون الدولي، مع الأخذ بعين الإعتبار إشكالية مفهوم دولة فلسطينية في وضع الاحتلال، وهدفت هذه الجهود إلى فهم هذه الممارسة وتحديد توجهاتها وخصائصها، بالطبع إنطلقنا من مفهوم سياسة خارجية قانونية، وهو مفهوم لمتخصص فرنسي أراد من خلالة تحديد رؤية واقعية فيما يخص ممارسة الدول للقانون الدولي، والدولة الفلسطينية في ممارستها تشير إلى نهج معين، يتمثل بالإنضمام إلى معايير المجتمع الدولي من خلال التركيز على المصلحة القومية الفلسطينية.

لا بد من التنوية أن من خلال إستخدام هذا المفهوم، أردنا الإشاره إلى أن هناك أكثر من إستخدام داخل المجتمع المدني، وإستخدام النخبةالفلسطينية الحاكمة يختلف عن إستخدام المجتمع المدني وأصوات أكاديمية في رؤيتها للقانون الدولي.

كذلك لنوضح تمايز إستخدام النخبة للقانون بالتركيز على ما يمكن أن نسميه التوجة الواقعي، ما هي واقعية موقف النخبة الفلسطينية، هل يمكن إستخدام القانون الدولي للمصلحة الوطنية الفلسطينية.

ما أردنا دراستة وذلك من خلال إبراز رؤية المشاركين في عملية اتخاذ القرار تجاه ممارستهم للقانون الدولي، أي من خلال المقابلات،يحتاج إلى دراسة معمقة أكثر لفهم طبيعة القانون الدولي من خلال ممارسة دولة فلسطينية ناشئة، ومن خلال التجربة كيف يمكن أن نفهم طبيعة القانون نفسه كأداة، وأيضا تأثيره في تقديم المصلحة الوطنية الفلسطينية، وبالتحديد كيف تراها النخبة وهي تكوين دولة فلسطينية على أراضي 1967، أما BDS، لها أهداف أخرى أوسع، ورؤيتها للقانون بشكل مختلف، النخبة الفلسطينية تحاول أن تقدم مشروع بإقامة دولة فلسطينية، هذا المفهوم أقام جدلاً بين الأطراف الفلسطينية الفلسطينية وإستخداماتها في القانون الدولي .

مهم جدا خطاب الأطراف تجاه القانون، هنا نتحدث عن إستخدامات مختلفة أكثر من لاعبين الذين يستخدموا هذا القانون، لذلك نرى بأن الاستخدام مختلف، المقارنة بأكثر من خطاب، فمثلا موقف

النخبة موقف مميز وأكثر واقعي حيث يرغبون بإقامة دولة على حدود 1967 دون أراضي 1948 وذلك حسب ما هو متوفر ووفق القانون الدولي كون المجتمع الدولي يوافق على ذلك.

التوصيات

على صعيد العلاقة بين القانون الدولي والداخلي، النخبة الفلسطينية جدية تعاطيها مع القانون الدولي ينعكس مع القانون الداخلي في موائمة التشريعات الداخلية بما يتوافق مع الاتفاقيات، وهذا يعكس جدية التوجة للمنظمات والمعاهدات الدولية، لذلك لا بد من الموائمة بشكل جدي.

-إنشاء هيئه خاصه تعنى بالشأن القانوني الخاصة بإنضمام فلسطين للمنظمات الدولية أسوة بالهيئات الأخرى.

-تفعيل دوائر منظمة التحرير وإعادة هيكلتها ووقف توغل وهيمنة السلطة على المنظمة وإستعادة الوحده والوئام بين شطري الوطن، ووضع خطه استراتيجية وطنيه شامله للنهوض بمشروع وطني وإجراء انتخابات شامله، وانجاز دستور جديد لدولة فلسطين مع وجوب أن يكون هناك إئتلاف ما بين المؤسسات كافة الرسمية وغير الرسميه الحقوقية والمدنية لبناء مؤسسات الدوله.

النتائج

- هناك تداخل وإلتباس وغموض وتشابك قانوني ما بين مؤسسات المنظمة والسلطه بالرغم من أن الاهلية القانونية هي للمنظمة وهذا ما نص عليه قرار الاعتراف بالدولة من قبل الجمعية العامة رقم 19/67 بنوفمبر 2012 وكذلك القانون الاساسي الفلسطيني.

- تهميش المنظمة بعد تكوين السلطه حتى أن هناك بند للصرف ماليا من قبل السلطة لحساب المنظمة.

-الإنضمام لبعض الاتفاقيات الدولية لم يكن مدروسا بشكل جيد كالإنضمام لإتفاقيات جنيف كونها في الأصل خُلقت للدول وللشعوب المضطهده وأن الانضمام يخلق عليك التزامات، وكأن الإنضمام هذا أشبه ما يكون ضمن ردات الفعل أكثر من كونه ضمن خطة إستراتيجية بدليل أنه لم يتم

التحفظ على أي ماده من مواد هذه الإتفاقيات، وهذا معناه أن فلسطين قطعت على نفسها تعهدات وأنها ملتزمه بكامل الحقوق المكفوله بكافة إتفاقيات حقوق الإنسان السبعه.

قائمة المصادروالمراجع

أولاً: الكتب

1. أحمد خميس، هبة اللة، (2012) **فلسفة العلاقات الدولية**، دار الوفاء لدني الطباعة والنشر، الإسكندرية.

2. أحمد قريع، ابو علاء، (2008) **السلام المعلق 3 على مفرق الطرق، مقاربات في الصراع والتنمية والأزمة الفلسطينية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، التوزيع دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان الاردن

3. احمد نوري، النعيمي (2011)، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية**، دار زهران لنشر والتوزيع، عمان الاردن.

4. أحمد نوري، النعيمي، (2012) **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية** ، دار زهران للنشر و التوزيع عمان الاردن.

5. أحمد نوري، النعيمي، (2012) **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الامريكية أنموذجا**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

6. أحمد نوري، النعيمي، 2008، **السياسة الخارجية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

7. أحمد، أبو الوفا، (2006) **القانون الدولي والعلاقات الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة.

8. أحمد، أبو الوفا، **قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية علما وعملا، مع إشارة خاصة لما هو مطبق في مصر**،2003، دار النهضة العربية القاهرة.

9. اسماعيل صبري، مقلد، (1971) **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الاصول والنظريات**، مطبوعات جامعة الكويت، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية.

10. أنيس لاندو،(2008)، **السياسة الدولية النظرية والتطبيق**، ترجمة دقاسم المقداد، سلسلة ترجمة منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق

11. باتشر دافيد،(2013)، آذار، **النظريات السياسية في العلاقات الدولية**، ترجمة رائد القاقون، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الاولى.

12. توفيق، سعد حقي، (2004)، **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الثانية، عمان الاردن

13. ثامر، الخزرجي،(2005)، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية ادارة الازمات**، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن

14. جوني، عاصي، (2004)، **الامم المتحده الدبلوماسية المتعددة الاطراف**، سلسلة دراسات استراتيجية 11، معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية.

15. جيفري، ستيران، (1999)، **تركيبة المجتمع الدولي مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث ترجمة عبد العزيز بن عثمان بن صقر، بالترتيب مع دار كونتيتيوم للنشر

16. حسين، عدنان السيد،(2010)، **نظرية العلاقات الدولية** ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات

17. د. جمال، أبو شنب،(2007)، **النظم والمؤسسات السياسية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

18. دلال، باجس، (2011)، الدبلوماسية **العامة الفلسطيتية، الدبلوماسية العامة الفلسطينية بين الواقع والواجب**، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله

19. رشاد، توام، (2011)، **التحرير الوطني وحل الصراع بالطرق السلمية قراءة في التجربة الفلسطينية**، معهد ابراهيم ابو لغد، تقديم د. مروان البرغوثي.

20. رودولف جولياني، جون ادواردز، (2008)، **دراسات عالمية رؤيتان للسياسة الخارجية الامريكية جمهورية ديمقراطية عدد 72**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، أبو ظبي الامارات.

21. ريتشاردن – هاس، (2007)، **الفرصة لخطة أميركا لتغير مجرى التاريخ**، ترجمة أسعد كامل الياس، العبيكات للنشر المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى.

22. السيد أمين، شلبي، (2008) **نظرات في العلاقات الدولية**، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهره.

23. صلاح أحمد، هريدي علي، (2008)، **العلاقات الدولية مفهومها وتطورها**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الاسكندارية.

24. عامر، مصباح، (2009) **نظرية العلاقات الدولية والحوارات النظرية الكبرى**، دار الكتاب الحديث، القاهرة

25. عبد الحي، عماد يوسف، أروى الصباغ، (2003)، **مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط**، مركز دراسات الشرق الأوسط عمان الاردن

26. عبد القادر، محمد فهمي،(1997)، **النظام السياسي الدولي، دراسة في الاصول النظرية والخصائص المعاصرة**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن.

27. علي حسين، الشامي، (1990)، الدبلوماسية **نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**، دار العلم للملاين، بيروت.

28. فؤاد، المغربي،(2002)، **سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية**، معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، سلسلة دراسات استراتيجية 2، الطبعة الآولى. .

29. كارين أ. منغست – ايفان م. اريغوين – تفت، (2013)، ترجمة حسام الدين حضور، **مبادىء العلاقات الدولية**، دار الفرق للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سوريا.

30. كاظم هاشم نعمة، راجعه د. مندوب الشالجي، (1979)، **العلاقات الدولية**، الجزء الاول، بغداد، بدون دار نشر.

31. كوندوليزا، رايس، (2008)، **إعادة التفكير في المصلحة القومية واقعية أمريكية من اجل عالم جديد**. عدد 77، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، الطبعة الاولى

32. متولي، رجب عبد المنعم، (2004/2003)، **النظام العالمي الجديد بين الحداثة والتغير دراسة نظرية تطبيقية على الاحداث الدولية الجارية**، دار النهضة العربية، القاهره.

33. وليد، عبد الحي، **السياسة الخارجية الفلسطينيه ما بين عام 1993–2013**، مركز الزيتونه للدراسات والابحاث، بيروت، دون سنة نشر

34. وليد، عبد الحيي، (1994)، تحول **المسلمات، في نظريات العلاقات الدولية**، مؤسسة الشروق للاعلام والنشر، الجزائر.

ثانياً: دراسات:

1. ابراهيم، شعبان، (2014)، عناصر **الحل النهائي للقضية الفلسطينية في ضوء القانون الدولي**، سياسات (27). اخراج وطباعة مؤسسة الايام، رام الله، فلسطين.

2. اعاطف، أبومطر، (2012)، **القوى السياسية الفلسطينية وتأثيرها على توجهات الرأي العام الفلسطيني، قضية المصالحة الوطنية الفاعلية والتأثير**، سياسات عدد 21، اخراج وطباعة مؤسسة الايام، رام الله، فلسطين.

3. انطوان، شلحت،(2012)، **حكومة نتنياهو: الاستيطان بدلا من الفاوضات**، سياسات، عدد 20، اخراج وطباعة مؤسسة الايام، رام الله، فلسطين.

4. أنيس، قاسم، (بتاريخ 2015/6/15)، خبير في القانون الدولي عضو الوفد المفاوض السابق ومستشار كتاب فلسطين السنوي للقانون الدولي: **محاضرة بعنوان مبدأ التكاملية بين القضاء**

الوطني والمحكمة الجنائية الدولية والاستراتيجيات لتوسيع نطاق المساءلة، معهد الحقوق، جامعة بير زيت، رام اللة.

5. أيمن طلال، يوسف، (2013) **بناء الدولة ومأسسة النظام السياسي في ظل الاحتلال**، قراءة في المعيقات البنيوية، سياسات، عدد 26.

6. بنواشالا، (2008)، **المجتمع المدني والمانحون الأجانب في فلسطين، دراسة نقدية**، ترجمة سياسات. سياسات عدد5. اخراج وطباعة مؤسسة الايام، رام الله، فلسطين.

7. جوني، عاصي، (بتاريخ 2015/10/29)، **محاضرة بعنوان فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية، تبعات على النظام القانوني الداخلي وعلى الصراع الفلسطيني الاسرائيلي**، المعهد الكوري، جامعة النجاح الوطنية، نابلس. رام الله.

8. رشاد توام،(2012) **دبلوماسية التظلم والتشهير، القضاء الدولي في المقاومه السلمية، نحو نموذج فلسطيني**، سياسات عدد20

9. رشاد، توام، (2011)، **التحرير الوطني وحل الصراع بالطرق السلمية، قراءة في التجربة الفلسطينية**، عدد 17-18، سياسات

10. سامي العجرمي، كوميديا **الازمات الفلسطينية**، سياسات،8 ربيع 2009. اخراج وطباعة مؤسسة الايام، رام الله، فلسطين.

11. سعيد، يقين، حزيران، (2015)، **عضوية دولة فلسطين في الامم المتحدة، أبعاد سياسية**، سياسات، عدد 32، اخراج وطباعة مؤسسة الايام، رام الله، فلسطين.

12. شعوان، جبارين، (بتاريخ 2015/10/20) (مدير مؤسسة الحق)، محاضرة **بعنوان خطاب الرئيس محمود عباس في الجمعية العامة، الجوانب القانونية والسياسية**، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، الساعة 12-02 ظهرا.

13. صائب عريقات، **الاعتراف بفلسطين استثمار بالسلام**، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رام الله، بدون سنة نشر

14. صائب عريقات، نيسان،(2014)، **ماذا بعد انضمام دولة فلسطين للمواثيق الدولية 15**، في 2014/4/1، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رام الله.

15. صائب، عريقات،(2011)، تقديم **طلب العضوية ... البداية، الدراسة رقم (8)**، تشرين اول، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح.

16. صائب، عريقات،(2008)، **الموقف السياسي على ضوء التطورات مع الادارة الامريكية، والحكومة الاسرائيلية واستمرار، انقلاب حماس، التوصيات والخيارات**، تقرير خاص، منشورات دائرة شؤون المفاوضات،

17. صائب، عريقات، (2010)، **انسداد المحادثات المباشرة والخيارات، دراسة مقدمة لدائرة شؤون المفاوضات**، منشوات دائرة شؤون المفاوضات، رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض. عضو اللجنة المركزية لحركة فتح.

18. صائب، عريقات، (2011)، **عضوية دولة فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة الملف القانوني – السياسي – الإجرائي والإعلامي، الدراسة، رقم (7)**، تموز، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رئيس الوفد الفلسطيني لمفاوضات المرحلة النهائية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح.

19. صائب، عريقات، (تشرين اول 2014)، **ماذا بعد آذار، دراسة**، منشورات دائرة شؤون المفاوضات.

20. صائب، عريقات، آب (2011)، **دراسة بعنوان الأسس القانونية الداعمة للاعتراف بالدولة الفلسطينية**، منظمة التحرير الفلسطينية مكتب المفاوضات، منشورات دائرة المفاوضات،

21. صائب، عريقات، شباط–حزيران، (2012)، **تحديد العلاقة مع اسرائيل، ما بعد تبادل الرسائل**، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، الدراسة رقم (10)، رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض. عضو اللجنة المركزية لحركة فتح.

22. صائب، عريقات، نيسان،(2014)، ماذا **بعد انضمام فلسطين للمواثيق الدولية 15في 2014/4/1**، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رام الله.

23. صائب، عريقات، (2014)، **آذار–تشرين أول، اليوم التالي ماذا بعد**، منشورات دائرة شؤون المفاوضات. رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض. عضو اللجنة المركزية لحركة فتح.

24. صائب، عريقات، **الاعتراف بفلسطين استثمار بالسلام**، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، دون سنة نشر، رام الله.

25. صائب، عريقات، (2011)، **دراسة رقم 5+6 بعنوان الوضع السياسي على ضوء استمرار وقف المفاوضات ونجاح الخيارات الفلسطينية تشرين ثاني 2010 نيسان**، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض. عضو اللجنة المركزية لحركة فتح.

26. صائب، عريقات،(2011)، تموز، **دراسة رقم 7، عضوية دولة فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة الملف القانوني – السياسي – الإجرائي والإعلامي**، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رئيس الوفد الفلسطيني لمفاوضات المرحلة النهائية، عضو اللجنة التنفيذية.

27. صائب، عريقات، (2014)، **تحديد العلاقات الفلسطينية الاسرائيلية تغير الأوضاع وليس تحسينها، دراسة رقم (17)**، تشرين اول 2014 حزيران 2015، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح.

28. صائب، عريقات، (2013)، **الاجراءات القانونية واجبة الإتباع لحصول دولة فلسطين على العضوية في المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة والانضمام للاتفاقيات والبروتوكولات**

والمعاهدات والمواثيق الدولية، دراسة، منشورات دائرة شؤون المفاوضات، رئيس الوفد الفلسطيني لمفاوضات الوضع النهائي، عضو اللجنه التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

29. عاطف، ابوسيف، (2009)، **النظام السياسي الفلسطيني الحاجة للتغير**، سياسات.عدد8، ربيع2009، اخراج وطباعة مؤسسة الايام، رام الله، فلسطين.

30. علي، خشان، (بتاريخ 2015/10/29)، **محاضرة بعنوان فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية، تبعات على النظام القانوني الداخلي وعلى الصراع الفلسطيني الاسرائيلي،** المعهد الكوري، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

31. عماد، البشتاوي، (2012)، **الربيع العربي وفلسطين، الرهان على مرحلة الشعوب**، سياسات، عدد 19، اخراج وطباعة مؤسسة الايام رام الله، فلسطين.

32. كميل، منصور، (بتاريخ 2015/10/20) **محاضرة بعنوان خطاب الرئيس محمود عباس في الجمعية العامة، الجوانب القانونية والسياسية،** معهد الحقوق، جامعة بير زيت، من الساعة 12-02 ظهرا.

33. مأمون، سويدان، (2008)، **الأزمة الفلسطينية الراهنة قانونية أم سياسية، خصائص الواقع الفلسطيني،** سياسات، عدد 6، رام الله.

34. محمد، أبو دقة، (2009)، **قرار الجمعية العامة بشأن مركز فلسطين في الامم المتحدة،** سياسات، عدد 10، اخراج وطباعة مؤسسة الايام، رام الله، فلسطين.

35. محمد، أبو دقة، (2008)، **التمثيل الفلسطيني بين المنظمة والسلطة. واقع وتحديات،** سياسات، عدد 6، اخراج وطباعة مؤسسة الايام رام الله، فلسطين.

36. محمد، شلالدة، (بتاريخ 2015/10/29) **محاضرة بعنوان فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية، تبعات على النظام القانوني الداخلي وعلى الصراع الفلسطيني الاسرائيلي،** المعهد الكوري، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

37. محمد، عودة، عاطف، أبو سيف، (2009) ، كانون الأول، اوراق سياسية /1، أزمات **المشهد السياسي الفلسطيني، مساهمة في البحث عن مخرج**، معهد السياسات العامة، اخراج وطباعة الايام، رام اللة، فلسطين.

38. مروان المعشر ،(2015)، **الفرص المتاحة والمقاربات المطلوبة**، المؤتمر السنوي الرابع لمسارات، بعنوان القضية الفلسطينية والبعد الدولي، الفرص والمتطلبات الاستراتيجية، رام الله.

39. مصطفى، البرغوثي، **هناك بديل للمفاوضات الفاشلة الدبلوماسية المقاومة وانتزاع الاعتراف بالدولة المستقلة وحدودها وعاصمتها القدس**، الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية، منشورات المبادرة الوطنية الفلسطينية.

40. معتز، قفيشة، (بتاريخ 2015/10/29) **محاضرة بعنوان فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية، تبعات على النظام القانوني الداخلي وعلى الصراع الفلسطيني الاسرائيلي**، المعهد الكوري، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

41. مهند، عبد الحميد،(2014)، خيارات **مابعد إخفاق المفاوضات**، سياسات 27. اخراج وطباعة مؤسسة الايام، رام الله، فلسطين.

42. مؤيد، خطاب، (بتاريخ 2015/10/29) **محاضرة بعنوان فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية، تبعات على النظام القانوني الداخلي وعلى الصراع الفلسطيني الاسرائيلي**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

43. ناصر القدوة،(2015)، **الفرص المتاحة والمقاربات المطلوبة**، المؤتمر السنوي الرابع لمسارات، بعنوان القضية الفلسطينية والبعد الدولي، الفرص والمتطلبات الاستراتيجية، رام الله.

44. نبيل، الرملاوي،(2012)، **استحقاقات ما بعد قرار الجمعية العامة رقم 19/67**، سياسات، عدد 22، اخراج وطباعة مؤسسة الايام، رام الله، فلسطين.

45. نديم روحانا،(2014)، **المشروع الوطني نحو استعادة الإطار الكولونيالي الاستيطاني،** المؤتمر السنوي الثالث للمركز الفلسطيني لابحاث السياسات والدراسات مسارات، بعنوان ستراتيجيات المقاومه من 17-18 كانون الثاني يناير 2014، رام الله.

46. واصل، أبو يوسف، (2008)، **أين نحن الآن والى أين نمضي،** سياسات (6)، اخراج وطباعة مؤسسة الايام، رام الله، فلسطين.

47. وليد، العوض، (2008)، **خطر الانقسام على المشروع الوطني الفلسطيني،** سياسات، عدد6، اخراج وطباعة مؤسسة الايام، رام الله، فلسطين.

48. **Guy de lacharriere- La pollitique juridique exterieure- Paris conomica – 1983**

ثالثاً: الصحف والمجلات:

جريدة الأيام 2015/10/5 عدد7086السة العشرون صفحة 1

جريد الأيام 2015/11/5 عدد 7117 صفحة 1+19

جريدة الأيام 2015/10/14 العدد 7095 السنة العشرون

جريدة الأيام 2015/11/14 عدد 7126 صفحة 1+16

جريدة الأيام 2015/10/15 العدد 7096 السنة العشرون صفحة 1+15

جريدة الأيام 2015/11/6 عدد 7118 صفحة 1

رابعاً: الانترنت

/www.politico.eu/article/the-eu-helps-israel-oppress-palestinians-occupation-rights-violation/

د. معتز قفيشة، السلطة والسياسة الاحتواء المزدوج، وكالة معا الإخبارية 2015/10/14 زاوية اقلام.

خامساً: المقابلات

1. أحمد، مجدلاني، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/9/12، الامين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رام الله.
2. اسلام، التميمي , مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/12/8، باحث قانوني، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان،رام الله
3. أيمن، عودة، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/10/10، عميد كلية الآداب، الجامعة الامريكية، جنين.
4. تيسير، خالد، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/9/19، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، نابلس
5. جمال، ابو بشارة، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/10/8، عضو الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم، طوباس
6. جمال، الخطيب، مقابلة شخصية، 2015/9/2، مساعد الأمين العام للشؤون القانونية في المجلس بمقر المجلس التشريعي، رام الله.
7. جمال، محيسن، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/12/2، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، مفوضية الأقاليم الخارجية، رام الله.

8. جميل، شحادة، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/8/31، الأمين العام للجبهة العربية الفلسطينية، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مقر منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله.

9. جهاد، الكسواني، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/12/8، محاضر في كلية الحقوق، جامعة القدس، رام الله.

10. حسن العوري، مقابلة شخصية، بتاريخ 2016/4/10، المستشار القانوني للرئيس الفلسطيني، رام الله.

11. حسين، الأعرج، مقابلة شخصية، 2015/8/28، رئيس ديوان الرئاسة سابقا، وزير الحكم المحلي، ميثلون، جنين.

12. حسين، شبانة، مقابلة شخصية، 2015/9/12، نقيب نقابة المحامين الفلسطينين، رام الله.

13. حسين، شبانة، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/9/12، نقيب نقابة المحامين النظامين الفلسطينين، رام الله.

14. حنا، عميرة، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/8/13، عضو لجنة تنفيذية في منظمة التحرير، رئيس اللجنة الرئاسية العليا لشؤون الكنائس، رام الله.

15. خالد، صبح، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/9/7 عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، مخيم الفارعة، طوباس.

16. ربيع، حسن، مقابلة شخصية، 2015/8/31، مدير عام الشؤون القانونية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رام الله.

17. رزق، سمودي، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/10/10، محاضر في كلية القانون، الجامعة الامريكية، جننين.

18. روحي، فتوح، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/9/17، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية سابقا، رام الله.

19. ريما البطمة، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/10/19، باحثة قانونية، معهد الحقوق، جامعة بير زيت، رام الله.

20. سامي، صادق، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/9/7، رئيس مجلس قروي العقبة، طوباس.

21. سميح، العبد، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/10/26، رئيس مجلس الاسكان الفلسطيني، قرية العقبة، طوباس.

22. صائب، عريقات، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/9/18، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، رئيس دائرة المفاوضات، أريحا.

23. صمود، البرغوثي، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/12/3، وحدة البحث و المصادر، مؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة و المساءلة، أمان , رام الله.

24. طالب، عوض، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/9/10، رئيس مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات، رام الله

25. الطيب عبد الرحيم، مقابلة شخصية، بتاريخ 2016/4/10، أمين عام الرئاسة الفلسطينية، رام الله.

26. عاصم، خليل، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/9/2، مدير الدعم القانوني لديوان الشكاوى في المجلس التشريعي الفلسطيني، رام الله

27. عبد الستار، قاسم، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/10/13، محاضر في كلية الإقتصاد، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

28. عبد اللطيف، ربايعة، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/10/13، محاضر بكلية القانون، جامعة النجاح الوطنية، نابلس

29. عدالة، الأتيرة، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/10/1، رئيس سلطة جودة البيئة، رام الله.

30. عزمي، الشعيبي، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/12/8، مفوض إئتلاف أمان لمكافحة الفساد، رام الله.

31. عصام، عابدين، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/12/3، مستشار وباحث قانوني، مؤسسة الحق، رام الله.

32. عمر البرغوثي، مقابلة، بتاريخ 2015/9/14، "ناشط حقوق إنسان وعضو مؤسس في حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)"، رام اللة.

33. عمر، رحال، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/9/2، مدير مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، رام الله.

34. عيسى، قراقع، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/10/1، رئيس هيئة شؤون الاسرى والمحررين، رام الله.

35. غادة، عرفات، مقابلة شخصية بتاريخ 2015/9/20، مستشارة دبلوماسية في وزارة الخارجية الفلسطينية، رام الله.

36. غسان، الشكعة، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/12/1، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، نابلس.

37. قدورة، فارس، مقابلة، رئيس نادي الاسير، رام الله، بتاريخ 2015/9/13.

38. ماجد، بامية، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/9/20، مدير ادارة المعاهدات الدولية في وزارة الخارجية الفلسطينية، رام الله.

39. ماجدة، المصري، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/9/2، وزيرة الشؤون الاجتماعية سابقا، عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، نابلس.

40. محمد، اشتيه، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/9/15، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، نابلس.

41. محمد، المدني، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/12/2، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، رام الله.

42. محمد، بركة، مقابلة شخصية، بتاريخ 2016/2/23، عضو الكنيست الإسرائيلي السابق، رئيس لجنة المتابعة العربية في الداخل الفلسطيني، أراضي 48، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

43. محمود، العالول، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/12/2، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، رام الله.

44. محمود، زيادة , مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/12/7، الأمين العام للاتحاد العام للنقابات العمالية المستقلة في فلسطين، رام الله.

45. مراد، المدني، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/10/1، مستشار قانوني، سلطة جودة البيئة، رام الله.

46. مراد، جاد الله، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/9/13، باحث قانوني، مؤسسة الضمير، رام الله

47. مصطفى، البرغوثي، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/10/1، أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية، رام الله.

48. موسى أابو ادهيم، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/12/7، مدير برنامج الضفة الغربية في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله.

49. نبيل، شعث، مقابلة شخصية، بتاريخ 2016/2/11، عضو اللجنة المركزية ومفوض العلاقات الدولية لحركة فتح، وزير الخارجية الفلسطيني سابقا، رام الله.

50. ناصيف معلم، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/12/7، مدير المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، رام الله.

51. نائل، طه، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/10/12، محاضر في كلية القانون، جامعة النجاح الوطنية. نابلس.

52. نضال، فقها، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/10/26، مقابلة شخصية، مدير عام تحالف السلام الفلسطيني، مبادرة جنيف، العقبة، طوباس.

53. هيثم، أبوالفلايح، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/9/2، مدير الادارة العامة للتخطيط والسياسات في المجلس التشريعي الفلسطيني، رام الله.

54. واصل، أبو يوسف، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/10/1، أمين عام جبهة التحرير العربية، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رام الله.

55. وليد، عساف، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/9/17,رئيس هيئة مقاومة الجدار و الاستيطان، رام الله.

56. ياسر، العموري، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/10/19، عميد كلية الحقوق في جامعة بير زيت، رام اللة.

57. ياسر، علاونة، مقابلة شخصية،2015/9/22، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، رام الله.

AN-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

The Legal Foreign Policy of Palestinian leadership

By
Mursi Abed Alkareem Mahmoud Abed Alraziq

Supervisor
Dr.Joni Aasi

This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master ofPublic law of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus- Palestine.

2016

The Legal Foreign Policy of Palestinian leadership

By
Mursi Abed Alkareem Mahmoud Abed Alraziq
Supervisor
Dr.Joni Aasi

Abstract

The Palestinian state's Interest in the subject of international law and its accession to several treaties must raise a question for any observer on the policy of this state to the international law, and in the case of a talk about a policy toward international law, we clash with the concept of foreign legal policy, developed by the French thinker GUY de Lacharriere where he refers to the use of the ruling elite of international law and international institutions in the provision of the national interest.

This concept is based on a realistic vision of the law which takes into account the balance of power, or the limits of the law in the power relations.

To clarify the foreign legal policy of the Palestinian leadership, the researcher determined its components based on the participants in the Palestinian external decision process.

Interviews formed the basic methodology for this research, but to highlight the specificity of thise foreign legal policy we must address other legal positions within the Palestinian community and in particular civil society groups and Academic voics carrying a different vision of the national

interest and international law, therefore I will divide my research to three basic themes:

First: in the first chapter I have addressed the parlicipaing in actors the decision-making process, in external relations , the basic demands in the Palestinian foreign policy, the role of state institutions in this policy, also if there is a unified view of these institutions regarding Palestine in international relations, and whether the making decision process is deliberation in the meaning if there is participation of civil society institutions in decision-making process or is it centralized decision-making.

Second: The second chapter dealt with the decision adopted by the Palestinian elite of international law compared with the decision of other groups in the Palestinian arena, such as academics, civil society, and specifically BDS group, popular boycott movement.

Third: The third chapter dealt with the Palestinian practice and discourse within the realistic Palestinian legal approach to international treaties, within the literature pertaining to the analysis of the theoretical and realistic foreign policy in international relations.